عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي
(دراسة مقارنة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

حاتم محمد خميس عمرو

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1436 هـ / 2015 م

تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي

(دراسة مقارنة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد:

حاتم محمد خميس عمرو

بكالوريوس محاسبة من جامعة الخليل ـ فلسطين

المشرف الرئيس : د. ابراهيم عتيق

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص المحاسبة والضرائب من برنامج الدراسات العليا / معهد الإدارة والاقتصاد / جامعة القدس

1436 هـ / 2015 م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد الإدارة والاقتصاد

إجازة الرسالة

تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي

(دراسة مقارنة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

اسم الطالب: حاتم محمد خميس عمرو

الرقم الجامعي: 21011948

المشرف الرئيس: د. إبراهيم عتيق

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 20 / 12 /2015 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. ابراهيم عتيق ..... التوقيع: .....

2- الممتحن الداخلي: د. ساهر عقل ..... التوقيع: .....

3- الممتحن الخارجي: د. سائد الكعبي ..... التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1436 هـ / 2015 م

الإهداء

العلم يحيي قلوب الميتين كما
تحيى البلاد إذا ما مسها المطر
والعلم يجلو العمى عن قلب صاحبه
كما يجلي سواد الليلة القمر

أهدي جهدي المتواضع إلى كل من ساهم في منحي العلم والمعرفة، وإلى كل طالب علم وقارئ ينتفع من هذا العمل المتواضع، و أسأل الله تعالى أن تكون جميع أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأشكر كل من ساهم وشارك في إنجاز هذه العمل، وأدعو الله لي ولهم أن يكون حسنة مضيئة في سجل الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

حاتم عمرو

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد. وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الإسم: حاتم محمد خميس عمرو

التوقيع:.....

التاريخ:.....

شكر وتقدير

ولو أنني أوتيت كل بلاغة
وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر
لما كنت بعد القول إلا مقصرا
ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته، القائل في كتابه العزيز:﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُو العِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضى لنا بها الحاجات، وترفعنا إلى أعلى الدرجات. ولله الشكر أولاً وأخيراً على حسن توفيقه وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذا البحث، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب. وعلى تفضُّله عليَّ بوالدَين كريمين شقّا لي طريق العلم، وكانا خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء، جعل الله ما قاما به في ميزان حسناتهما، وأمدَّ في عمرهما، وأعانني على برهما.

ويسرني أن أخص بالشكر والعرفان زوجتي الغالية على دعمها ووقوفها إلى جانبي ومساعدتها لي في إكمال دراستي حيث كانت خير عون لي.

ولا أنسى فلذات أكبادي، أولادي الأعزاء (محمد و عبد الله)، لتحملهم انشغالي عنهم فهم شمعة حياتي أسأل الله أن لا يحرمني من وجودهم فيها.

كما أَدِينُ بعظيم الفضل والشكر والعرفان في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالصورة المرجوة، إلى المشرف على الرسالة، الدكتور: إبراهيم عتيق، الذي منحني الكثير من وقته وجهده وتوجيهاته وإرشاداته وآرائه القيمة، ومدَّ لي يد العون دون ضجر للسير قدماً بالدراسة نحو الأفضل. سائلا المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء، ويثيبه الأجر الحسن إن شاء الله.

وبكل إخلاص وتقدير وعرفان بالجميل، أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام، على جهودهم الكريمة، فلهم مني كل احترام وتقدير.

وختاماً أسال الله العلي القدير، أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله علماً نافعاً، وييسر لي به طريقاً إلى الجنة، وكما قيل فإن المجتهد المصيب له أجران، أجر على اجتهاده وأجر على إصابته للحق، والمجتهد المخطئ له أجرٌ واحد على اجتهاده، وأسال الله أن أكون ممن اجتهد وأصاب الحق، وما التوفيق إلا من عنده سبحانه وتعالى.

الباحث

حاتم عمرو

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. حيث صيغت المشكلة التي تم بحثها من خلال الدراسة الحالية انطلاقا من السؤال الرئيس التالي: ما هو أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، ينتظر من الدراسة أن تخرج بالإجابات العلمية حولها.

ولكي تحقق الدراسة أهدافها وفق المنهجية العلمية، فقد تم إعداد استبانه مناسبة تستند على مدونة الحوكمة الصادرة في فلسطين نهاية العام (2009)، وذلك لجمع البيانات المطلوبة عن (26) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين منذ عام (2006)، ولا زالت تعمل حتى إعداد هذه الدراسة، كما تم تصميم استمارة استقصاء مناسبة، وتم تحليل البيانات عبر مؤشر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة، والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. خلصت الدراسة إلى أن واقع ومدى التزام الشركات المساهمة العامة، المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة الواردة في مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، كان بدرجة عالية وبوزن نسبي بلغ (71%).

2. بينت النتائج أن أكثر قواعد حوكمة الشركات التزاما بها من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وعلى الترتيب هي:
   - توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والحفاظ عليها بوزن نسبي (79%).
   - توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بوزن نسبي (76%).
   - توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، بوزن نسبي (72%).
   - وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بوزن نسبي (70%).
   - دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة بوزن نسبي (66%).
   - مسؤوليات مجلس الإدارة بوزن نسبي (65%).

3. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بتطبيق قواعد حوكمة الشركات تبعا لمتغيرات (نوع النشاط، حجم رأس المال، وفترة الإدراج في البورصة).

4. تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع، حيث بلغت قوة العلاقة (0.812)، وبلغ تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات (0.835)، مما يشير إلى أنه كلما زاد الالتزام بمستوى تطبيق قواعد حوكمة الشركات، كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

وبعد مناقشة النتائج، خلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات أهمها:

1. العمل من قبل كل الجهات الرقابية والإشرافية على الشركات مثل وزارة الإقتصاد وهيئة سوق رأس المال، وبورصة فلسطين والجهات الأخرى ذات العلاقة بالحوكمة وبالشركات، على تطوير منهج علمي لتحسين مستوى التزام الشركات بقواعد الحوكمة في فلسطين.

2. حث الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على اتباع المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، إضافة إلى الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات الخاصة بالإفصاح والشفافية، بحيث تكون جميع المعلومات متاحة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح والمستثمرين.

3. إلزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بأن تتضمن تقاريرها السنوية ملحقا منفصلا خاصا عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة.

4. إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول موضوع الحوكمة في مؤسسات فلسطينية أخرى، وحول جوانب أخرى من جوانب الحوكمة، لما لها من أهمية قصوى للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

Assess the impact of corporate governance on the level of accounting disclosure
(A comparative analytical study on the public shareholding companies listed in Palestine Stock Exchange)

Prepared by: Hatem Mohammad Khamis Amro
Supervisor: Dr. Ibrahim Ateeq

Abstract

The present study aims to assess the impact of corporate governance on the level of accounting disclosure in public shareholding companies listed in Palestine Stock Exchange, where the study problem that has been researched by the current study formulated based on the following question: What is the impact of corporate governance at the level of accounting disclosure in public shareholding companies listed in Palestine Stock Exchange? And there are a range of sub-questions that are expected to give the scientific answers about them by this study.

In order to achieve the study objectives according to scientific methodology, A Questionnaire has been designed Based on the Code of Corporate Governance issued in Palestine end of the year (2009), to collect the required data about (26) public company listed in Palestine Stock Exchange since (2006) and still active until the preparation of this study, and a syrvey has been designed and analyzed via the index accounting disclosure in the annual financial reports in the study sample, Which is the measurement tool of the study model, The study used descriptive, statistical and evidentiary methods, Through the use of descriptive analytical methods and the use of statistical software packages for the Social Sciences (SPSS).

The study found a number of results, including:

1. Study concluded that the reality and the extent of the commitment of public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange corporate governance rules contained in the Code of Corporate Governance in Palestine was a high degree and relative weight was (71%).

2. Results showed that more corporate governance rules committed by public shareholding companies listed on the Stock Exchange of Palestine are:

- Provide the elements of protecting and maintain the rights of shareholders and investors, relative weight (79%).
- Provide the elements of fair and equal treatment of all shareholders, relative weight (76%).
- Provide the elements of disclosure and transparency for all stakeholders in a timely manner, relative weight (72%).
- The existence of effective governance basis, relative weight (70%).
- The role of stakeholders in corporate governance practice, relative weight (66%).
- Responsibilities of the Board of Directors, relative weight (65%).

3. Results showed no statistically significant differences in applying corporate governance rules by public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange depending on the variables (type of activity, capital and a listing period).

4. Indicates the existence of a positive correlation and strong relationship between the application of the rules of corporate governance as an independent variable, and the level of accounting disclosure as the dependent variable, where the strength of the relationship (0.812), and the total effect of the application of the rules of corporate governance (0.835), which indicates that the greater the level of commitment to apply corporate governance rules, the greater the level of accounting disclosure in the financial reports of public shareholding companies listed on the Palestine Exchange.

After discussing the results concluded, the study developed a set of recommendations, including:

1. Relevant authorities on corporate governance have to adopt a scientific approach to improve the level of commitment the rules of corporate governance in Palestine.

2. Urge the public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange to follow the international standards of accounting disclosure in financial reports, to be available to all shareholders, stockholders and investors.

3. Force public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange to include in their annual reports a separate special sub report on the extent of implementing the rules of governance.

4. Continue researching and studying in the subject of governance in other Palestinian institutions, and about other aspects of governance, because of their importance to the Palestinian national economy.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
إقرار	أ
شكر وتقدير	ب
الملخص بالعربية	ج
الملخص بالإنجليزية	هـ
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ك
آية قرآنية	ل
الفصل الأول : خلفية الدراسة	
1.1 مقدمة الدراسة	1
1.2 مشكلة الدراسة	4
1.3 أهمية الدراسة	5
1.4 أهداف الدراسة	7
1.5 أسئلة الدراسة	8
1.6 فرضيات الدراسة	10
1.7 ملخص الفصل الأول	11
الفصل الثاني: الإطار النظري	
2.1 الدراسات السابقة	12
2.1.1 الدراسات المحلية	12
2.1.2 الدراسات العربية	22
2.1.3 الدراسات الأجنبية	29
2.2 الإطار النظري	36
2.3 الحوكمة في فلسطين	50
2.4 ملخص الفصل الثاني	57
الفصل الثالث : منهجية الدراسة وإجراءاتها	
3.1 منهجية الدراسة	58
3.2 مجتمع الدراسة والعينة	59
3.3 أدوات الدراسة	60
3.4 الصدق والثبات	62
3.5 حدود الدراسة	63

3.6 النماذج الإحصائية	63
3.7 مقياس الدراسة	65
3.8 مصطلحات الدراسة	65
3.9 ملخص الفصل الثالث	67
الفصل الرابع : التحليل الإحصائي	
4.1 النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة	68
4.2 النتائج المتعلقة بوصف مجالات الدراسة.	72
4.3 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	81
4.4 النتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي	89
4.5 ملخص الفصل الرابع	100
الفصل الخامس : الاستنتاجات	
5.1 مقارنة ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة مع الأدبيات السابقة	102
5.2 الاستنتاجات	104
الفصل السادس : النتائج والتوصيات	
6.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للشركات	105
6.2 مناقشة النتائج المتعلقة بتقييم واقع الحوكمة	108
6.3 مناقشة النتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي	115
6.4 مناقشة النتائج المتعلقة بأثر الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي	124
6.5 النتائج	129
6.6 التوصيات	131
6.7 ملخص الفصل السادس	132
المراجع العربية	133
المراجع الأجنبية	137
الملاحق	139

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
3.1	توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب نوعية النشاط	59
3.2	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لفقرات الأداة	62
3.3	الوزن النسبي والمتوسط الحسابي والنسب المئوية (مقياس الدراسة)	65
4.1	توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب نوعية النشاط	68
4.2	توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب حجم رأس المال	69
4.3	توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب فترة الإدراج في البورصة	70
4.4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	70
4.5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	71
4.6	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	71
4.7	تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	72
4.8	تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	73
4.9	تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين المساهمين	75
4.10	تحليل فقرات المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح	76
4.11	تحليل فقرات المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية	77
4.12	تحليل فقرات المحور السادس: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة	78
4.13	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بكل قاعدة من قواعد الحوكمة مرتبة حسب الأهمية النسبية	79
4.14	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة	80
4.15	متغيرات نموذج الدراسة	81
4.16	نتيجة حساب معامل الارتباط الخطي ومعامل التحديد	81
4.17	تحليل تباين خط الانحدار	82
4.18	نتائج اختبار معامل الانحدار الخطي (Regression) للعلاقة بين متغير حوكمة الشركات ومتغير الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة	83

4.19	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة تبعا لنوعية النشاط	84
4.20	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات تبعا لمتغير نوعية النشاط	84
4.21	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة تبعا لحجم رأس المال	86
4.22	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات تبعا لحجم رأس المال	86
4.23	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة تبعا لفترة الإدراج في بورصة فلسطين	88
4.24	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات تبعا لفترة الإدراج في بورصة فلسطين	88
4.25	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة قبل وبعد صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين	90
4.26	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لنوعية النشاط	95
4.27	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي تبعا لمتغير نوعية النشاط	96
4.28	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لحجم رأس المال	97
4.29	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير حجم رأس المال	98
4.30	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لفترة الإدراج في بورصة فلسطين	99
4.31	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين	100
6.1	أثر الحوكمة على بنود الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين	118

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	أداة الدراسة رقم (1): الاستبانه	139
2	اداة الدراسة رقم (2): استمارة الاستقصاء	143
3	الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (مجتمع الدراسة)	144
4	الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (عينة الدراسة)	146
5	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) لفقرات أداة الدراسة	147
6	قائمة المحكمين لأداة الدراسة	149

بسم الله الرحمن الرحيم

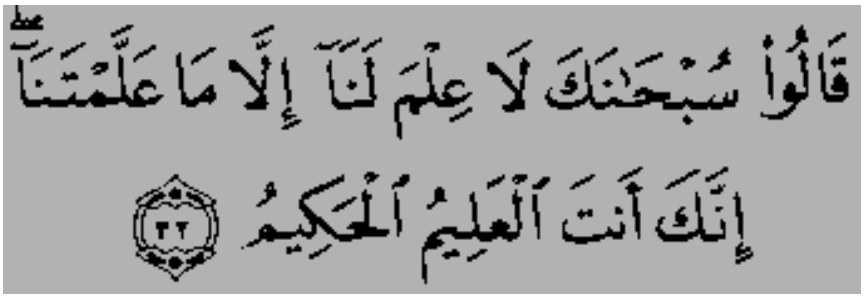

صدق الله العظيم

سورة البقرة

الفصل الأول

خلفية الدراسة

يستعرض الباحث في هذا الفصل مقدمة الدراسة، حيث يتم مناقشة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، ويتم التطرق إلى الإطار العام للدراسة، الذي يتناول فيه الباحث المحاور الرئيسية التي يتمحور حولها البحث، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

1.1 مقدمة الدراسة:

تعود جذور دراسة حوكمة الشركات إلى القرن التاسع عشر، إثر نشوء الشركات المساهمة العامة وما رافقها من ظهور المشاكل التي ترافقت مع فصل الملكية عن الإدارة، وهو المفهوم الذي أصبح يعرف لاحقا بمشكلة الوكالة، وبالتالي برزت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلزم إدارات الشركات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين. واستمر هذا المفهوم بالتطور مع التطورات في مجال الأعمال، ورغم أن المفهوم لا يعتبر حديثا تماما، وأنه حدثت عدة تطورات ومبادرات في مجال الحوكمة خلال الثمانينات، إلا أن الدعوات والمبادرات الهادفة إلى تحسين نظم الحوكمة في الشركات والمؤسسات تزايدت بشكل ملحوظ منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، متأثرة بشكل أساسي بحدثين هامين على مستوى الاقتصاد العالمي. الحدث الأول: كان الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام (1997)، أما الحدث الثاني: فكان حالات الانهيار والإفلاس الكبيرة التي وقعت في الولايات المتحدة والتي برز فيها بشكل أساسي انهيار كل من شركة (Anron) وشركة الاتصالات العملاقة (World com)، وما رافق هذه الانهيارات من فضائح أدت إلى تصفية مؤسسات عريقة مثل شركة (Arther Anderson)، وقد أثر ذلك بشكل عميق على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، حيث تم الكشف عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة الإدارات، وجودة البيانات المالية، والشفافية والإفصاح في هذه الأسواق، وقد عملت العديد من الدول والمؤسسات على اتخاذ الإجراءات التي تكفل استعادة ثقة المستثمرين في الأسواق وتجنب تكرار هذه الأزمات. **[الوزير،2007]**.

مع تعاظم تطبيق مفهوم الحوكمة في أسواق الأوراق المالية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة منذ انفجار الأزمة المالية الآسيوية في عام (1997)، وكذلك في أعقاب الأزمات المالية التي حصلت في العديد من دول أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية

والمصرفية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام (2002)، وكذالك عامي (2007) و(2008)، وصولا إلى ما تشهده أوروبا اليوم من أزمة خانقة هددت وحدة اتحادها الاقتصادي والمالي، أصبح العالم اليوم ينظر إلى حوكمة الشركات على أنّها البلسم الشافي الذي من شأنه أن يحقق الجودة والتميز في عمل الشركات المساهمة العامة وفي أدائها، وذلك عن طريق إيجاد وتطبيق قوانين وأنظمة وإجراءات فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة **[عمار و سامي،2010]**.

وقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح من قبل الجهات ذات المصلحة، لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الشركات المساهمة، من أجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، و اتباع السياسات المحاسبية الملائمة وتجنب المخاطر المترتبة عليها، كما يتجلى دور الإفصاح في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن **[عمار و سامي،2010]**.

وتعتبر سوق فلسطين للأوراق المالية سوق ثانوية منظمة، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حالياً في السوق (49) شركة من جميع القطاعات الاقتصادية، وفي عام (2005) تم تشكيل هيئة سوق الأوراق المالية (بناءاً على قانون هيئة سوق رأس المال رقم 13 لسنة 2004)، وقامت الهيئة بوضع نظام مفصل للإفصاح تم اعتماده في العام 2005 وتعديله في العام (2006)، ويشمل هذا القانون قواعد لتنظيم وتحديد شكل ومحتوى وتوقيت الإفصاح عن البيانات المالية للشركات المدرجة في السوق، وتنسجم متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في هذا النظام مع أفضل المعايير والممارسات العالمية وخصوصاً تلك الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO) في العام (1988) وعن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) **[عبد الكريم،2007]**.

وتناول مجتمع المال والأعمال في فلسطين في السنوات القليلة الماضية الحديث عن موضوع الحوكمة بشكل عام، وحوكمة الشركات بشكل خاص، كإحدى المصطلحات الجديدة، على غرار مصطلح العولمة وغيرها من المصطلحات التي تتبلور نتيجة لتطور علم الإدارة، والذي اعتبر أن حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مما يؤثر على أسعار الأسهم، حيث أن سوق الأوراق المالية الفلسطيني يحتاج إلى الكثير من المقومات لرفع درجة كفاءته، وذلك من خلال توفير كافة المعلومات اللازمة للمستثمرين، في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة. والحوكمة تسهم في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والتي تمثل الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال الحديثة، وتوفر معلومات تتعلق بالتطلعات المستقبلية

ومعلومات غير مالية مثل: جودة الإدارة، المهارات الابتكارية، رأس المال الذهني، رضا العميل وغيرها من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات **[أبو دياب، نبيل،2007]**

ونظراً لأهمية توفير المعلومات في اتخاذ القرارات، وفي تقييم الأداء، والتعرف على أوضاع الشركات، والتأكيد على مصداقية الشركات أمام المتعاملين معها، فان مبدأ الشفافية والإفصاح يعتبر من أهم المباديء في الحوكمة، الأمر الذي يتطلب التزام شركات قطاع الأعمال بمباديء الشفافية والإفصاح، كما تلتزم الشركات القابضة بذات المباديء بما يتناسب مع طبيعة نشاطها كشركات لا تزاول النشاط بنفسها، وذلك مثل التزامها بإعداد قوائم مالية مجمعة وعرضها على الجمعية العامة **[قدوري، 2012]**

في ضوء ماسبق، نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بهدف تعزيز وتطوير ثقافة الحوكمة، وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين وتطوير الأدوات المالية، وتحسين جودة التقارير المالية، وأدائها في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

1.2 مشكلة الدراسة :

في أعقاب الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العديد من دول العالم، والتي كان من أبرز أسبابها نقص الإفصاح وانعدام الشفافية وغياب المساءلة في الشركات، إضافة إلى استخدام أدوات مختلفة للتلاعب في السياسات المحاسبية بقصد التأثير على البيانات المحاسبية، مما دعا إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة والرقابة، تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بما يرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي، ألا وهي قواعد حوكمة الشركات، واستنادا إلى العديد من الدراسات المحلية ومنها: دراسة هيئة سوق رأس المال حول ملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (2012)، وجد أن قواعد الحوكمة غير مطبقة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالشكل السليم، وأن هناك تفاوتا بين الشركات المساهمة المدرجة في البورصة في مستوى الإفصاح المحاسبي. وتسعى هذه الدراسة إلى تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتمثل في العبارة التالية:

تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة ومتغيراتها من خلال نموذج الدراسة التالي:

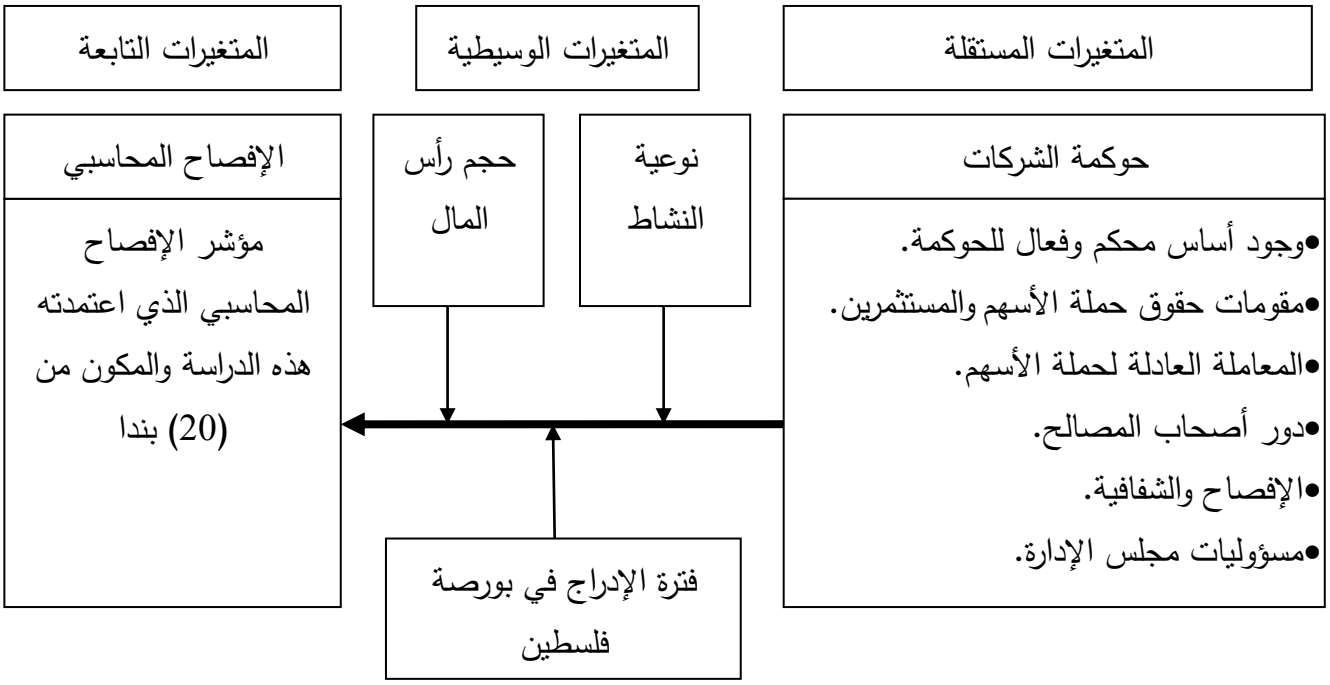

الشكل (1.1) نموذج الدراسة ومتغيراتها

1.3 أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من أنها:

1. تتناول موضوعا معاصرا وهو الحوكمة، حيث أن تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات مؤخرا.

2. تساهم في إبراز الدور المهم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة أن هذه السوق تعتبر مقياسا هاما لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين.

3. تمثل إضافة علمية في مجال حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والعلاقة بينهما، ومدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد الحوكمة ومباديء الشفافية والإفصاح المحاسبي، خاصة وأنها تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

4. رأس المال هو عصب الحياة الاقتصادية ومحركها الرئيس، وأن عملية تكوين رأس المال هي العنصر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، وأسواق الأوراق المالية تعتبر المجرى الرئيس الذي تتحرك فيه الأموال من الادخار إلى الاستثمار، وتطبيق قواعد الحوكمة تلعب دوراً مهماً جداً في نشاط وكفاءة أسواق الأوراق المالية **[قباجة،2008]**.

5. هناك ضرورة لتعزيز إدراك الشركات والقائمين على بورصة فلسطين والمستثمرين والمحللين وقناعتهم بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة لرفع مستوى الإفصاح المحاسبي وزيادة الثقة بالتقارير المالية.**[قباجة، 2008]**.

6. حداثة سوق فلسطين للأوراق المالية وحداثة الشركات المساهمة العامة المدرجة فيه، والمستثمرين الذين يقومون بشراء الأسهم وحاجتهم للتعرف إلى قواعد الحوكمة، و أثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي.

7. الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات، حيث أن هناك علاقة طرديه بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة، كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات ونظام

الاقتصاد المطبق في كل دولة، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها **[كتاب ميللستاين، 2003]**.

8. أهمية المراجعة الداخلية والخارجية كأحد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على مصالح المساهمين وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة، واتصالها برئيس لجنة المراجعة، وإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية **[الشريف وآخرون، 2012]**.

1.4 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى بيان مدى تأثير الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الخاصة بمبدأ الشفافية والإفصاح على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ويندرج عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أثر قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

- التعرف على أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

- التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي باختلاف (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

1.5 أسئلة الدراسة :

تتمثل أسئلة الدراسة في الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول: ما أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

ينبثق عن السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات؟

2. ما واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين وبعد صدورها؟

3. ما مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات؟

4. ما أثر قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

السؤال الرئيس الثاني: هل يختلف أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين)؟

ينبثق عن السؤال الرئيس الثاني الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يختلف أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نوعية النشاط؟

2. هل يختلف أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف حجم رأس المال؟

3. هل يختلف أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف فترة الإدراج في بورصة فلسطين؟

السؤال الرئيس الثالث: هل يختلف مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي باختلاف (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين)؟

ينبثق عن السؤال الرئيس الثالث الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يختلف مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي باختلاف نوعية النشاط؟

2. هل يختلف مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي باختلاف حجم رأس المال؟

3. هل يختلف مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي باختلاف فترة الإدراج في بورصة فلسطين؟

1.6 فرضيات الدراسة:

للتعرف إلى أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين استخدم الباحث الفرضيات الصفرية لصياغة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبين مستوى الإفصاح المحاسبي لتلك الشركات.

ويرتبط اختبار الفرضية رقم (1) والتحقق منها بالإجابة على السؤال الرئيس الأول من أسئلة الدراسة.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغيرات (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير نوع النشاط.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير حجم رأس المال.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

و يؤدي اختبار الفرضية رقم (2) والتحقق منها في الإجابة على السؤال الرئيس الثاني من أسئلة الدراسة.

الفرضية الرئيسة الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغيرات (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الثالثة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير نوع النشاط.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير حجم رأس المال.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

ويؤدي اختبار الفرضية رقم (3) والتحقق منها إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الثالث من أسئلة الدراسة.

1.7 ملخص الفصل الأول:

تضمن الفصل الأول موضوع الدراسة وخلفيتها من حيث: مقدمة الدراسة والتي أشارت إلى مفهوم حوكمة الشركات وعلاقته بالإفصاح المحاسبي بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص. كما تضمن الفصل، مبررات الدراسة ومشكلتها المتمثلة في تقييم واقع حوكمة الشركات وتأثيرها على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، كما اشتمل الفصل الأول، على أهداف الدراسة وأهميتها، وأسئلة الدراسة وفرضياتها البحثية. وسيتم التطرق إلى استعراض الأدبيات السابقة حول مفهوم الحوكمة والإفصاح المحاسبي في الفصل الثاني، بهدف إثراء الدراسة وزيادة التوضيح حول الموضوع، وذلك من خلال عرض موجز لعدد من الدراسات والأبحاث العربية والأجنبية السابقة حول موضوع الحوكمة والإفصاح المحاسبي.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2.1 الدراسات السابقة:

المقدمة:

استحوذ موضوع حوكمة الشركات على اهتمام الباحثين خلال السنوات الأخيرة، حيث كان هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي استهدفت دراسة أثر تطبيق الحوكمة على أداء الشركات المدرجة، ونظرة المستثمرين ومدراء المحافظ لها، وذلك في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وركزت غالبية هذه الدراسات على القياس الكمي لتطبيق مباديء الحوكمة، كما ركزت دراسات أخرى على العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات هي: الدراسات المحلية، الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية.

2.1.1 الدراسات المحلية:

فيما يلي تلخيص موجز لعدد من الدراسات المحلية السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة [الداعور وعابد، 2013]: مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة باعتبارها أحد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار جميع المصارف الموجودة في قطاع غزة، والخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي، وصممت قائمة استقصاء وزعت على عينة الدراسة المكونة من أربع مجموعات رئيسة هي: عضو مجلس إدارة، مدير مالي، رئيس قسم ومساهم، وبلغت نسبة المستجيبين(73%).

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن هناك تحريكا جادا واهتماما كبيرا من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالموضوع، وذلك من خلال إصدار المنشورات، وعقد الندوات والملتقيات، بهدف التعرف على مفهوم الحوكمة ودراسة مدى تطبيقه في البيئة الفلسطينية، كما بينت الدراسة أن هناك التزاما من قبل البنوك العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة الجيدة.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: الدعوة للعمل على إلزام المصارف بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقا منفصلا يتناول آلية تطبيق الحوكمة في المصرف، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساندة للمصارف الفلسطينية لرفع مستوى ممارسة الحوكمة، والانتقال من الوفاء بالمتطلبات الإلزامية للحوكمة إلى تطبيق الإرشادات الإضافية.

دراسة [هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012]: الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح الرئيسة لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث طبقت الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حتى نهاية الربع الثاني من عام (2012) والبالغ عددها (47) شركة في ذلك الوقت، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل المضمون ودراسة وتحليل بيانات الدراسة، اعتمادا على التقارير السنوية الخاصة بالشركات والبيانات المنشورة على موقع بورصة فلسطين، ودليل الشركات المساهمة العامة، إضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة، كما اعتمدت الدراسة على المباديء الأساسية لحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والواردة في مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: ضعف مستوى الإفصاح المحاسبي خاصة في مجال الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة، لذلك لا زالت حوكمة الشركات في فلسطين دون المستوى المطلوب.

وأوصت الدراسة بمعالجة مواطن الضعف في تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وحث الشركات على الالتزام بالمعايير العالمية للإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية.

دراسة [الشريف وآخرون، 2012]: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتفعيل لجان التدقيق، وأثرها في تطبيق مباديء الحوكمة (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتفعيل لجان التدقيق، وأثرها في تطبيق مباديء الحوكمة، وذلك من خلال قياس فاعلية لجان التدقيق وأثر ذلك على تطبيق مباديء الحوكمة، حيث كان العامل المستقل في هذه الدراسة هو مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتشكيل لجان التدقيق، وآليات عمل هذه اللجان في الرقابة على الشركات مع المدقق الداخلي والخارجي، وكان العامل التابع هو تطبيق مباديء الحوكمة. وتم تطبيق هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والتي بلغ عددها بتاريخ 2010/12/31 (46) شركة، وقد تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من خلال تطوير استبانه مكونة من ستة أجزاء، قامت بتغطية الجوانب المتعلقة بمدى التزام الشركات المساهمة العامة بتفعيل لجان التدقيق، وأثر ذلك على تطبيق مباديء الحوكمة. وزعت هذه الاستبانه على مجتمع الدراسة والمكون من المدراء العامين والمدراء الماليين، ومدراء التدقيق الداخلي، وأعضاء مجلس الإدارة في شركات العينة، حيث تم توزيع (70) استبانه، وتم استرداد (42) استبانه بشكل صالح لتحقيق أهداف الدراسة. وتم الاستعانة في هذه الدراسة بأساليب الإحصاء الوصفي كمقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت واختبار (T-test)، من أجل وصف إجابات المبحوثين، واختبار الفرضيات، وقياس مدى التزام الشركات المساهمة العامة عينة الدراسة بتشكيل لجان التدقيق، كما تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، من أجل قياس أثر تشكيل لجان التدقيق على تفعيل وتطبيق مباديء الحوكمة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تلتزم بتشكيل لجان التدقيق، وأنه يوجد آليات عمل ونظام مكتوب في هذه الشركات بدرجة متوسطة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن للجان التدقيق دور فعال في الرقابة على الشركات مع المدقق الداخلي والخارجي، كما تم التوصل أيضا إلى أن للجان التدقيق أهمية ودورا في تطبيق مباديء الحوكمة.

وخرج الباحثون بعدد من التوصيات كان من أهمها: قيام مجالس الإدارة بالإعلام عن كيفية تشكيل لجان التدقيق والتركيز على كفاءة وخبرة أعضاء هذه اللجان. وأن يتضمن التقرير السنوي للشركات المساهمة تقريرا حول فاعلية لجان التدقيق. كما أوصى الباحث بمتابعة التطورات والمستجدات المتعلقة بتطبيق مباديء الحوكمة.

دراسة [الشيخ، 2012]: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين).

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات، لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح انعكاسها على سعر السهم، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات، والمعوقات التي تحد من تطبيقها، والتعرف على تأثير تطبيق الحوكمة على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من (47) شركة. واعتمدت الدراسة على استبانه صممت لخدمة أهدافها، وزعت على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- يوجد أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين، لكن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة، وترسيخ مفاهيمها بشكل أعمق، الأمر الذي يتطلب إجراءات أكثر إلزاما للشركات المدرجة بضرورة تطبيق الحوكمة واعتبار ذلك من شروط الإدراج في البورصة.

- تحرص الشركات المدرجة على تحقيق متطلبات جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، مما يعكس مدى إدراك تلك الشركات لتأثير جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم.

- احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول ترتيبا بالتأثير على سعر السهم، لأنه يقلل من أثر عامل الشائعات على سعر السهم، تلاه مبدأ حماية حقوق المساهمين، ثم مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين، ثم مبدأ تحمل مجلس الإدارة لمسؤولياته، ثم مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة، وكان مبدأ دور أصحاب المصالح آخر المباديء تأثيرا على سعر السهم.

وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لمتابعة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع، والمحافظة على مستوى كاف من الإفصاح والشفافية في بورصة فلسطين، والعمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من أثر عامل الإشاعات على أسعار الأسهم في البورصة.

دراسة [الآغا، 2011]: دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية (دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، وذلك بتطبيقها على البنوك الفلسطينية، واستخدمت الدراسة الاستبانه لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة والمكون من مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للبنوك الفلسطينية، وكذلك مفتشي سلطة النقد الفلسطينية، حيث تم توزيع (111) استبانه، وتم استرجاع (89) استبانه صالحة للتحليل.

وتوصلت الدراسة إلى أن مباديء حوكمة الشركات تلعب دورا فاعلا في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة لما لها من تأثير إيجابي على أداء البنوك الفلسطينية من جهة، وزيادة درجة الموثوقية في التقارير المالية لهذه البنوك من جهة أخرى.

دراسة [حسين، 2011]: الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات (دراسة ميدانية).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى جاهزية الشركات المساهمة العامة لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات، وطبقت الدراسة على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، حيث تكونت عينة الدراسة من (22) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، واستخدمت الدراسة استمارة استقصاء تضمنت مقومات حوكمة الشركات وقواعدها ومبادئها الأساسية.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على جاهزية بدرجة كبيرة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تنص عليها مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الالتزام بقواعد الحوكمة ومستوى التطبيق لهذه القواعد، وبين مستوى المصداقية والموثوقية في التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات.

وأوصت الدراسة بتفعيل دور اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات، وزيادة الرقابة على تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

دراسة [معهد الحوكمة الفلسطيني، 2011]: الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة ميدانية).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام هذه الشركات بالأحكام الرئيسة الواردة في مدونة حوكمة الشركات، واستندت الدراسة إلى مقابلات أجريت مع الرؤساء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء العامين في الشركات التي شملتها الدراسة، كما استخدمت الدراسة الاستبانه والتي تم توزيعها على (33) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين من أصل(46) شركة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة كمؤشرات لمدى التزام الشركات بأحكام مدونة الحوكمة ومنها:

- هناك التزام شبه تام بنسبة (90-95%) من قبل الشركات بالأحكام المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة.
- هناك التزام كامل بنسبة (100%) من الشركات بوجود نصاب في اجتماع الهيئة العامة بالقياس لعدد الأسهم الممثلة بالأعضاء الحاضرين.
- تلجأ معظم الشركات للتصويت بطريقة رفع الأيدي وليس بالاقتراع السري.
- (67%) من الشركات التزمت بعقد ستة اجتماعات للمجلس أو أكثر وفقا لقانون المدونة.
- ثلث الشركات تجاوزت عدد فترات العضوية ثلاث دورات متتالية خلافا لأحكام المدونة.
- ثلث الشركات يشغل فيها رئيس مجلس الإدارة منصب المدير العام للشركة أيضا.
- لا يوجد في أي من الشركات تعليمات خطية أو أنظمة تحول دون تضارب المصالح لأعضاء المجلس.
- لا يتم في أي من الشركات تقييم لأعضاء مجلس الإدارة سواء من المجلس نفسه أو من جهة خارجية.
- (94%) من الشركات تلتزم بتعيين المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة.

ومن حيث مؤشر مستوى الإفصاح أظهرت الدراسة الآتي:

- (90%) من الشركات تفصح عن حصص أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم، وتقدم تقاريرها المالية المطلوبة للبورصة في المواعيد المحددة، وتلتزم بالقواعد المتعلقة بالكشف عن المعلومات الجوهرية، وذلك خوفا من العقوبات التي يمكن أن تفرضها هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين على الشركات المخالفة.
- تنشر جميع الشركات تقارير سنوية عن أوضاعها ونشاطها ملتزمة بتعليمات وملاحظات البورصة بخصوص محتويات هذه التقارير.
- تفصح جميع الشركات المدرجة في تقاريرها السنوية عن المكافآت والرواتب التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين بشكل إجمالي، ولكن ما نسبته (10%) فقط من الشركات تفصح عن هذه المعلومات بشكل تفصيلي (لكل شخص على حدة).

دراسة[Abdelkarim, N. And Jibara K, 2010]: مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بممارسات الحوكمة (دراسة ميدانية).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بممارسات الحوكمة, وتكون مجتمع الدراسة من (46) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين، واستخدمت الدراسة الاستبانه لجمع البيانات.

وتوصل الباحثان إلى وجود دلائل تشير إلى عدم التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في فلسطين بالممارسات الفضلى للحكومة، وتحديدا فيما يخص تكوين مجلس الإدارة واستقلاليته، إضافة إلى ضعف مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية، وأرجعت الدراسة سبب ذلك إلى مجموعة من العوامل من أهمها: تقادم قانون الشركات ساري المفعول، إضافة إلى الطابع العائلي الذي يسيطر على الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعديل قانون الشركات ليواكب المستجدات والتغيرات، وضرورة إصدار مدونة لقواعد حوكمة الشركات، وضرورة إلزام الشركات بمتطلبات الإفصاح والشفافية في تقاريرها المالية المنشورة.

دراسة [أبو حمام، 2009]: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كدراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانه أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ (150) شخصا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- إن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- إن تطور ثقافة الحوكمة قد انعكس بشكل رئيس على تحسين وضع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي.
- ضرورة توفير المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل، يقوم على أساس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها:

- ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة، والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.
- العمل على نشر مفهوم ثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس هذا الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

دراسة [أبو موسري، 2008]: حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة حالة سوق فلسطين للأوراق المالية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي الفلسطيني بتطبيق مباديء حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما تم خلال الدراسة معرفة مدى ملاءمة القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمل السوق المالي مع مباديء حوكمة الشركات، واهتمت الدراسة ببيان أثر تطبيق مباديء حوكمة الشركات على أداء وكفاءة السوق المالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانتين لجمع البيانات، حيث تم توزيع الاستبانه الأولى على (115) شخصا من إدارة الشركات والمستثمرين والمدققين الداخليين والخارجيين، وتم توزيع الاستبانه الثانية على (46) شخصا من أعضاء هيئة سوق رأس المال وشركات الوساطة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

- أن الشركات المدرجة في السوق المالي تلتزم بتطبيق بعض مباديء حوكمة الشركات التزاما جزئيا، ولا تلتزم بتطبيق الجزء الآخر.
- بينت الدراسة أن الإطار القانوني والرقابي المنظم لعمل السوق المالي الفلسطيني يتلاءم إلى درجة معقولة مع مباديء حوكمة الشركات.
- بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين تطبيق مباديء حوكمة الشركات وكفاءة السوق المالي.

وأوصت الدراسة بنشر ثقافة الحوكمة لدى المستثمرين والمراجعين والشركات وغيرها من الجهات ذات العلاقة، والإسراع في إعداد لائحة الحوكمة في فلسطين، والتي تشمل على مباديء وقواعد محلية لضبط عمل الشركات.

دراسة [حبوش، 2007]: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه اعتمادا على الدراسة النظرية والدراسات السابقة، وزعت على مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، ومدراء الشركات المساهمة العامة، حيث تم توزيع (137) استبانه، و تم استرجاع (81) استبانه صالحة،أي بنسبة إرجاع (60%).
وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

- تلتزم الشركات المساهمة العامة بمباديء حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا، والتي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع أن التزامها بتلك المباديء جميعها وحدة واحدة هو بمستوى متوسط، ويتفاوت مستوى الالتزام من مبدأ لآخر.

- لا توجد في فلسطين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة، باستثناء البنوك الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، بالرغم من تواجد لجان المراجعة في أمريكا والدول الأوروبية منذ مدة طويلة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها:

- يجب الإسراع في إصدار إرشادات عن طريق الجمعيات المهنية حول تكوين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة، ومنع التعامل في أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية إذا لم تلتزم بتكوين لجان مراجعة بها.

- يجب على الشركات المساهمة العامة مراعاة الاختيار المناسب للمراجعين الداخليين والخارجيين، بحيث يكون لديهم الإلمام الكافي بأنشطة تلك الشركات، والمخاطر التي تواجهها، والقوانين التي تطبق عليها، ونظام الرقابة بها وأساليب إجراءات المراجعة.

2.1.2 الدراسات العربية:

فيما يلي تلخيص موجز لعدد من الدراسات العربية السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة [فريد، 2014]: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF250)).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وذلك من خلال الدراسة النظرية على عينة مكونة من (50) شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر (SBF250) خلال الفترة الممتدة من (2007–2009) بحيث تم قياس ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال تقدير قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج (Jones, 1995) المعدل، كما تم قياس جودة ركائز الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر والإفصاح والرقابة لنفس العينة المدروسة باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية، ومن ثم اختبار نموذج الدراسة المقترح ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز حوكمة شركات العينة المدروسة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:

- يوجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين لم توجد مؤشرات إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل في معظم الشركات المساهمة الفرنسية في عينة الدراسة بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل ركيزة إدارة المخاطر وذلك من خلال إنشاء خلية مختصة بدراسة محيط الشركة وتحديد مخاطرها، مع الأخذ بعين الاعتبار خطر المحاسبة الإبداعية، ووضع إستراتيجية لتفادي الوقوع في الخطر، وضرورة تفعيل الآليات الرقابية المختلفة، كالمراجعة الداخلية، ولجان المراجعة، والمراجعة الخارجية، وذلك انطلاق من الرقابة الذاتية إلى رقابة مختلف الأجهزة الإدارية.

دراسة [قدوري، 2012]: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر).

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي، ودراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، وطبقت على عينة عشوائية مكونة من (70) مفردة من مجتمع الدراسة، والمتمثل في شركات المساهمة في ولاية ورقلة، وقد وزعت عليهم استبانه مكونة من ثلاثة محاور وهي: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، توفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتوفير مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

- أن البنوك والمؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل، مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبهم.

- أن مؤسسات الحكومة بصفة عامة تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل دون لبس وتضليل.

- وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة في البنوك والمؤسسات الاقتصادية.

- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة وتشمل:
  1- التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية.
  2- المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
  3- ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق بها.
  4- المحافظة على حقوقهم.
  5- الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام مختلف مؤسساتها بفرض مزيد من الرقابة على المؤسسات الخاصة والأجنبية من أجل إجبارها على الإفصاح الشامل والكافي للمعلومات المحاسبية في جميع المجالات، وضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية، لما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

دراسة [الشحادات وعبد الجليل، 2012]: أثر تبني الشركات المساهمة الأردنية لمباديء الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تبني الشركات المساهمة الأردنية لمباديء الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مجموعات عينة الدراسة حول أهمية تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمباديء الحاكمية المؤسسية.
- تدرك الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان أهمية تبني الحاكمية المؤسسية وأثرها على قيمة المنشأة السوقية وقدرتها على الحصول على التمويل اللازم.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: إجراء دراسة لتطوير مؤشر الحاكمية المؤسسية في الأردن، وتطوير مؤشر آخر لمقارنة مستوى الحاكمية المؤسسية محليا مع الممارسات الدولية.

دراسة [الشريف وآخرون، 2012]: أثر نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نماذج الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية، وتم تطبيقها على القوائم المالية المنشورة عن سنة (2010) من أجل تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق على النحو الذي يرفع من مستوى كفاءة سوق الأوراق المالية، والذي أصبح أكثر تقلبا، كما أن الإطار الاستراتيجي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة (2010) يعد خارطة طريق لترسيخ القيم الأساسية لقواعد الشفافية، من أجل استعادة استقرار الثقة في السوق، واستخدمت الدراسة أسلوب المعاينة العشوائية الطبيعية، حيث أن مجتمع البحث يتألف من (4) فئات متمايزة عن بعضها البعض، وتكونت عينة الدراسة من (20) شركة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

- أن نسبة (86%) من إجابات المستقصين تشير إلى الموافقة على ضرورة الالتزام بنشر نماذج الإفصاح المحاسبي التي أعدتها الهيئة، لما لها من تأثير في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

- أن نسبة (90%) من إجابات المستقصين تشير إلى الموافقة على ضرورة الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية والتي تعد من الأمور الهامة التي تؤثر على درجة كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

- أن نسبة (89%) من إجابات المستقصين تشير إلى الموافقة على ضرورة التزام الشركات بقواعد الشفافية النزاهة الدولية عن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، باعتبارها من العوامل الهامة لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات العاملة في مصر، وخاصة المقيدة أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية، بنشر نماذج الإفصاح المحاسبي التي أعدتها الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخرا، لما لها من أهمية خاصة على ارتفاع مستوى الشفافية، ومن ثم زيادة كفاءة السوق، وضرورة التزام شركات الأموال العاملة في مصر بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر القوائم المالية.

دراسة [آل غزوي، 2010]: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية (دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية).

هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة (71%) وهي نسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع الشركات.
- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح المحاسبي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

- تعميق الوعي بدور لجنة المراجعة وأهميتها في شركات المساهمة العامة، لما لها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين.
- يجب على الهيئات المنظمة لشركات المساهمة العامة زيادة الدور الرقابي على الشركات المساهمة العامة، من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات.

دراسة [مطر، 2009]: أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية التي تحكم تطبيق هذه النظم في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (76) فردا من بين ثلاث فئات لها علاقة وطيدة بموضوع الحوكمة، وتشمل هذه الفئات الأعضاء غير التنفيذيين من مجالس إدارة الشركات، ومدققي الحسابات الخارجيين، وجهات الرقابة والإشراف المسؤولة عن وضع المعايير المهنية ومتابعة تنفيذها في إعداد وتدقيق البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة، وتشمل هذه الجهات البنك المركزي، وهيئة الأوراق المالية وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- كشفت الدراسة أن للمعايير المهنية جميعها كوحدة واحدة دورا في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات، أما على مستوى هذه المعايير فرادى فقد احتلت المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي المرتبة الأولى، تليها المعايير الدولية للتدقيق الخارجي، ثم معايير أو قواعد السلوك المهني، وفي المرتبة الأخيرة جاءت معايير التدقيق الداخلي.

- لكل من النظم المحاسبية والمعايير المهنية بفروعها المختلفة دور في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم الحوكمة للشركات، تتراوح أهميته النسبية بين مهم ومهم جدا، فيما عدا النظام المحاسبي الاجتماعي الذي تراوحت أهميته النسبية بين قليل الأهمية ومتوسط الأهمية.

دراسة [صيام، 2007]: أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية).

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيدا لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات في مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للمدة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير، والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير، كما هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير مؤشرات أداء الشركات (العائد على السهم بعد الضرائب، العائد الموزع للسهم) في العلاقتين السابقتين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه ضمت (156) بندا من البنود المتوقع الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية المنشورة، تم توزيعها على عينة بلغت (65) من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- أن هناك توافقا بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود.
- وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية، وعدم التركيز على بعض المؤشرات فقط، إذ أن البيانات الواردة في التقارير المالية من شأنها إعطاء المستخدم صورة واضحة عن وضع المنشأة.

دراسة [الهنيني، 2005]: تطور نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني.

هدفت هذه الرسالة إلى تطوير نظام للحوكمة المؤسسية يوصى بتطبيقه في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحوكمة، ودراسة مدى اهتمام مدقق الحسابات بمراجعة أثر كفاءة النظام على استقلالية مدقق الحسابات، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانه وزعت على عينة بلغت (120) مدققا للمهنة، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين.

ونتيجة لتحليل مفردات الاستبانه تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها :

- يوجد إدراك جيد من قبل مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحوكمة المؤسسية.
- تؤثر كفاءة نظام الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة إيجابيا على استقلالية مدقق الحسابات.
- أن مباديء نظام الحوكمة المؤسسية المتعلقة بمجلس الإدارة والمتمثلة في استقلال أعضائه الظاهري والحقيقي، وفي تركيزهم على أمانة ووضوح التقارير المالية، وقيامهم بمراجعة الخطط السنوية التشغيلية والموازنات، واختيارهم للمدير التنفيذي والإدارة العليا والتخطيط لأعمالهم، واستخدام مدقق الحسابات الخارجي، تؤثر ايجابيا على أداء الوحدة الاقتصادية.
- أن مباديء نظام الحوكمة المؤسسية المتعلقة بالإدارة التنفيذية مثل مراعاة الآداب والسلوك المهني، وإيجاد نظام كفؤ للرقابة الداخلية، وتحديد وإدارة مخاطر الشركة، وتطوير الخطط الإستراتيجية، والإشراف على عمليات الشركة التشغيلية وإعداد التقارير المالية بأمانة، تؤثر إيجابيا على استقلالية مدقق الحسابات.
- تؤثر مباديء نظام الحوكمة المؤسسية المتعلقة بعلاقة الشركة مع أصحاب المصالح كالمساهمين والموظفين والمجتمع المحلي إيجابيا على استقلالية مدقق الحسابات.

2.1.3 الدراسات الأجنبية:

فيما يلي تلخيص موجز لعدد من الدراسات الأجنبية السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم.

دراسة لين وشين [Lin & Shen, 2012]: أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين فرص الاستثمار وسياسات توزيع الأرباح.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين فرص الاستثمار وسياسات توزيع الأرباح. وطبقت الدراسة على عينة من (82) شركة مدرجة في بورصة تايوان، وتم تحليل البيانات من خلال استخدام المنهج التحليلي واستخدام الانحدار الخطي البسيط (Regression).

وخلصت الدراسة إلى ما يأتي:

- أظهرت الدراسة أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في تايوان بقواعد الحوكمة كان بدرجة متوسطة.
- أظهرت الدراسة وجود أثر بدرجة عالية لتطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها على موثوقية التقارير المالية والإفصاح المحاسبي في الشركات عينة الدراسة.
- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية وقوية بين حوكمة الشركات وتطبيق قواعدها كمتغير مستقل وبين موثوقية التقارير المالية ومستوى الإفصاح فيها كمتغير تابع.

دراسة بيرقدارأوغلو [Bayrakdaroglu,et.al, 2012]: مدى فاعلية حوكمة الشركات وانعكاسها على أداء الشركات المساهمة العامة التركية المدرجة في سوق رأس المال.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية حوكمة الشركات وانعكاسها على أداء الشركات المساهمة العامة التركية المدرجة في سوق رأس المال، وطبقت الدراسة على عينة من (54) شركة مساهمة عامة مدرجة في البورصة التركية، وتم استخدام الاستبانه التي وزعت على عينة من (50)

مديرا تنفيذيا، و(42) مدقق حسابات خارجي، و (112) مساهما في هذه الشركات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS).

وكان من أهم نتائج الدراسة: أن مدى التزام الشركات المساهمة العامة التركية بقواعد حوكمة الشركات الواردة في مدونة حوكمة الشركات التركية كان بدرجة متوسطة، وكان أعلى التزام بمسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية وحقوق المساهمين، كما أظهرت الدراسة وجود تأثير كبير لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي بشكل عام للشركات المساهمة العامة، وعلى سمعتها وأسعار أسهمها ومدى الموثوقية فيها من قبل المالكين وأصحاب المصالح، كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مدى الالتزام بقواعد الحوكمة من جهة وبين الأداء المالي وموثوقية التقارير المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي فيها من جهة أخرى، بحيث كلما زاد الالتزام بقواعد الحوكمة كلما كانت التقارير المالية أكثر موثوقية، وكلما كان الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير أكثر شمولية.

دراسة بهجت وبولتون [Bahgat & Bolton, 2008]: تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لعينة من الشركات الأمريكية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير آليات وقواعد الحوكمة على الأداء المالي لعينة من الشركات الأمريكية، حيث تكونت عينة الدراسة من (24255) مشاهدة للفترة ما بين (1990 وحتى 2004) وذلك من خلال استخدام نماذج الحوكمة المطورة من قبل كل من: (Compers, et.al, 2003) و (Beckuk,et.al, 2004)، حيث احتوت هذه النماذج فقرات ومعلومات يمكن من خلالها قياس آليات الحوكمة الجيدة من عدمها مثل استقلالية مجلس الإدارة، الأسهم المملوكة من قبله، الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وإدارة الشركات، عدد أعضاء مجلس الإدارة، والأسهم المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين في الشركات.

ومن أهم نتائج الدراسة هي أن الشركات التي تطبق آليات وقواعد الحوكمة بطريقة جيدة تمتعت بأداء مالي أفضل، لذلك حثت الدراسة الشركات الأمريكية على تطبيق آليات وقواعد الحوكمة لما لذلك من انعكاس إيجابي على الأداء المالي للشركات.

دراسة باتيلي وبرنسيب [Patelli & Prencipe, 2007]: قياس الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيئة الايطالية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح على المعلومات المحاسبية في البيئة الإيطالية، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (175) شركة، وتضمن مؤشر الإفصاح (74) بندا، وكان المتغير التابع هو مؤشر الإفصاح والمتغيرات المستقلة هي استقلال المديرين والحجم والرفع المالي والربحية وضغوط العمل وتنوع وانتشار الملكية، وتم تحليل البيانات بأسلوب الانحدار المتعدد.

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كما أشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الإيطالية كان بمستوى عال على مستوى مؤشر الإفصاح بكافة بنوده، أما على مستوى البنود فقد تراوحت نسبة الإفصاح بين (30%) و (100%) لبعض البنود، وكان من أهم بنود الإفصاح: الإفصاح عن حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح والإفصاح عن الطرق المحاسبية المستخدمة، أما أقل البنود فكانت الإفصاح عن الإدارة البيئية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما توصلت أيضا إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح.

دراسة باراكو وآخرون [Barako, et.al, 2006]: قياس الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية في كينيا.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية في كينيا، حيث شملت الدراسة ما بين عام (1992– 2001) على عينة مكونة من (42) شركة، وتضمنت أداة الدراسة (47) بندا للإفصاح، وكانت المتغير التابع هو مؤشر الإفصاح المرجح، وكانت المتغيرات المستقلة المديرين غير التنفيذيين ولجنة المراجعة، و تم تصميم الدراسة بأسلوب الانحدار المتعدد، وكانت المتغيرات التي لها علاقة بدالة الإفصاح هي المديرين غير التنفيذيين ولجنة المراجعة.

وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين لجنة المراجعة وبين الإفصاح، وإلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات في كينيا، وحثت الدراسة الشركات بمراعاة المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي، لما له من أهمية لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

دراسة دروبتز وآخرون [Drobetz, et.al, 2004]: الحوكمة المؤسسية والعائد المتوقع للأسهم.

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وتوقعات المستثمرين للعائد المتوقع للأسهم، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة الحوكمة المؤسسية والبيئة القانونية، وتوثيق العلاقة ما بين ممارسة الحوكمة وتقييم المؤسسة. وطبقت الدراسة على عينة من (250) من المساهمين في المؤسسات الألمانية المدرجة في سوق ألمانيا للأوراق المالية، وزعت عليهم استمارة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة.

وخرجت الدراسة بنتائج عديدة من أهمها: ترتبط عوائد الأسهم المتوقعة من قبل المستثمرين بشكل إيجابي بالحوكمة المؤسسية على مستوى المؤسسة خاصة إذا ما تم استخدام توزيعات الأرباح كمتغيرات ممثلة لتكلفة رأس المال ، كما أظهرت الدراسة أن المؤسسات التي تلتزم بقواعد الحوكمة المؤسسية ترتفع أسعار أسهمها وتكتسب عوائد تزيد بنسبة (12%) على الأقل عن المؤسسات ذات الحوكمة المؤسسية الضعيفة.

وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المؤسسات الألمانية المدرجة في سوق رأس المال بقواعد الحوكمة (Corporate governance rating) وفرض عقوبات وغرامات على المؤسسات التي لا تلتزم بقواعد الحوكمة.

دراسة ديبتز وآخرون [Debetz,et.al, 2002]: محددات تصنيف الحوكمة المؤسسية في ألمانيا.

هدفت الدارسة إلى تحليل محددات الحوكمة المؤسسية المطورة أخيرا في ألمانيا، حيث تمثلت محددات الحوكمة في أربعة مجالات هي: تركيز الملكية وحجم مجلس الإدارة والمباديء والمعايير المحاسبية والمكافآت التعويضية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة الارتباطية بين جودة الحوكمة المؤسسية وكل محدد من المحددات الأربعة على حدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانه كأداة للدراسة، وتم توزيعها على المؤسسات الألمانية المدرجة في سوق ألمانيا للأوراق المالية، حيث تكونت عينة الدراسة من (253) مؤسسة.

وبعد تحليل البيانات خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة غير خطية بين جودة الحوكمة المؤسسية وتركيز الإدارة، وأن نسبة الالتزام بتطبيق الحوكمة تكون قليلة في المؤسسات التي تمتلك مجلس إدارة كبير، ولكن المؤسسات التي تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة بشكل عام (US-GAAP) أو معايير المحاسبة الدولية (IAS) تمتلك معدلات عالية من الحوكمة لتحسين جودة الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الألمانية.

دراسة كلابر ولوف [Klapper and Love, 2002]: الحوكمة المؤسسية و حماية المستثمر في أداء الأسواق الناشئة.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة ما بين الحوكمة المؤسسية و البيئة القانونية في الأسواق الناشئة من خلال استخدام نموذج ((Credit Lyonnais Securities Asia (AISA) و ذلك لتصنيف المؤسسات وفق الحوكمة المؤسسية, حيث استخدم النموذج سبعة عوامل لقياس جودة الحاكمية المؤسسية و هي: النظام والشفافية والمساءلة والوعي الاجتماعي والمسؤولية والاستقلالية والعدالة، و ذلك لاختبار العلاقة بين الحوكمة و مستوى الأداء, و طبقت الدراسة على عينة من (374) مؤسسة من الأسواق الناشئة و (14) دولة.

وخرجت الدراسة بنتائج عديدة أهمها: وجود تباين واسع في مستوى حوكمة المؤسسات عبر الدول ذات الأنظمة القانونية الضعيفة, كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جودة الحوكمة والأداء المالي, والتقييم السوقي للمؤسسات.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بقواعد حوكمة المؤسسات خاصة في الدول ذات الأنظمة والتشريعات الضعيفة في مجال حوكمة المؤسسات والشركات.

دراسة جودوين وسيو [Goodwin and Seow, 2002]: أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و والتدقيق في سنغافورة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار ست آليات لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتدقيقها، وتتمثل آليات الحوكمة موضع الدراسة في: قوة لجنة التدقيق, و جود تدقيق داخلي لدى العميل, قوة السلوك الأخلاقي للشركة, تغيير شريك التدقيق, قيام مدقق الحسابات الخارجي بتقديم

خدمات التدقيق الداخلي للعميل وقيام مراقب الحسابات بتدقيق جميع شركات العميل. و أجريت الدراسة على عينة من المديرين و مراقبي الحسابات في سنغافورة, حيث تم توزيع (400) قائمة على المديرين وبلغت نسبة الردود (18%) فقط, كما تم توزيع (200) قائمة على مراقبي الحسابات و بلغت نسبة الردود (31%) فقط.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المراجعة الداخلية لها أهمية معنوية عالية في حين أن قوة السلوك الأخلاقي للشركة كان لها أهمية معنوية ضعيفة, أما لجنة التدقيق فلم يكن لها أية أهمية معنوية في جودة التقارير المالية.

- يعتقد المديرون أن التنفيذ الصارم لقوانين الحوكمة يؤثر على كل من منع واكتشاف غش الإدارة , في حين يرى مراقبو الحسابات عكس ذلك, كما يرى مراقبو الحسابات أن وجود التدقيق الداخلي له أثر معنوي على قدرة الشركة على اكتشاف غش الإدارة.

- تشير النتائج إلى أن تغيير شريك التدقيق لم يكن له أثر معنوي على جودة التقارير المالية, و هذا عكس ما تطالب به التشريعات الحديثة.

- أن قيام المدقق بتدقيق جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد اختلاف معنوي ضعيف لأثر هذه الآلية على قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء.

وعلى الرغم من النتائج السابقة, إلا أن الدراسة لم تتناول آليات الحوكمة الهامة الأخرى مثل: هيكل وخبرة مجلس الإدارة, وقيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للعميل, وما إذا كان رئيس المجلس يشغل وظيفة المدير التنفيذي الرئيس أم لا وتحديد إدراك الأطراف الأخرى المنضمة في الحوكمة مثل: المستثمرين والمدققين الداخليين .

دراسة جولي مارغريت [Julie Margret, 2001]: تاريخ حوكمة الشركات.

تناولت هذه الدراسة أثر مقدار الإفصاح الإجمالي عن عناصر حوكمة الشركات في شركة فيليب على التغيرات المالية في التقارير المالية للشركة خلال الفترة ما بين (2000-1992)، أي قبل اشتراط لجنة بورصة الأوراق المالية في أستراليا ضرورة الإفصاح عن عوامل الحوكمة بأربع سنوات و بعد إصدار هذه الاشتراطات بأربع سنوات, و تشير النتائج إلى أن أهم عناصر الحوكمة التي تم الإفصاح عنها في التقارير المنشورة خلال فترة الدراسة هي: النظام الأخلاقي للشركة, تكوين مجلس, مكافأة المجلس و الإدارة, الرقابة الداخلية, اللجان التنفيذية, مجلس الإدارة ولجانه, والتقرير المالي, كما تشير النتائج إلى تغير محتوى تقارير حوكمة الشركات مع مرور الوقت وفقا للتغير في كل من: الهيكل التنظيمي للشركة, أنشطة أعمال الشركة, المركز المالي للشركة.

دراسة سويدان والخوري [Suwaidan and El-khouri, 2000]: العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة و درجة المخاطرة.

تناولت الدراسة فحص العلاقة بين كمية المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لأربع وثلاثين شركة صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان المالي، درجة المخاطرة المرتبطة بأسعار أسهمها، وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس لدرجة المخاطرة وهي: المخاطرة النظامية, و المخاطرة غير النظامية والمخاطرة الكلية, وقد تم قياس الإفصاح عن التقارير المالية للشركات المساهمة عن طريق استخدام نموذج للإفصاح يحتوي على واحد وستين بندا من المعلومات المتوقع أن تفصح عنها الشركات الصناعية في تقاريرها السنوية, وللحصول على نتائج دقيقة تم استخدام بعض المتغيرات عن الإفصاح التي وجد لها علاقة مع درجة المخاطرة, و لفحص هذه العلاقة تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و هو درجة المخاطرة.

وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية و بين درجة المخاطرة, و أن المستثمرين في سوق عمان المالي قد لا يعتمدون على المعلومات المتاحة في التقارير السنوية للشركات الصناعية في تقدير مستوى المخاطرة المرتبط بها، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن أهم العوامل في التأثير على درجة المخاطرة هو نصيب السهم من الأرباح الموزعة وحجم الشركة.

2.2 الإطار النظري:

2.2.1 حوكمة الشركات:

2.2.1.1 مفهوم حوكمة الشركات ونشأتها:-

عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي حوكمة الشركات بالمفهوم الضيق بأنها النظام الذي يتم بموجبه توجيه الشركات والرقابة عليها, وبالتالي فهي مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة شركة ما ومجلس إدارتها والمساهمين فيها **[مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين،2009]**

أما حوكمة الشركات بالمفهوم الواسع, فيقصد به مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها:

1- إدارة الشركة والرقابة عليها.

2- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

3- المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة **[مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين،2009]**

وعليه تهتم حوكمة الشركات بشكل رئيس بالأسلوب الذي يتم فيه إدارة الشركة والرقابة عليها، وبفحص قدرات مجلس الإدارة على وضع سياسات ورسم أهداف للشركة تتفق ومصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين. **[OECD,2004]**

ومن التعريف المشار إليه أعلاه، يلاحظ أن حوكمة الشركات لا تعني فقط بالالتزام بالأطر القانونية والرقابية التي تعمل في ظلها الشركات، بل تتعداه إلى ثقافة الإدارة وإيمانها بأهمية الحوكمة والشفافية والإفصاح والانعكاسات الإيجابية لذلك على أداء الشركة على المدى الطويل، وبالتالي يفترض أن تعكس حوكمة الشركات رغبة الإدارة بالحوكمة والإفصاح والشفافية عن جميع ما يتعلق بأداء الشركة وتعاملاتها وعلاقاتها والتواصل مع أصحاب المصالح الآخرين وفي مقدمتهم المساهمين، وليس فقط لأغراض الالتزام بما تفرضه القوانين والأنظمة والتعليمات لتجنب أية غرامات أو عقوبات تفرضها الجهات الرقابية لعدم التزام هذه الشركة بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات. ولهذا السبب نجد

العديد من مدونات قواعد الحوكمة تتبنى مجموعة من القواعد الاختيارية التي تتعدى متطلبات تنفيذها الحد الأدنى المطلوب بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات و على أن لا تتعارض معها، و قد عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على إصدار مباديء عامة للحوكمة.

[هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،2012].

2.2.1.2 نشأة حوكمة الشركات:

تعود نشأة حوكمة الشركات إلى بداية القرن الماضي حيث برزت أهمية حوكمة الشركات كنتيجة لتبعات ما يسمى مشكلة الوكالة (Agent Problem) الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، حيث قد تكون أهداف إدارة الشركة ومصالحها تتمثل في تحقيق عوائد قصيرة الأجل على استثمارات الشركة بسبب ارتباط المنافع والمزايا التي يحصلون عليها بالأرباح المتحققة، الأمر الذي لا يتماشى بالضرورة مع مصالح وأهداف المساهمين والمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق نمو طويل الأمد للشركة، هذا بالإضافة إلى مشاكل الفساد الإداري والمالي لدى الإدارة التنفيذية العليا، ومن هنا برزت أهمية حوكمة الشركات في كونها توضح العلاقة التي تدار بها هذه الشركات، وتوفر للمساهمين والمستثمرين وأصحاب العلاقة الآلية اللازمة لمعرفة ومتابعة كيفية إدارة الشركة من قبل الإدارة التنفيذية، من خلال الإفصاح والشفافية والوضوح التام في جميع ما يخص الشركة من تعاملات وعلاقات، وتزايد الاهتمام كثيرا بحوكمة الشركات في نهاية العقد الماضي في الدول المتقدمة، وخصوصا في ظل الأزمات المالية والاقتصادية كالأزمة التي عصفت بأسواق المال الأمريكية نهاية الثمانيات، وأزمة الدول الأسيوية في عام (1997)، وغيرها من أزمات مالية أدت إلى انهيار شركات ومؤسسات مالية عملاقة، وعملت الجهات الرقابية في الدول المتقدمة على تعزيز حوكمة الشركات، وأصدرت مجموعة من القوانين والتقارير المهمة التي أثرت بشكل فاعل في تركيبة الإطار الرقابي والتنظيمي الذي يحكم عمل أسواق المال والشركات العامة مثل (Cadbury–Repot)، والذي صدر في العام (1992) في المملكة المتحدة، ليؤكد أهمية الحوكمة في زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، وشمل التقرير مجموعة من المباديء تتعلق بمجلس الإدارة والإبلاغ المالي، وفي العام (2002) تم إصدار قانون (Sarbanes–Oxely) في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يركز على دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري والقضاء عليه, وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارات الشركات. **[عبد العال، 2007].**

وقد عرض **[قباجة، 2008]** سردا تاريخياً مفصلاً حول نشأة الحوكمة وتطورها في الدول المتقدمة والنامية، وفي نهاية تسعينات القرن الماضي ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية التي لحقت بدول جنوب شرق آسيا وانهيار بعض الشركات الأمريكية العملاقة مثل (Enron) و (world com) تداعت المؤسسات والمنظمات الدولية ذات العلاقة إلى متابعة ودارسة ممارسات الحوكمة على مستوى الدول، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والتي عملت على إصدار مجموعة من المباديء الإرشادية لحوكمة الشركات في العام (1999) وذلك بعد إعلان الدول الصناعية السبع في العام (1998) بالاتجاه حول التركيز على الحوكمة والحوافز الممنوحة للإدارة، وعملت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على مراجعة وتعديل هذه المباديء في العام (2004), والتي أصبحت بعد ذلك الأساس الذي تبنته غالبية الدول في إعداد مدونة قواعد حوكمة الشركات الخاصة بها.

2.2.1.3 أهمية حوكمة الشركات:

قد يتسع مجال تطبيق حوكمة الشركات لتمتد أهميته خارج حدود مصلحة الشركة ذاتها ومصلحة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين, وفي هذا المجال فانه من الأهمية تناول هذا الجانب بمزيد من البحث والتحليل، وذلك من خلال إبراز أهمية حوكمة الشركات في المجالات الاقتصادية، فحوكمة الشركات لا تعد هدفا في حد ذاتها, فهي لا ترتبط بعمليات رقابية إجرائية أو شكلية ولا تمثل التزاما دقيقا بإرشادات محدودة أو بملاحظة أو مراعاة سلوكيات إدارية معينة, بل إن ما تهدف إليه في حقيقة الأمر هو تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة، حيث أن هناك علاقة طرديه بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة, فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الجودة وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحي لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين معها بالثقة, ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال, وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق حملة الأسهم, واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات. **[ميللستاين، 2003]**.

تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين , حيث توفر حوكمة الشركات ضمان قدر ملائم من الثقة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم، تأتي أهمية حوكمة الشركات في سد الفجوة التي يمكن أن تكون بين مالك الشركة والمسيرين لها من جراء رغبة الأخير

في تبني الممارسات التي من الممكن أن تحقق رفاهيته الشخصية وليس رفاهية حملة الأسهم. **[ميللستاين، 2003].**

أما بالنسبة للاقتصاد الكلي فإن حوكمة الشركات لها أهمية كبيرة, حيث أن هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد المطبق في كل دولة, فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات, وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها, حيث أن المسألة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله, وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات وكأنه يمثل كسباً لكافة الأطراف ذات الصلة. **[ميللستاين، 2003].**

2.2.1.4 مباديء حوكمة الشركات:-

وتشمل مباديء حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ما يلي:- **[OECD,2004].**

أ) وجود أساس محكم وفعال للحوكمة:

لكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإن من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال، يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات وممارسات الأعمال التي هي نتيجة الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها، وتعمل حوكمة الشركات أيضا على ما يلي:

1- تشجيع شفافية الأسواق وفعاليتها.

2- التناسق مع حكم القانون.

3- تحدّد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. **[اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009].**

ب) ضمان حقوق حملة الأسهم ووظائف الملكية الرئيسية:

تعمل الحوكمة على ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم؛ مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي أقلية الأسهم من خلال:

1. تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
2. حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
3. الحصول على المعلومات المختلفة.
4. ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
5. الحصول على حقهم في الأرباح **[معهد ماس للدراسات والبحوث، 2007]**.

ج) تحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم:

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وتشمل كذلك:

1. المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات.
2. المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.
3. الدفاع عن الحقوق القانونية.
4. الإفصاح عن المصالح الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين.
5. التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم **[اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009]**.

د) تأمين مشاركة أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

تعمل الحوكمة على الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وبين أصحاب المصالح من أجل خلق الثروة وفرص العمل واستدامة مشاريع الأعمال السليمة من الوجهة المالية، إضافة إلى ما يلي:

1. التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية.
2. المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
3. ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق بها.
4. المحافظة على حقوقهم.
5. الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم **[عبدالوهاب، 2007]**.

هـ) الإفصاح والشفافية:

على حوكمة الشركات ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح، و يجب مراجعة المعلومات المفصح عنها لتحقيق إفصاح عادل و دقيق وفي التوقيت المناسب، كما يجب توفير قنوات لتوصيل المعلومات للمستخدمين في التوقيت المناسب، ويمكن تحقيق الإفصاح العادل والشفافية من خلال تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة التي تحمل المسؤولية لمجلس الإدارة عن حماية المساهمين وحفظ حقوقهم والمعاملة العادلة لهم بما يشمل الشفافية والإفصاح العادل لتلبية احتياجاتهم ومساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية بحيث يضمن مراعاة مصالح جميع الفئات المستخدمة للمعلومات بشكل متوازن وعادل. **[أبوحمام، 2009]**.

و) مسؤوليات مجلس الإدارة:

تعمل حوكمة الشركات على ضمان التوجيه الإستراتيجي للشركة، والرقابة الفعّالة على الإدارة، وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم، من خلال:

1. توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
2. المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، في التصويت وحضور الإجتماعات والحصول على الأرباح، والتمتع بجميع الحقيق الذي يكفلها لهم القانون.
3. الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح جميع الأطراف.
4. اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية في الوحدة الاقتصادية **[عبدالعال، 2005]**.

2.2.1.5 القضايا التي تحيط بمباديء حوكمة الشركات:

هناك العديد من القضايا التي تحيط بمباديء حوكمة الشركات يمكن إجمالها كما يلي:

1- الضوابط الداخلية، والمدققين الداخليين، مثل وجود رقابة داخلية فعالة، ووجود قسم تدقيق حسابات داخلي.

2- استقلال كيان مراجعي الحسابات الخارجيين وجودة ما تقدمه من عمليات مراجعة الحسابات.

3- الرقابة وإدارة المخاطر، عن طريق وجود نظام داخلي فعال، إضافة إلى وضع خطط للطواريء، والتخطيط السليم، ووضع المخصصات.

4- الإشراف على إعداد البيانات المالية للوحدة الاقتصادية.

5- استعراض ترتيبات التعويض لكبار الموظفين التنفيذيين وغيرهم من كبار المسؤولين التنفيذيين.

6- الموارد المتاحة للمديرين في أداء واجباتهم.

7- الطريقة التي يتم ترشيح الأفراد لشغل مناصب في المجلس.

8- سياسة توزيع الأرباح. **[الحيالي، 2004]**.

ويساهم تطبيق هذه القضايا بالشكل السليم، في تطبيق قواعد الحوكمة وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤدي لزيادة الثقة في التقارير المالية وسلامة هذه التقارير، وإشباع حاجات المستخدمين للتقارير.

2.2.2 الإفصاح المحاسبي

2.2.2.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.**[قدوري، 2012]**.

2.2.2.2 مقومات الإفصاح المحاسبي.

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة فيما يلي:

- الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات.
- الغرض من وراء استخدام البيانات والمعلومات.
- ماهية نوعية البيانات والمعلومات.
- كيفية إيصال البيانات والمعلومات إلى المستفيدين.
- التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات والمعلومات.
- دقة وشفافية البيانات والمعلومات المقدمة.
- الوسائل والملاحظات التوضيحية وكذلك النماذج المساعدة لفهم البيانات والمعلومات.
- إمكانية المقارنة مع بيانات وأرقام سنوات سابقة.
- التكلفة المترتبة على عملية الإفصاح. **[أبوحمام، 2009]**.

وتساهم الحوكمة في تعزيز الالتزام بمقومات الإفصاح من خلال قواعد الإفصاح والشفافية التي تعد من أهم قواعد الحوكمة، وهي تتفق تماما مع مقومات الإفصاح السابق ذكرها.

2.2.2.3 أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي.

إن تطبيق آليات حوكمة الشركات يعمل على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح، وإن عدم كفاية الإفصاح يعد مؤشرا على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية، وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات التي تشجع على التنويع في استخدام الطرق والأساليب المختلفة للإفصاح المحاسبي لتوفير المعلومات اللازمة لجميع مستخدمي البيانات المحاسبية، مثل الإفصاح من خلال القوائم المالية والمذكرات وتقرير المدقق الخارجي والجداول الإحصائية، ويوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي الأخرى، والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها **[صيام، 2007]**.

2.2.2.4 الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.

أولا: تؤثر الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح المحاسبي من خلال:

1. أن الالتزام بتطبيق الحوكمة في مختلف الوحدات الاقتصادية سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة، وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية.
2. أن معظم محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية **[سليمان، 2009]**.

ثانيا: تتأثر جودة المعلومات المحاسبية، ومستوى الإفصاح المحاسبي بالحوكمة من خلال:

1. ظهور الأبعاد المحاسبية للحوكمة بوضوح في مختلف الجوانب التطبيقية والفكرية لها، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة الشركات.

2. ظهور العلاقة بين المعلومات المحاسبية، وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الوحدة الاقتصادية، وزيادة الثقة فيها، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد، وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

3. بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة بشيء من التأني والتدقيق يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، والأكثر من ذلك هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة الشامل.

4. إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مباديء الحوكمة هو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الوحدات الاقتصادية، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية:

- مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها.
- المعلومات المحاسبية في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة.
- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الوحدة الاقتصادية. **[الرحيلي، 2008]**.

وبناء على ما سبق فإن تطبيق كل مبدأ من مباديء الحوكمة يمكن أن يساهم في زيادة مستوى سلامة وفعالية نظام التقرير المالي، وبالتالي زيادة مستوى كفاءة الإدارة في تبني وتطبيق سليم للمباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وسيؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة الالتزام بمتطلبات الإفصاح العادل من حيث الكم والعرض والنوع، حيث أن الصفات النوعية للبيانات المالية تتجلى بزيادة الالتزام بمباديء الحوكمة.

و يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في النقاط التالية:-

تحقيق الإفصاح والشفافية:

أوضح **[يوسف، 2007]** بأن المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيري ترتبط بالحوكمة ارتباطاً وثيقاً، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمباديء وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمباديء وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مباديء وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مباديء الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالي**[يوسف، 2007]**.

ويمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية، أحد المباديء والأركان الرئيسة التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وذلك لأن مباديء حوكمة الشركات التي وضعتها (OECD) ترى أن تطبيق الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، وكلما كانت الحوكمة قوية، كلما كانت فاعلة وتحسن من درجة الشفافية والوضوح، لذا لم يخل أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة. **[يوسف، 2007]**،

المساءلة و الرقابة المحاسبية:

أشار تقرير (OECD) في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.
[OECD,2004]

كما أشار تقرير بنك (كريدي ليونيه) بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي في مجال المحاسبة عن مسؤولية توفير البيانات المحاسبية والمالية بشكل عادل لجميع المهتمين بهذه البيانات، كما يجب على المساهمين القيام بدورهم في المساءلة، ومعنى ذلك إبداء رغبتهم والمطالبة بالحصول على البيانات المالية والمحاسبية المعروضة بشكل عادل وفي التوقيت المناسب إضافة إلى حقهم في المعاملة العادلة لهم وطمأنتهم على استثماراتهم، وضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر **[أبوحمام، 2009]**.

الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق:

أشار تقرير الحوكمة الأول في مصر الصادر عام (2001)، بأنه من الممارسات السلبية لحوكمة الشركات في الشركات المصرية، هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة، وأنها في حاجة إلى المزيد

من الدعم للوصول إلي الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة، لذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة **[سليمان، 2009]**.

دور المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:

تساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على مصالح المساهمين وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة، واتصالها برئيس لجنة المراجعة.
[الشريف وآخرون، 2012]

ونتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ويرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا وفعالا في مجال حوكمة الشركات **[الشريف وآخرون، 2012]**.

دور لجان المراجعة:

تعرَّف لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة بأنها: لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، مكلفة بالإشراف على التقارير المالية ومراقبتها والإفصاحات المُرفقة بها، وتشكل اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين، ويرأسها رئيس من بين أعضائها، ويفضل أن يكون أحد أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة المالية، هذا وللجنة القدرة على الاستعانة بخبراء من خارج الشركة لأداء مهامها، وقد تضمنت مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية الصادرة عام (2009) دور لجان المراجعة وآلية تشكيلها وعملها، والمهام المنوطة بها في المادتين (33) و (34). **[حبوش، 2007]**.
وقد جاءت مهام لجنة التدقيق كما يلي:

- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي، والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.

- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي.

- التأكد من التزام الشركة بالتشريعات النافذة، ودراسة التقارير الدولية قبل عرضها على المجلس لتقديم التوصيات بشأنها، خاصة فيما يتعلق بأي تغييرات على الحسابات.

- الإطلاع على تقارير المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية والتوصية إلى المجلس بشأنها.

- التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح ومراجعة معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

[حبوش، 2007].

وأكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات –إن لم يكن جميعها– على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية، وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، ويعتبر الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية **[أبودياب، 2007]**.

إدارة الأرباح:

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف، مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها، أو الإعلان عن الأرباح أو الخسائر بطريقة معينة للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب بالبيانات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، بصرف النظر عن الهدف من ذلك. وفي ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة في إدارة الأرباح، وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فقد أدت الحوكمة للحد من إدارة الأرباح والتلاعب في البيانات المحاسبية**[الشحادات وعبدالجليل، 2012]**

تقويم أداء الوحدات الاقتصادية:

إن من أهمية حوكمة الشركات، دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية، وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها علي التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، وحماية أصولها يعتبر من المعايير الرئيسة لحوكمة الشركات، ولذلك فإن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات سينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية **[آل غزوي، 2010]**.

2.2.3 الحوكمة في فلسطين

2.2.3.1 واقع الحوكمة في فلسطين:

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فلسطين حديثا، بمبادرة من مؤسسة التمويل الدولي في عام (2006) حيث تم تشكيل فريق وطني لصياغة مدونة حوكمة للشركات، ووفرت مؤسسة التمويل الدولي لبعض أعضاء الفريق الفرصة للمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت لمعالجة هذا الموضوع، في كل من الأردن، مصر والمغرب. وبسبب الظروف المتعددة التي قوضت نشاط هذه اللجنة لم تستطع أن تتوصل إلى نتائج ملموسة؛ وذلك لعدم وجود راع أو شريك محلي، ولما كان للتطورات السياسية من أثر كبير على عمل هذه اللجنة **[الداعور وعابد، 2013]**

وفي عام (2007) بادرت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بدور ريادي في إعادة تشكيل اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة مدونة الحوكمة للشركات الفلسطينية، انطلاقا من المسؤوليات التي منحها إياها القانون بهذا الصدد، من خلال قانون هيئة سوق رأس المال، وقد ضمت اللجنة الوطنية لصياغة مدونة الحوكمة في عضويتها ممثلين عن كل من القطاعين الخاص والحكومي، وممثلين عن الهيئة وسوق فلسطين للأوراق المالية وسلطة النقد، وأكاديميين مختصين **[الداعور وعابد، 2013]**

وقد تنامى الاهتمام خلال السنوات الأخيرة في فلسطين بحوكمة الشركات منذ تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين, والتي تضم ممثلين عن جهات رقابية واقتصادية وقانونية وأكاديمية متنوعة, ويرأسها مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال.

وعملت اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات على تشكيل فريق فني للعمل على صياغة مدونة قواعد حوكمة الشركات وفقا لأسس وخطة عمل وضعت من قبلها, وقد تمثل الهدف في إعداد قواعد لحوكمة الشركات, بما يتفق والظروف والتشريعات السائدة في فلسطين, مع مراعاة المباديء المستقرة في مجال حوكمة الشركات على الصعيدين الإقليمي والدولي **[الشريف وآخرون، 2012]**

وتم إصدار مدونة قواعد الشركات في فلسطين نهاية العام (2009) بحيث أصبحت نافذة منذ ذلك التاريخ، وتعتبر اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات الجهة العليا التي أقرت وأصدرت مدونة قواعد حوكمة الشركات، وحيث أن هذه المدونة تسري على الشركات المساهمة والمؤسسات المالية التي تنطوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها، فإن الهيئة هي الجهة المخولة بمتابعة تنفيذ والتزام الشركات

بالقواعد الواردة في المدونة، واستندت مدونة قواعد حوكمة الشركات إلى المباديء الأساسية الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون والاقتصاد، في حين اشتملت المدونة على نوعين من القواعد, القواعد الإلزامية (وهي القواعد التي تستند إلى نصوص تشريعية صريحة, وهنا يكون التطبيق إلزاميا من قبل الشركات تحت طائلة المسؤولية القانونية) وهناك القواعد الاختيارية والتي تتكون من شقين: قواعد اختيارية تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال حكومة الشركات، ولا تتعارض مع أي نص تشريعي صريح، أو على الأقل تكون واحدا من الاحتمالات التي يجيزها نص تشريعي ما، وهنا يكون التطبيق طوعيا من قبل الشركات. في حين يشتمل الشق الآخر من القواعد الاختيارية على مجموعة من القواعد التي تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال حكومة الشركات، ولكنها تتعارض مع نصوص تشريعية صريحة، وهنا تمت التوصية بضرورة تعديل التشريع القائم ليتناسب مع هذه الممارسات والقواعد **[هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012]**

ومنذ إصدار مدونة حوكمة الشركات، عملت هيئة سوق رأس المال وبصفتها الجهة المسؤولة عن تطبيق ما ورد في المدونة من قواعد، بإيجاد البنية التحتية اللازمة لتطبيق قواعد الحوكمة، وتعزيز حوكمة الشركات المساهمة العامة، وذلك من خلال التأكد من التزام الشركات بتطبيق القواعد الإلزامية من خلال إنفاذ القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، وفيما يخص القواعد الاختيارية والتي يحتاج تطبيقها إلى مجهود كبير، واستخدام الأدوات والوسائل الفعالة بغرض إقناع الشركات بأهميتها، والانعكاس الإيجابي لتطبيقها على أداء الشركات ذاتها، عملت الهيئة وفقا لمبدأ التدرج بالتطبيق على تنفيذ الآتي: **[معهد الحوكمة الفلسطينية، 2011].**

- تحديد القواعد الاختيارية الأكثر أولوية في التطبيق.
- تحديد معوقات تطبيق تلك القواعد من قبل الشركات المساهمة العامة، وذلك من خلال دراسة عينة من الشركات المدرجة، واستخلاص العبر وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيقها، ومن ثم عقد لقاءات عمل مع مجالس إدارات تلك الشركات لتذليل العقبات في تطبيقها.
- تنفيذ مجموعة من برامج التوعية والتثقيف الخاصة بحوكمة الشركات.
- تطوير وبناء أداة فاعلة لقياس مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة.
- تكثيف التعاون مع الأطراف ذات العلاقة بموضوع الحوكمة، مثل سلطة النقد الفلسطينية، ومعهد الحوكمة الفلسطينية، ومؤسسة أمان، وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك.
- عملت الهيئة على وضع خطة عمل للأعوام (2011) و (2012) فيما يخص الحوكمة، وأقرت هذه الخطة من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة، وذلك بهدف تحديد الأنشطة والمهام

الواجب تنفيذها بهدف خلق وتهيئة البنية التحتية اللازمة لتطبيق قواعد الحكومة وفقا لخطة عمل واضحة المعالم.

- بناء وتطوير موقع إلكتروني خاص بالحوكمة **[هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012]**

مما سبق يلاحظ أن الهيئة اتخذت مجموعة من الخطوات العملية، بهدف خلق البيئة والبنية التحتية اللازمة لتطبيق وإنفاذ قواعد الحوكمة من قبل الشركات المساهمة العامة، وبالتالي تحقيق الإفصاح المحاسبي العادل والسليم والذي يلبي حاجات مستخدمي البيانات المالية، وذلك من خلال التطبيق السليم لمباديء الحوكمة، وخاصة التي تشجع وتحث الشركات على الإفصاح عن جميع البيانات المهمة للأطراف التي تستخدمها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها. و يتوقع أن تظهر نتائج إيجابية ملموسة تخص الإفصاح المحاسبي في الأمد المنظور، وبالتأكيد لازال هناك العديد من الخطوات والأنشطة الواجب اتخاذها من قبل الهيئة وبالتنسيق والتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

كما أن الإطار التشريعي الذي ينظم عمل الشركات في فلسطين استند إلى عدد من القوانين وهي:

- قانون الشركات لسنة (1929) الساري المفعول في قطاع غزة.
- قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة (1964) الساري المفعول في الضفة الغربية.
- قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة (2004).
- قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة (2004). **[علاونة، 2007].**

وتم تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في عام (2005) لتحقق رؤيتها في الارتقاء بأداء قطاعات رأس المال الفلسطيني إلى مستويات متقدمة، لتحقيق بيئة استثمارية تجذب الاستثمارات، وتعمل على استقرار رأس المال ونموه، وتحقيقا للشفافية والمساءلة، ولتشجيع الاستثمار، وحماية المستثمرين، وتنظيم قطاعات رأس المال في الاقتصاد ومراقبتها وتطويرها

[هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012]

وتهدف هيئة سوق رأس المال إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار رأس المال ونموه، كما تهدف إلى إجراء تنظيم وتطوير ومراقبة لسوق رأس المال، وحماية للمستثمرين وحقوقهم، ويدير الهيئة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء، وتخضع أربعة قطاعات رئيسة لرقابة هيئة سوق رأس المال بموجب قانون هيئة سوق رأس المال، وهذه القطاعات هي:

أولاً: قطاع الأوراق المالية: ويشمل سوق فلسطين للأوراق المالية، والشركات المدرجة، وشركات الوساطة، وأصحاب المهن المالية مثل مديري المحافظ المالية.

ثانيا: قطاع التأمين من شركات، ووكلاء، ووسطاء، وخبراء.

ثالثاً: قطاع تمويل الرهن العقاري.

رابعاً: قطاع التأجير التمويلي. **[هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012].**

2.2.3.2 أهداف حوكمة الشركات في فلسطين.

إن أهداف الحوكمة في فلسطين وكما رسمتها اللجنة الوطنية للحوكمة هي على النحو التالي:

- تحسين أداء الشركات وقدرتها على المنافسة، وإمكانية حصولها على رأس مال إضافي.
- تحسين نوعية المعلومات ذات الصلة بالحوكمة والمتاحة لأسواق الأسهم.
- بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المجتمع ككل.
- الارتقاء بالمعايير ودفع عجلة إصلاح أنظمة حوكمة الشركات.

ويمكن تحقيق أهداف حوكمة الشركات في فلسطين من خلال التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات الواردة في مدونة حوكمة الشركات **[اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، 2009]**

تختلف أهداف حوكمة الشركات باختلاف نموذج الحوكمة المطبق، والذي يعكس في حقيقته الأهداف الضمنية لنشاطات المؤسسة وتنوع الأطراف المرتبطة معها في مختلف دول العالم، ففي بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة, يتبين من خلال التطرق إلى تعاريف حوكمة المؤسسات تعدد وجهات النظر إليها من قبل مختلف الباحثين والمهتمين وكذلك من قبل المجالس واللجان ذات الصلة, الأمر الذي قد ينتج عنه تعدد وجهات النظر إلى أهدافها وكيفية تحديد تلك الأهداف, وفي هذا الإطار فإن حوكمة الشركات تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وتعظيم القيمة في

الأمد الطويل, وفي المقابل تهدف حوكمة الشركات العاملة في بلدان القارة الأوربية مثل ألمانيا, إلى حماية حقوق الآخرين من أصحاب المصلحة (إلى جانب حقوق حملة الأسهم), ولاسيما الدائنين والتي تعد أطرافا لا تقل أهمية عن حملة الأسهم, وعليه تهدف حوكمة الشركات في تلك الدول إلى تشجيع مجالس الإدارة لرقابة الإدارة والإشراف عليها من أجل تعزيز رفاهية اقتصاد تلك الشركات بما فيها رفاهية حملة الأسهم والعاملين ورفاهية العامة **[الخيال،2009]**.

ولا تختلف الأهداف العامة لحوكمة الشركات في فلسطين عنها في بقية دول العالم بشكل عام، غير أن ما يميز الحوكمة فلسطين هو حداثة تطبيقها وحداثة السوق المالي فيها، إضافة إلى الظروف الخاصة للشركات الفلسطينية التي تتعلق بالإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مثل فرض بعض الأنظمة والقوانين التي تتعلق باتفاقيات اقتصادية مع الطرف الآخر، خاصة فيما يتعلق بالإستيراد والتصدير والضرائب.

2.2.3.3 مكونات مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:

لدى وضع المدونة، تم الاسترشاد بمباديء حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD)، بالإضافة إلى مدونات أخرى لحوكمة الشركات، تم وضعها على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإلى جانب التقديم؛ فقد تضمنت مدونة حوكمة الشركات قواعد تعالج الجوانب الأساسية لحوكمة الشركات، والمتمثلة في الأمور التالية:

- اجتماع الهيئة العامة.
- حقوق المساهمين المتكافئة.
- إدارة الشركة.
- التدقيق.
- الإفصاح والشفافية.
- أصحاب المصالح الآخرون في الشركة **[اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، 2009]**

هذا وقد تمت مراعاة المباديء التالية لدى إعداد مدونة قواعد الحوكمة:

- العدالة والنزاهة في معاملة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، (كالموظفين والدائنين).

- الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية، وبشكل يمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضع الشركة.

- المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات

[الداعور وعابد، 2013]

2.2.3.4 الطبيعة القانونية لقواعد حوكمة الشركات في فلسطين:

استنادا إلى مصادر التشريع في فلسطين، فإن مدونة الحوكمة تشمل ثلاثة أنواع من القواعد القانونية مقسمة كما يلي:

- **النوع الأول:** وهو القواعد التي تستند إلى نصوص تشريعية صريحة، وهنا يكون التطبيق إلزامياً من قبل الشركات تحت طائلة المسؤولية القانونية، وقد تمت صياغة هذه القواعد في المدونة بلغة تفيد الإلزام، مثل: يجب، ولا يجوز، ويحق، ويلتزم، ويحظر.

- **النوع الثاني:** وهو القواعد التي تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات، ولا تتعارض مع أي نص تشريعي صريح، أو على الأقل تكون واحداً من الاحتمالات التي يجيزها نص تشريعي ما، وهنا يكون التطبيق طوعياً من قبل الشركات ضمن مقولة "الالتزام وتفسير عدم الالتزام". وقد تمت صياغة هذه القواعد في المدونة بلغة تفيد الجواز والنصيحة بالتطبيق، مثل: يحبّذ، ويُنصح، ويجوز.

- **النوع الثالث:** وهو القواعد التي تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات، ولكنها تتعارض مع نصوص تشريعية صريحة، وهنا تمت التوصية بضرورة تعديل التشريع القائم ليتناسب مع هذه الممارسات والقواعد **[مدونة قواعد الحوكمة في فلسطين، 2009]**

2.2.3.5 نطاق تطبيق الحوكمة في فلسطين:

يجب الالتزام بتطبيق القواعد الواردة في مدونة حوكمة الشركات في فلسطين من قبل القطاعات التالية:

- الشركات المساهمة العامة (المدرجة وغير المدرجة).
- سوق فلسطين للأوراق المالية، (بورصة فلسطين).
- شركات الرهن العقاري.
- شركات التأجير التمويلي.
- شركات الأوراق المالية.
- شركات التأمين **[هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،2012].**

تعتبر هيئة سوق رأس المال، هي الجهة المخولة بمتابعة تنفيذ والتزام القطاعات المذكورة سابقا بالقواعد الواردة في مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، وذلك عبر قسم الحوكمة في الإدارة العامة للأوراق المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن حوكمة الشركات تهدف بشكل عام إلى تحقيق ما يلي:

1- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات، وذلك بزيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، وتحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل، إضافة إلى الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها من المتطلبات.

3- إيجاد الهيكل الذي يحدد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

4- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.

5- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة.

6- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

7- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب المستثمرين المحليين والأجانب.

8- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات، ويمكن مشاركة المساهمين من خلال التصويت على القرارات، كما يمكن مساهمة الموظفين من خلال التزامهم بأداء عملهم، ويمكن مشاركة أصحب المصالح الآخرين كل حسب دوره في التمويل أو الإقراض.

9- تحقيق الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية للشركات.

10- زيادة الالتزام بالمباديء والمعايير التي تهدف إلى زيادة مستوى فعالية نظام التقارير المحاسبية، وزيادة مستوى سلامته.

2.4 ملخص الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، حيث تضمن مفهوم حوكمة الشركات ونشأتها، والتطور التاريخي لها، و تطرق هذا الجزء لأهداف وأهمية حوكمة الشركات، كما تناول واقع الحوكمة في فلسطين، من حيث نشأتها وتطورها، والقواعد التي اشتملت عليها مدونة حوكمة الشركات في فلسطين وأهدافها ومكوناتها ونطاق تطبيقها، إضافة إلى الطبيعة القانونية لقواعد حوكمة الشركات، وتناول الإفصاح المحاسبي وأنواعه ومقوماته، إضافة إلى أساليبه والطرق التي يتم بها، واستعرض الباحث بعض الدراسات السابقة في مجال تطبيق الحوكمة، وستتناول الدراسة في الفصل الثالث منهجية الدراسة واجراءاتها.

3.1 منهجية الدراسة وإجراءاتها

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك بغرض التعرف على واقع حوكمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، وكذلك التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي قبل وبعد تطبيق مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية ، ثم تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي، وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة، وذلك بالاعتماد على نوعين من البيانات هي:

3.1.1 البيانات الأولية:

1- تم تصميم استبانه تستند على مدونة الحوكمة الصادرة في فلسطين نهاية العام (2009)، وتم توزيعها على المدراء وأصحاب القرار في الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين، للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم فى مجال الإجابة على مشكلة الدراسة.
2- قام الباحث ببناء وإعداد استمارة استقصاء مناسبة، وقد تم الحصول على البيانات والمعلومات التي تغذي الإستقصاء من خلال العمل الميداني، بإجراء مقابلات مع المسؤولين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والتي تمثل عينة الدراسة، كما تضمن العمل الميداني إجراء مقابلات مع بعض الخبراء والمسؤولين في المؤسسات الرقابية ذات العلاقة، مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد وبورصة فلسطين ومسؤول الرقابة على الشركات في وزارة الاقتصاد وديوان الرقابة المالية والإدارية. وذلك لغرض تجميع البيانات اللازمة حول مستوى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، والبيانات اللازمة لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه الشركات، ثم تحديد نوعية وقوة العلاقة الإرتباطية بين حوكمة الشركات كمتغير مستقل وبين مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع، ومن ثم تفريغ هذه البيانات وتحليلها باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بهدف الوصول إلى دلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة ونتائجها.

3.1.2 البيانات الثانوية:

تم الاعتماد في تعبئة استمارة الاستقصاء على الكتب والدوريات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تساهم في إثرائها، كما تم جمع البيانات من خلال الدراسة الدقيقة للتقارير المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وإفصاحات هذه الشركات، إضافة للبيانات المنشورة حول الشركات المساهمة العامة المدرجة على موقع بورصة فلسطين، وكذلك المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية لهذه الشركات، والبيانات المنشورة من قبل مركز الإيداع والتحويل في البورصة، والبيانات والإفصاحات المنشورة على الموقع الإليكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، والبيانات الواردة في دليل الشركات المساهمة العامة المدرجة للأعوام السابقة، إضافة إلى الاستعانة بموقع اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات وموقع بورصة فلسطين، ومدونة حوكمة الشركات في فلسطين، وذلك بهدف تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والعلاقة بينهما.

3.2 مجتمع الدراسة والعينة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها (49) شركة حسب إحصائيات بورصة فلسطين لعام (2014) والواردة في ملحق رقم (2). والجدول رقم (3.1) يوضح توزيع هذه الشركات ومجال نشاطها.

جدول (3.1) توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب قطاع النشاط:

قطاع النشاط	العدد	النسبة من المجتمع المحلي
الخدمات	12	%24.5
الصناعة	12	%24.5
البنوك والخدمات المالية	9	%18.5
الاستثمار	9	%18.5
التأمين	7	%14
المجموع	49	%100

المصدر: [موقع بورصة فلسطين. www.pex.ps]

يوضح الجدول أعلاه أن ما نسبته (24.5%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، تعمل في قطاع الخدمات، وأن (24.5%) منها تعمل في القطاع الصناعي، وأن (18.5%) منها تعمل في قطاع البنوك والخدمات المالية، كما أن (18.5%) من هذه الشركات تعمل في قطاع الاستثمار، وأخيراً فإن (14%) من هذه الشركات تمارس نشاطها في قطاع التأمين.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية (الغرضية) ممثلة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام (2006) وما قبله، والمستمرة في نشاطها حتى الربع الأول من العام 2014، وقد بلغ حجم العينة (26) شركة مساهمة عامة، وبالتالي تمت الدراسة خلال فترة 8 سنوات، منها 4 سنوات تسبق صدور مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية في نهاية العام (2009)، و4 سنوات تالية لصدور المدونة، وذلك لإمكانية المقارنة وتحقيق أهداف الدراسة، وبلغ حجم عينة الدراسة 180 مفردة، من أصل 360 مفردة تمثل مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، وتم استرداد 160 استبانه منها، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 9 استبيانات نظراً لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 151 استبانه.

3.3 أدوات الدراسة:

3.3.1 وصف أداة الدراسة رقم (1): الاستبانه:

تم إعداد استبانه تستند على مدونة الحوكمة الصادرة في فلسطين نهاية العام (2009)، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، وعرضت الاستبانه على المشرف الأكاديمي من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات ولتحقيق أهداف الدراسة، وبعد ذلك تم تعديلها بشكل أولي حسب توجيهات المشرف الأكاديمي، ومن ثم تم عرضها على مجموعة من المختصين هم عبارة عن أكاديميين وأساتذة جامعات ورؤساء دوائر الدراسات والتطوير في مؤسسات وهيئات محلية حكومية وشبه حكومية وخاصة، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف لبعض الفقرات، وعليه تم إخراج الاستمارة بشكلها النهائي، والذي يتضمن ثلاثة أقسام كالتالي:

القسم الأول: تكون القسم الأول من مقدمة الاستبانة والتي توضح أهميتها، والهدف منها.

القسم الثاني: تكون هذا القسم من معلومات عامة تتعلق بالقطاع الذي تنتمي إليه الشركات، وحجم رأس المال، وفترة الإدراج في بورصة فلسطين، ومعلومات عامة أخرى تتعلق بعينة الدراسة.

القسم الثالث: تكون من القواعد الرئيسة لحوكمة الشركات وهي ستة قواعد رئيسة، يتفرع عنها عدد من البنود، وذلك بهدف تقييم واقع التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات، خاصة القواعد الواردة في المدونة الفلسطينية لحوكمة الشركات.

3.3.2 وصف أداة الدراسة رقم (2): استمارة الاستقصاء:

وتكونت من مؤشر الإفصاح المحاسبي والذي يعتبر أدة القياس لنموذج الدراسة، والمكون من (20) بنداً، تضمنت بنود الإفصاح والشفافية ضمن مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية، إضافة إلى شروط الإلتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية، ومتطلبات الإفصاح الواردة في الأنظمة والقوانين والتعليمات النافذة من جهات الاختصاص المحلية، وهي مرتبطة بضرورة المزيد من الإلتزام بقواعد الحوكمة، وذلك بهدف تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين قبل إصدار مدونة الحوكمة في العام 2009، ثم تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي بعد صدور مدونة الحوكمة، والتعرف على الفروقات في مستوى الإفصاح المحاسبي قبل وبعد صدور مدونة الحوكمة، وكذلك تحديد العلاقة الإرتباطية بين قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع، بهدف تقييم قوة ونوعية أثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدراسات والتي قد تم الإشارة للبعض منها سابقا قد تبنت طريقة مؤشر الإفصاح للتحليل الإحصائي كما ظهر في دراسة: آل غزوي (2010)، وناصر وعبدالله (2004)، و Patelli and Prencipe, (2007) و Barako et al, (2006).

وقد تم الحصول على البيانات والمعلومات التي تغذي الاستبانه من خلال العمل الميداني، بتوزيعها على عينة الدراسة، وبإجراء مقابلات مع المسؤولين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والتي تمثل عينة الدراسة، كما تم جمع البيانات التي تغي استمارة الاستقصاءمن خلال الدراسة الدقيقة للتقارير المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وإفصاحات هذه الشركات، إضافة للبيانات المنشورة حول الشركات المساهمة العامة المدرجة على موقع بورصة فلسطين، وكذلك المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية لهذه الشركات، والبيانات المنشورة من قبل مركز الإيداع والتحويل في البورصة، والبيانات

والإفصاحات المنشورة على الموقع الإليكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، والبيانات الواردة في دليل الشركات المساهمة العامة المدرجة للأعوام السابقة، كما تضمن العمل الميداني إجراء مقابلات مع بعض الخبراء والمسؤولين في المؤسسات الرقابية ذات العلاقة، مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد وبورصة فلسطين ومسؤول الرقابة على الشركات في وزارة الاقتصاد وديوان الرقابة المالية والإدارية، وتجدر الإشارة إلى أن نموذج استمارة الاستقصاء التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية وارد في الملحق رقم (2).

3.4 الصدق والثبات:

تم التحقق من صدق أدوات الدراسة بطريقتين هما:

- صدق المحتوى: تم التحقق من صدق المحتوى من خلال الاعتماد على أسلوب صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستمارة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في معهد الإدارة والاقتصاد بجامعة القدس وعدد من الأكاديميين، وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من إضافة وحذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.
- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الأداة: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال احتساب معامل الارتباط (Person Correlation) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (3.2).

جدول (3.2) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) لفقرات الأداة. **[الملحق رقم (4)]**.

الدرجة	معامل الارتباط (R)	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية للمحور الأول (قواعد حوكمة الشركات)	**0.621**	**0.000**
الدرجة الكلية للمحور الثاني (مستوى الإفصاح المحاسبي)	**0.695**	**0.000**
الدرجة الكلية للمحورين الأول والثاني	**0.658**	**0.000**

يوضح الجدول (3.4) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً، حيث أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)، مما يشير

إلـى الاتسـاق الـداخلي لفقـرات الأداة، وأنهـا تشـترك معـاً فـي قيـاس واقـع حوكمـة الشـركات ومسـتوى الإفصاح المحاسبي لهذه الشركات في ضوء الإطار النظري الذي بنيت الأداة على أساسه.

وتم التحقق من ثبات أدوات الدراسة باستخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronpach Alpha) حيث بلـغ معامل الثبات لمحور الحوكمة (0.884) وبلـغ معامل الثبات لمحور الإفصـاح المحاسبي (0.825)، وعليه فقد بلغ معامل الثبات للأداة جميعها (0.855) وبذلك تتمتع الأداة على مستوى كل محور فيها، وعلى مستوى المحاور مجتمعة، بدرجة عالية من الثبات.

3.5 حدود الدراسة :

تتحدد الدراسة بالحدود الآتية:

- **حـدود زمنيـة:** تـم تطبيـق هـذه الدراسـة خـلال النصـف الأول مـن العـام (2014)، علـى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية الواقعة بين سـنة (2006) و سـنة (2013)، والمسـتمرة فـي مزاولـة نشـاطها حتـى تاريخـه، وذلـك لأغراض التحليل و المقارنة، حيث أن مدونة حوكمت الشركات قد صدرت في نهاية العام 2009، فقد تمت الدراسة على فترة 8 سنوات منها 4 سنوات قبل صدور مدونة حوكمة الشركات و4 سنوات لاحقة لإصدارها.
- **حدود مكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في الضفة الغربية.
- **حدود مفاهيمية:** تحددت النتائج بالمفاهيم المحددة في مصطلحات الدراسة.
- **حدود إجرائية:** تحدد إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الهدف والمجتمعات المماثلة بالأدوات المستخدمة وشموليتها لمجالات الدراسة، وبالأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

3.6 النماذج الإحصائية:

3.6.1 متغيرات الدراسة:

تكونت الدراسة من متغير مستقل، ومن متغير تابع، حيث:

المتغير المستقل: هو قواعد حوكمة الشركات حسب مدونة الحوكمة الفلسطينية، والمتمثل في ستة قواعد رئيسية لحوكمة الشركات، ويمثله القسم الثاني من استمارة الاستقصاء التي شكلت أداة الدراسة.

المتغير التابع: وهو مستوى الإفصاح المحاسبي، ممثلاً في مؤشر الإفصاح المحاسبي (استمارة الاستقصاء) ، والمكون من (20) بنداً، ويمثله القسم الثالث من أداة الدراسة.

كما تضمنت الدراسة ثلاثة متغيرات وسيطية يمكن أن تؤثر على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهي خصائص الشركات من حيث (نوعية النشاط، حجم رأس المال والفترة الزمنية للإدراج في البورصة)، كما بالشكل رقم (1.1)، ص5، من هذه الدراسة.

3.6.2 المعالجة الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لأغراض المقارنة.
- اختبار معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الأداة ومحاورها وفقراتها.
- اختبار معامل الارتباط كرونباخ ألفا لقياس ثبات الأداة ومحاورها وفقراتها.
- اختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةلأغراض المقارنة.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمعرفة نوعية وقوة العلاقة بين حوكمة الشركات كمتغير مستقل ومستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع.
- اختبار تحليلِ التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة.

3.7 مقياس الدراسة

للحكم على نتائج الدراسة ومحاورها وفقراتها، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، فقد أعطيت بدائل الإجابة الأوزان النسبية على النحو التالي: موافق بشدة (5) درجات، والإجابة موافق (4) درجات ومحايد (3) درجات، وغير موافق (2) درجة، وغير موافق بشدة (1) درجة، كما تم التعبير عن هذه الدرجات بالنسب المئوية، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (3.3).

جدول (3.3) مقياس الدراسة ويتضمن الوزن النسبي، والمتوسط الحسابي والنسبة المئوية لكل بديل من بدائل الإجابة في الاستبانه:

نوع المقياس	الترتيب				
	عال جدا	عال	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	5-4	3.99-3	2.99-2	1.99-1	أقل من 1 صحيح
النسب المئوية	%100-%80	%79-60%	%59-%40	%39-%20	أقل من 20%

3.8 مصطلحات الدراسة:

أولا: تعاريف نظرية:

حوكمة الشركات:

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (OECD) حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، كما أنها إطار منظم يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة في سعيها لخدمة مصالح الشركة ومساهميها، وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام الموارد المتاحة، واستخدام الأصول بكفاءة عالية. **[OECD,2004]**

الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي يعني إظهار كافة المعلومات المتعلقة بالوحدة المحاسبية والتي تؤثر في موقف متخذ القرار، وهذا يشمل إظهار المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل. **[قدوري, 2012]**.

الشركات المساهمة العامة:

وهي الشركات التي لا يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة، وينقسم رأس مال هذه الشركات إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر أسهمهم **[أبوحمام، 2009]**.

ثانيا: تعاريف إجرائية:

حوكمة الشركات:

المقصود بها في هذه الدراسة جميع القواعد التي تضمنتها مدونة حوكمة الشركات في فلسطين والصادرة في نهاية العام (2009)، والتي تضم ست قواعد رئيسة هي:

- ضمان وجود أساس لإطار محكم وفعال للحاكمية المؤسسية.
- مقومات حقوق حملة الأسهم والمستثمرين.
- المعاملة العادلة والمتساوية لحملة الأسهم.
- دور أصحاب المصالح.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

الإفصاح المحاسبي:

تم التعبير عن الإفصاح المحاسبي في هذه الدراسة من خلال مؤشر الإفصاح المحاسبي، الذي استحدثه الباحث على على غرار العديد من الدراسات السابقة، كما ظهر في دراسة: آل غزوي (2010)، وناصر وعبدالله (2004)، و Patelli and Prencipe, (2007) و Barako et al, (2006)، والذي استند على بنود الإفصاح الواردة في مدونة الحوكمة الصادرة في فلسطين نهاية العام (2009)، وقد تم تحكيمه من خلال العرض على مجموعة من المختصين هم عبارة عن أكاديميين وأساتذة جامعات ورؤساء دوائر الدراسات والتطوير في مؤسسات وهيئات محلية حكومية وشبه حكومية

وخاصة، ويتضمنمؤشر الإفصاح المحاسبي (20) بندا، تعبر عن مجمل الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

3.9 ملخص الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل منهجية الدراسة من حيث الطريقة والإجراءات، كما تضمن الفصل وصفاً لأداة الدراسة ومحاورها وصدقها وثباتها، ومتغيرات الدراسة، وكيفية المعالجة الإحصائية للبيانات، حيث تم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات، واستخلاص النتائج، والحكم عليها، من خلال مقياس الدراسة. وسيتم الانتقال إلى الفصل الرابع والذي يتضمن الجزء العملي للدراسة.

التحليل الإحصائي

مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة، باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم ترتيب التحليل حسب أقسام أدوات الدراسة رقم (1) ورقم (2)، وحسب ترتيبها، على النحو الآتي:

أولا: أداة الدراسة رقم (1): الاستبانه:

4.1 القسم الثاني : النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة.

4.2 القسم الثالث: النتائج المتعلقة بوصف مجالات الدراسة واختبار فرضياتها.

ثانيا: أداة الدراسة رقم (2): استمارة الاستقصاء:

4.3 النتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي.

4.1 أداة الدراسة رقم (1): الاستبانه:النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة.

4.1.1 توزيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب نوعية النشاط.

جدول (4.1) توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب نوعية النشاط.

نوعية النشاط	حجم المجتمع	النسبة من المجتمع	حجم العينة	النسبة من القطاع	النسبة من العينة
قطاع البنوك والخدمات المالية	9	%18.5	5	%56	%19
قطاع التأمين	7	%14	2	%29	%8
قطاع الصناعة	12	%24.5	9	%75	%35

قطاع الاستثمار	9	%18.5	6	%67	%23
قطاع الخدمات	12	%24.5	4	%33	%15
المجموع	49	%100	26	%53	%100

تشير النتائج في الجدول، أن ما نسبته (35%) من الشركات المساهمة العامة التي مثلت عينة الدراسة، تعمل في قطاع الصناعة، وأن (23%) منها تعمل في قطاع الاستثمار، وأن (19%) من هذه الشركات تعمل في قطاع البنوك والخدمات المالية، أما الشركات العاملة في قطاع الخدمات، فقد شكلت ما نسبته (15%)، وأخيراً فإن (8%) من الشركات المساهمة العامة تعمل في قطاع التأمين.

وهذا يدل على زيادة الإهتمام بقطاعي الصناعة والاستثمار في فلسطين، وأن بقية القطاعات لازالت بحاجة إلى مزيد من الإهتمام والتطوير والدعم.

4.1.2 توزيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب حجم رأس المال.

جدول (4.2) توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب حجم رأس المال.

حجم رأس المال	حجم العينة	حجم المجتمع	النسبة من العينة	النسبة من المجتمع
أقل من (20) مليون دينار	17	35	%65.5	%71.5
من (20–50) مليون دينار	5	9	%19	%18.5
أكثر من (50) مليون دينار	4	5	%15.5	%10
المجموع	26	49	%100	%100

يوضح الجدول أن ما نسبته (65.5%) من الشركات المساهمة العامة التي مثلت عينة الدراسة، هي شركات يقل حجم رأسمالها عن (20) مليون دينار، وأن (19%) منها يتراوح حجم رأسمالها ما بين (20–50) مليون دينار، في حين بلغت نسبة الشركات التي يزيد حجم رأسمالها ما عن (50) مليون دينار (15.5%)، ويلاحظ أن معظم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين هي شركات صغيرة نسبيا ولا يزيد حجم رأس مالها عن (20) مليون دينار.

4.1.3 توزيع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب فترة الإدراج في البورصة.

جدول (4.3) توزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب فترة الإدراج في البورصة.

فترة الإدراج	حجم العينة	حجم المجتمع	النسبة من العينة	النسبة من المجتمع
(10) سنوات فأقل	8	28	%31	%57
من (11–15) سنة	5	6	%19	%12
أكثر من (15) سنة	13	15	%50	%31
المجموع	26	49	%100	%100

يوضح الجدول أن (50%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين التي مثلت عينة الدراسة، تزيد فترة إدراجها في البورصة عن(15) عاما، وأن (31%) منها تم إدراجه في البورصة منذ (10) سنوات فأقل، كما أن (19%) منها تتراوح فترة إدراجها في البورصة ما بين (11–15) عاما، ويدل ذلك على حداثة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وعلى حداثة البورصة نفسها.

4.1.4 توزيع عينة الدراسة حسب متغيرالمؤهل العلمي.

جدول رقم (4.4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العملي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	102	0.68
ماجستير	32	0.21
دكتوراه	5	0.03
أخرى	12	0.08
المجموع	151	100.0

يبين جدول رقم (4.4) أن 68% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و21% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، و 3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه، و 8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي مؤهلات أخرى، ويدل ذلك على أن العينة من المؤهلين علمياً، الأمر الذي يساهم فى دقة الإجابات وسلامتها.

4.1.5 توزيع عينة الدراسة حسب متغيرالمستوى الوظيفي.

جدول رقم (4.5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي.

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مجلس الإدارة	36	0.24
مدير	71	0.47
أخرى	44	0.29
المجموع	151	100.0

يبين جدول رقم (4.5) أن 24.0% من عينة الدراسة هم من مجلس الإدارة، و 47% من عينة الدراسة هم من المدراء، و 29% من عينة الدراسة هم من مستويات وظيفية أخرى، مما يعني التعرف على آراء جميع إجابات المبحوثين المتخصصين الذين يشغلون وظائف متعددة.

4.1.6 توزيع عينة الدراسة حسب متغيرسنوات الخبرة.

جدول رقم (4.6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	24	0.16
من 5 إلى 10 سنوات	30	0.20
من 10 إلى 15 سنة	42	0.28
أكثر من 15 سنة	55	0.36
المجموع	151	100.0

يبين جدول رقم(4.6) أن 16% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، و20% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 10 سنوات، و 28% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 10 إلى سنة، و 36% من عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة تزيد عن 15 سنة، و نجد أن حجم الفئة التي قامت بتعبئة الاستبانة تمتلك خبرة أكثر من 15 سنه مما يعني انعكاس إجابات المبحوثين على سلامة النتائج فى ضوء الخبرات المتعددة لهم.

4.2 أداة الدراسة رقم (1): الاستبانه: النتائج المتعلقة بوصف مجالات الدراسة .

4.2.1 تحليل فقرات المحورالأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

جدول رقم (4.7) تحليل فقرات المحورالأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدالة الأحصائية
1.1	تتوفر أنظمة واضحة تحدد المسؤوليات في الشركة	3.39	0.46	68%	0.00
1.2	تعمل الإدارة على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركة	3.54	0.41	71%	0.00
1.3	يتوفر إطار تنظيمي فعال للشركة	3.22	0.34	64%	0.00
1.4	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي	3.87	0.39	77%	0.00
1.5	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قانون الشركة المعمول به	3.34	0.37	67%	0.00
1.6	تقوم الشركة باللإفصاح بصفة دورية ومنتظمة	3.64	0.31	73%	0.00
1.7	يكفل النظام الداخلي في الشركة للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	3.5	0.45	70%	0.00
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.5	0.39	%70	3.5

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول: (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) تساوي 3.50، والنسبة المئوية تساوي 70%، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين تراعي وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة عاليه.

4.2.2 تحليل فقرات المحور الثاني : توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

جدول (4.8) تحليل فقرات المحور الثاني : توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدالة الأحصائية
2.1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم	4.23	0.26	85%	0.00
2.2	يتم حصول المساهمين على المعلومات بصفة دورية ومنتظمة	3.54	0.3	71%	0.00
2.3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل	3.69	0.24	74%	0.00
2.4	يشارك المساهمون في اتخاذ اجراءات الانتخاب والعزل	4.07	0.29	81%	0.00
2.5	يشارك المساهمون في أية تعديلات على النظام الأساسي للشركة	4.08	0.23	82%	0.00
2.6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس مال الشركة	3.94	0.17	79%	0.00
2.7	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية في الشركة	4.1	0.33	82%	0.00
2.8	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة	4.07	0.26	%81	0.00
2.9	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات كافية عن الاجتماعات	3.95	0.30	%79	0.00
2.10	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا او غيابيا	3.83	0.22	%77	0.00
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.95	0.26	%79	0.00

يتبين أن من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميـــع فقـــرات المحور الثاني: (توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين) تساوي 3.95، والنســبة المئويــة تــساوي 79%، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، ونستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين تراعي وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بدرجة عاليه.

4.2.3 تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين المساهمين.

جدول رقم(4.9) تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين المساهمين.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدالة الأحصائية
3.1	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس بالتساوي	3.87	0.31	77%	0.00
3.2	تتوفر وسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين	3.74	0.35	75%	0.00
3.3	يتم الإفصاح المحاسبي عن التعاملات الخاصة للمساهمين	3.89	0.29	78%	0.00
3.4	يحق للمساهمين الحصول على المعلومات الداخلية للشركة	3.69	0.23	74%	0.00
3.5	توجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود	3.91	0.37	78%	0.00
3.6	يتم الإفصاح عن تداولات المطلعين	3.98	0.32	80%	0.00
3.7	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين	3.8	0.28	76%	0.00
3.8	يحصل جميع المساهمين على المعلومات الكافية بالتساوي	3.52	0.25	70%	0.00
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.8	0.30	%76	0.00

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث: (توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين). تساوي 3.80، والنسبة المئوية تساوي 76%، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين تراعي توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين الحوكمة بدرجة عاليه.

4.2.1 تحليل فقرات المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح

جدول رقم (4.10) تحليل فقرات المحور الرابع: توفر مقومات دور أصحاب المصالح.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدالة الأحصائية
4.1	توجد آلية لمشاركة جميع العاملين في تحسين أداء الشركة	2.99	0.39	60%	0.00
4.2	تتوفر ضمانات لتعويض عند انتهاك حقوقهم	3.07	0.47	61%	0.00
4.3	تتوفر قنوات اتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	3.2	0.43	64%	0.00
4.4	يوجد هيكل فعال للحماية من الإعسار المالي للشركة	3.45	0.4	69%	0.00
4.5	يتم تأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة بالتنسيق مع أصحاب المصالح	3.58	0.48	72%	0.00
4.6	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة	3.51	0.41	70%	0.00
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.3	0.43	%66	0.00

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع: (توفر مقومات دور أصحاب المصالح) تساوي 3.30، والنسبة المئوية تساوي 66%، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين تراعي توفر مقومات مقومات دور أصحاب المصالح بدرجة عاليه.

4.2.4 تحليل فقرات المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية.

جدول رقم (4.11) تحليل فقرات المحور الخامس: توفر مقومات الإفصاح والشفافية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدالة الأحصائية
5.1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي	3.82	0.28	76%	0.00
5.2	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين	3.44	0.38	69%	0.00
5.3	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين	3.75	0.34	75%	0.00
5.4	يتم الإفصاح عن وجود ممارسة او سلوك غير أخلاقي	3.32	0.37	66%	0.00
5.5	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	3.54	0.33	71%	0.00
5.6	يتم الإفصاح عن الضمانات	3.74	0.27	75%	0.00
5.7	يتم الإفصاح عن المعلومات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية	3.65	0.36	73%	0.00
5.8	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته	3.54	0.39	71%	0.00
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.6	0.34	%72	0.00

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس: (توفر مقومات الإفصاح والشفافية) تساوي 3.60، والنسبة المئوية تساوي 72%، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين تراعي توفر مقومات مقومات الإفصاح والشفافية بدرجة عالية.

4.2.5 تحليل فقرات المحور السادس: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة.

جدول رقم (4.12) تحليل فقرات المحور السادس: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدالة الأحصائية
6.1	يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة	3.34	0.56	67%	0.00
6.2	يقوم المجلس باختيار ومتابعة وإحلال كبار المديرين	3.6	0.6	72%	0.00
6.3	يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الإتصال	3.28	0.54	66%	0.00
6.4	يوفر المجلس نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	3.02	0.49	60%	0.00
6.5	يوجد هيكل تنظيمي لمجلس الإدارة	2.9	0.53	58%	0.00
6.6	يوجد تحديد دقيق للأهداف من قبل مجلس الإدارة	3.43	0.57	69%	0.00
6.7	يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين على أساس المعلومات الكافية التي يتم توفيرها لهم	2.96	0.64	59%	0.00
6.8	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والانظمة الصادرة عن الجهات الرقابية	3.47	0.63	69%	0.00
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.25	0.57	%65	0.00

يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس: (توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة) تساوي 3.25، والنسبة المئوية تساوي 65%، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونستخلص مما سبق أن الشركات المدرجة فى بورصة فلسطين تراعي توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة بدرجة عالية.

مدى التزام الشركات بكل قاعدة من قواعد الحوكمة مرتبة حسب الأهمية النسبية.

جدول (4.13) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بكل قاعدة من قواعد الحوكمة، مرتبة حسب النسبة المئوية.

الرقم	قواعد الحوكمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	توفر مقومات حقوق المساهمين والمستثمرين	26	3.95	0.26	%79	عالية
2	توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين	26	3.8	0.30	%76	عالية
3	توفر مقومات الإفصاح والشفافية	26	3.6	0.34	%72	عالية
4	وجود أساس محكم وفعال للحوكمة	26	3.5	0.39	%70	عالية
5	توفر مقومات دور أصحاب المصالح	26	3.3	0.43	%66	عالية
6	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة	26	3.25	0.57	%65	عالية
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)			3.57	0.36	%71	عالية

يوضح الجدول أن أكثر قواعد حوكمة الشركات التزاماً بها لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، كانت القاعدة والتي تنص على: تتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والحفاظ عليها، وبدرجة عالية جدا وبمتوسط حسابي (3.95) وبنسبة التزام بلغت (79%)، تلاها في المقام الثاني القاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بدرجة عالية ومتوسط حسابي (3.80)، وبنسبة مئوية بلغت (76%)، وجاء في المقام الثالث القاعدة التي تنص على: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب بدرجة عالية وبمتوسط حسابي (3.60) وبنسبة التزام بلغت (72%)، وحل في المقام

الرابع التزام الشركات بالقاعدة التي تنص على: وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، بدرجة عالية وبمتوسط حسابي (3.50) وبنسبة مئوية بلغت (70%)، وفي المقام الخامس جاءت القاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة بدرجة عالية وبمتوسط حسابي (3.30) وبنسبة مئوية (66%)، وأخيرا جاءت القاعدة التي تنص على: توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.25) وبنسبة مئوية (60%)، وذلك على اعتبار أن النسبة المئوية التي تساوي أو تزيد عن 50% هي نسبة عالية نسبيا، أما التي تقل عن 60% فهي نسبة منخفضة نسبيا.

المجال الأول: واقع التزام الشركات بقواعد الحوكمة.

للإجابة على السؤال البحثي الآتي: ما واقع التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات؟ تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لواقع التزام الشركات بقواعد الحوكمة، وذلك كما هو موضح في جدول (4.5).

جدول (4.14) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات	26	3.57	0.36	%71	عالية

يوضح الجدول أعلاه، أن مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بقواعد الحوكمة الواردة في مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية كان بدرجة عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.57) وبنسبة مئوية بلغت (71%)، وللتعرف على مدى التزام الشركات بكل قاعدة من قواعد الحوكمة، تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب

المئوية والدرجة لمدى التزام الشركات بكل قاعدة من قواعد الحوكمة، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.14).

4.3 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

4.3.1 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

في إطار قياس العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة من قبل الشركات المساهمة العامة وبين مدى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده المختلفة، وذلك للإجابة على السؤال البحثي الذي ينص على: ما أثر قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟ فقد تم استخدام الإحصاء التحليلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للتعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية وقوتها بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل، ومدى الالتزام بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده كمتغير تابع لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المبحوثة، وذلك من خلال استخدام الانحدار الخطي البسيط (Regression) للحكم على نوعية وقوة العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل (تطبيق قواعد حوكمة الشركات)، والمتغير التابع (الالتزام بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده) وذلك كما هو موضح في الجداول التالية:

جدول رقم (4.15) تحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression)، حيث حوكمة الشركات هي المتغير المستقل ومستوى الإفصاح المحاسبي هي المتغير التابع .

جدول رقم (4.15) متغيرات نموذج الدراسة:

الطريقة	المتغير المستقل	المتغير التابع	النموذج
تم الإدخال	حوكمة الشركات	مستوى الإفصاح المحاسبي	1

يوضح الجدول أن المتغير المستقل هو حوكمة الشركات، وأن الإفصاح المحاسبي هو المتغير التابع.

جدول رقم (4.16) نتيجة حساب معامل الارتباط الخطي (R) ومعامل التحديد **R. square**

الخطأ المعياري	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط الخطي	النموذج
0.4789	0.653	0.659	0.812	1

يوضح الجدول نتيجة حساب معامل الارتباط الخطي (R) ومعامل التحديد **R. square** حيث يتضح أن معامل الارتباط الخطي بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل، ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة كمتغير تابع هو (0.812)، مما يعني وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة، وأن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (0.659*100=65.9%)، مما يدل على أن دقة خط الانحدار في تقدير المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي)، باستخدام المتغير المستقل (تطبيق قواعد الحوكمة) ذو فعالية في تقدير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وتقدير العلاقة بينهما.

جدول رقم (4.17) تحليل تباين خط الانحدار (ANOVA).

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	معدل المربعات	قيمة اختبار F	الدلالة الاحصائية
الانحدار	**23.504**	**1**	**23.504**	**46.450**	**0.000**
البواقي	**12.157**	**24**	**0.506**		
المجموع	**35.661**	**25**	–		

يوضح الجدول تحليل تباين خط الانحدار والذي يقيس مدى ملاءمة تحليل خط الانحدار للبيانات والفرضية الصفرية التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة **(a<0.05)** لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، كما يبين الجدول أعلاه أن:

- مجموع مربعات الانحدار (23.504) ومجموع مربعات البواقي (12.157) ، ومجموع المربعات الكلي (35.661).
- درجة حرية الانحدار هي (1) ودرجة حرية البواقي (24).
- معدل مربعات الانحدار هو (23.504)، ومعدل مربعات البواقي هو (0.506).
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار – قيمة (F) هي (46.450).

وحيث أن الدلالة الإحصائية للاختبار (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونستنتج أنه يوجد تأثير دال إحصائيا لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة، وأن تحليل الانحدار يلائم البيانات.

وللتعرف على قيم ميل ومقطع خط الانحدار وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.18).
جدول رقم (4.18) نتائج اختبار معامل الانحدار الخطي (Regression) للعلاقة بين متغير حوكمة الشركات ومتغير الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

النموذج	الميل	الخطأ المعياري	توزيع Beta	اختبار T	الدلالة الاحصائية
الحد الثابت	0.358	0.268	-	1.333	0.188
حوكمة الشركات	0.835	0.083	0.812	10.123	0.000

يوضح الجدول نتيجة إجراء اختبار (t) على فرضية ميل خط الانحدار ومقطع خط الانحدار حيث يتبين أن قيم اختبار (t) هي (10.123)، وأن الدلالة الإحصائية للاختبار هي (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وتكون قيمة ميل خط الانحدار هو (0.835)، وهي دالة إحصائيا، وعليه فان معادلة الانحدار لتقدير المتغير التابع (مستوى الإفصاح المحاسبي Y) بدلالة المتغير المستقل (قواعد حوكمة الشركات X) يمكن التعبير عنها بالشكل الآتي : (Y=0.358+0.835X). والتي توضح وجود علاقة طردية وموجبة دالة إحصائيا بين تطبيق قواعد الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بحيث كلما زاد التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات زاد مستوى الإفصاح المحاسبي ببنوده المختلفة في الشركات، والعكس صحيح.

4.3.2 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية: النتائج المتعلقة بالفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة.

للتعرف على الفروق بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، من حيث مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات تم اختبار ثلاث فرضيات هي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير نوع النشاط.

جدول (4.19) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة تبعاً لنوعية النشاط.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	4	0.676	0.169	1.307	0.30
داخل المجموعات	21	2.717	0.129		
المجموع	25	3.393	–		

تشير المعطيات في الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة تبعاً لمتغير نوعية النشاط، حيث وجد تقارب كبير في قياس مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة وعلى اختلاف مجال نشاطها، وحيث أن الدلالة الإحصائية (0.30) وهي أكبر من مستوى الدلالة التي تم اختبار الفرضيات عندها وهي (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الأولى.

ولمعرفة دلالات الفروق تم استخراج الأعداد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.20).

جدول (4.20) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لمتغير نوعية النشاط.

نوعية النشاط	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
قطاع البنوك والخدمات المالية	5	3.57	0.34	عالية
قطاع التأمين	2	3.33	0.47	عالية
قطاع الصناعة	9	3.60	0.41	عالية
قطاع الاستثمار	6	3.26	0.30	عالية
قطاع الخدمات	4	3.25	0.48	عالية
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.40	0.40	عالية

يلاحظ وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية لمدى التزام الشركات المساهمة بقواعد الحوكمة وعلى اختلاف قطاعات نشاطها. ومع ذلك يمكن ترتيب الشركات تبعاً لنوعية نشاطها من حيث مدى التزامها بقواعد الحوكمة حسب المتوسطات الحسابية كالتالي:

جاءت الشركات العاملة في قطاع الصناعة كأكثر الشركات التزاماً بقواعد الحوكمة بمتوسط حسابي (3.60). تلاها في المقام الثاني الشركات العاملة في قطاع البنوك والمصارف بمتوسط حسابي (3.57). وفي المقام الثالث جاءت الشركات العاملة في قطاع التأمين بمتوسط حسابي (3.33)، وفي المقام الرابع الشركات العاملة في قطاع الاستثمار بمتوسط حسابي (3.26). وأخيراً الشركات العاملة في قطاع الخدمات بمتوسط حسابي (3.25).

كما يمكن اعتبار درجة الإنحراف المعياري كأساس للتمييز بين مكونات كل قطاع من الشركات كالتالي :

جاءت الشركات العاملة في قطاع الخدمات كأكثر الشركات من حيث التشتت في البيانات بانحراف معياري (0.48). تلاها في المقام الثاني الشركات العاملة في قطاع التأمين بانحراف معياري (0.47). وفي المقام الثالث جاءت الشركات العاملة في قطاع الصناعة بانحراف معياري (0.41). وفي المقام الرابع الشركات العاملة في قطاع البنوك والخدمات المالية بانحراف معياري (0.34). وأخيراً الشركات العاملة في قطاع الاستثمار بانحراف معياري (0.30).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (a≤0.05) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير حجم رأس المال.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف على الفروق في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة تبعاً لمتغير حجم رأس المال، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.21).

جدول (4.21) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة تبعاً لحجم رأس المال.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	3	0.838	0.279	2.407	0.095
داخل المجموعات	22	2.555	0.116		
المجموع	25	3.393	–		

تشير المعطيات في الجدول أعلاه، إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مدى التزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة تبعاً لمتغير حجم رأس المال، حيث وجد تقارب كبير في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة، وعلى اختلاف حجم رأسمالها. وحيث أن الدلالة الإحصائية (0.095) وهي أكبر من مستوى الدلالة التي تم اختبار الفرضيات عندها وهي (0,05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

ولمعرفة دلالات الفروق، تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.22).

جدول (4.22) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لحجم رأس المال.

حجم رأس المال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أقل من (20) مليون دينار	17	3.55	0.39	عالية
من (20–50) مليون دينار	5	3.23	0.29	عالية
أكثر من (50) مليون دينار	4	3.33	0.27	عالية
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.37	0.32	عالية

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية لمدى التزام الشركات المساهمة بقواعد الحوكمة، وعلى اختلاف حجم رأس مالها، ومع ذلك يمكن ترتيب الشركات تبعاً لحجم رأس المال من حيث مدى التزامها بقواعدها حسب المتوسطات الحسابية كالتالي:

جاءت الشركات التي يقل رأسمالها عن (20) مليون دينار، كأكثر الشركات التزامات بقواعد الحوكمة، بمتوسط حسابي (3.55)، تلاها الشركات التي يتجاوز رأسمالها (50) مليون دينار، بمتوسط حسابي (3.33). وجاء في المقام الثالث الشركات التي يتراوح رأسمالها ما بين (20–50) مليون دينار بمتوسط حسابي (3.23).

كما يمكن اعتبار درجة الإنحراف المعياري كأساس للتمييز بين مكونات كل قطاع من الشركات كالتالي :

جاءت الشركات التي يقل رأسمالها عن (20) مليون دينار، كأكثر الشركات من حيث التشتت في البيانات بانحراف معياري (0.39). تلاها الشركات التي يتراوح رأسمالها ما بين (20–50)، بانحراف معياري (0.29). وجاء في المقام الثالث الشركات التي يتجاوز رأسمالها (50) مليون دينار بانحراف معياري (0.27).

4.3.3 الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف على الفروق في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة، تبعاً لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.23).

جدول (4.23) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة تبعاً لفترة الإدراج في بورصة فلسطين.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	2	0.69	0.344	2.926	0.074
داخل المجموعات	23	2.71	0.118		
المجموع	25	3.40	-		

تشير المعطيات في الجدول إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد الحوكمة تبعاً لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين، حيث وجد تقارباً كبيراً في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة وعلى اختلاف فترة الإدراج وحيث أن الدلالة الإحصائية (0.074) وهي أكبر من مستوى الدلالة التي تم اختبار الفرضيات عندها وهي (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

ولمعرفة دلالة الفروق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد الحوكمة، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.24).

جدول (4.24) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات تبعاً لفترة الإدراج في بورصة فلسطين.

فترة الإدراج في بورصة فلسطين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
(10) سنوات فأقل	8	3.694	0.41	عالية
من (11-15) سنة	5	3.306	0.40	عالية
أكثر من (15) سنة	13	3.309	0.28	عالية
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.44	0.36	عالية

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية لمدى التزام الشركات المساهمة بقواعد الحوكمة، وعلى اختلاف فترة إدراجها في بورصة فلسطين، ومع ذلك يمكن ترتيب

الشركات تبعاً لفترة إدراجها في البورصة ومن حيث مدى التزامها بقواعد الحوكمة، حسب المتوسطات الحسابية كالتالي:

جاءت الشركات التي تقل فترة إدراجها عن (10) سنوات كأكثر الشركات التزاماً بقواعد الحوكمة، بمتوسط حسابي (3.694). تلاها في المقام الثاني الشركات التي تزيد فترة إدراجها في بورصة فلسطين عن (15) عاماً بمتوسط حسابي (3.309). وجاء في المقام الثالث الشركات التي تتراوح فترة إدراجها في بورصة فلسطين ما بين (11–15) سنة بمتوسط حسابي (3.306).

كما يمكن اعتبار درجة الإنحراف المعياري كأساس للتمييز بين مكونات كل قطاع من الشركات كالتالي :

جاءت الشركات التي تقل فترة إدراجها عن (10) سنوات ، كأكثر الشركات من حيث التشتت في البيانات بانحراف معياري (0.41). تلاها الشركات التي تتراوح فترة إدراجها في بورصة فلسطين ما بين (11–15) سنة بانحراف معياري (0.40). وجاء في المقام الثالث الشركات تزيد فترة إدراجها في بورصة فلسطين عن (15) عاماً بانحراف معياري (0.28).

4.4 أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي والنتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، النتائج المتعلقة بواقع الإفصاح المحاسبي قبل وبعد صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.

يتضمن هذا الجزء تحليل البيانات المتعلقة بواقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم تقييم واقع الإفصاح المحاسبي قبل صدور مدونة حوكمة الشركات الصادرة عام (2009). واشتملت هذه الفترة على السنوات (2006،2007،2008،2009)، ثم تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بعد صدور مدونة حوكمة الشركات، حيث اشتملت هذه الفترة على السنوات (2010، 2011، 2012، 2013) وذلك للإجابة على السؤال البحثي الذي ينص على: ما واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين وبعدها؟

ولغرض سهولة المقارنة بين مستوى الإفصاح المحاسبي قبل وبعد صدور مدونة حوكمة الشركات، تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لمستوى الإفصاح المحاسبي قبل وبعد صدور مدونة الشركات، وذلك على مستوى مؤشر الإفصاح الذي اعتمدته هذه الدراسة ككل، وعلى مستوى كل بند من بنود الإفصاح الواردة في المؤشر، كما هو موضح في جدول رقم (4.25).

جدول رقم (4.25) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لواقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة قبل وبعد صدور مدونة حكومة الشركات في فلسطين.

الرقم	محاور الإفصاح المحاسبي	من (2006-2009) قبل صدور المدونة		من (2010-2013) بعد صدور المدونة	
		المتوسط	النسبة%	المتوسط	النسبة%
1	إعداد التقارير المالية وفقا لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية	4.55	%91	4.95	%99
2	الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة من جهات الاختصاص	4.65	%93	4.70	%94
3	النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس	4.05	%81	4.90	%98
4	نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي مع الحسابات الختامية	4.80	%96	4.90	%98
5	المسؤوليات الاجتماعية والسياسات البيئية وتلك المتعلقة بالسلامة وخدمة المجتمع مرة على الأقل في السنة	1.40	%28	4.60	%92
6	شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة	1.80	%36	4.65	%93
7	سياسات الشركة في إدارة المخاطر	4.05	%81	5.00	%100
8	الصفقات يكون فيها للمدير العام والمسؤولين البارزين في الإدارة منفعة شخصية	2.80	%56	4.90	%98
9	الرواتب والمكافآت والبدلات والمزايا العينية وأية مبالغ حصل عليها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية	1.75	%35	4.70	%94

10	الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة وبين منصب مدير عام	5.00	%100	5.00	%100
11	الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة	4.55	%91	4.95	%99
12	حصص أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم بالنسبة لما يملكونه من أسهم	1.10	%22	4.25	%85
13	العلاقات التعاقدية للشركة مع شركات تعود ملكيتها لأحد أعضاء مجلس الإدارة	3.55	%71	4.90	%98
14	وجود دائرة للتدقيق الداخلي للشركة	0.80	%16	3.45	%69
15	أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضائها وصلاحيتها ومسؤولياتها	0.45	%9	3.55	%71
16	البيانات التي تتعلق بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة	3.20	%64	4.90	%98
17	حقوق المساهمين ونسب المساهمة	4.25	%85	4.95	%99
18	آلية إيصال المعلومات للمساهمين	2.30	%46	4.90	%98
19	إنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير التي تهم المساهمين	4.60	%92	4.95	%99
20	مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات واتباع تعليماتها	0	%0	3.25	%65
المعدل العام لمستوى مؤشر الإفصاح المحاسبي		2.98	%60	4.62	%92
درجة الإفصاح المحاسبي		متوسطة		عالية جدا	

بالنظر إلى البيانات في الجدول أعلاه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- على مستوى المعدل العام لمستوى مؤشر الإفصاح المحاسبي، يتضح أن مؤشر الإفصاح بشكل عام كان قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين بمتوسط حسابي (2.98) ونسبة مئوية (60%) وبدرجة متوسطة، أما بعد صدور مدونة حوكمة الشركات، فقد ارتفع المتوسط الحسابي لمؤشر

الإفصاح المحاسبي ليصل إلى (4.62) وبنسبة مئوية وصلت إلى (92%) وبدرجة عالية جداً، وبنسبة زيادة (53.33%)، مما يشير إلى وجود تأثير كبير لقواعد الحوكمة على مؤشر الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والجدير بالذكر أن نسبة الإفصاح لشركة أو مجموعة شركات لبند معين من بنود مؤشر الإفصاح تسمى مستوى الإفصاح عن ذلك البند، أما نسبة الإفصاح عن جميع البنود و لجميع الشركات هي مؤشر الإفصاح العام.

- بالنظر إلى تأثير قواعد الحوكمة على كل بند من بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي، يتضح وجود بنود كانت تأثير قواعد الحوكمة عليها بدرجة عالية جداً وهي:

- البند رقم 20 والذي ينص على: الإفصاح عن مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات واتباع تعليماتها، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (65%)، حيث ارتفع من (0%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (65%) بعد صدورها.

- البند رقم (5) الذي ينص على: الإفصاح عن المسؤوليات الاجتماعية والسياسات البيئية وتلك المتعلقة بالسلامة وخدمة المجتمع مرة على الأقل في السنة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (64%)، حيث ارتفع من (28%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (92%) بعد صدورها.

- البند رقم (12) والذي ينص على: الإفصاح عن حصص أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم بالنسبة لما يملكونه من أسهم حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (63%)، حيث ارتفع من (22%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (85%) بعد صدورها.

- البند رقم (15) والذي ينص على: الإفصاح عن أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضائها وصلاحياتها ومسؤولياتها، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا (62%)، حيث ارتفع من (9%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (71%) بعد صدورها.

- البند رقم (9) والذي ينص على: الإفصاح عن الرواتب والمكافآت والبدلات والمزايا العينية وأية مبالغ حصل عليها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بالتفصيل، حيث كان معدل التغير في

مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (59%)، حيث ارتفع من (35%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (94%) بعد صدورها.

- البند رقم (6) والذي ينص على: الإفصاح عن شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (57%)، حيث ارتفع من (36%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (93%) بعد صدورها.

- البند رقم (14) والذي ينص على: الإفصاح عن وجود دائرة للتدقيق الداخلي للشركة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (53%)، حيث ارتفع من (16%)قبل صدور المدونة ليصل إلى (69%) بعد صدورها.

- البند رقم (18) والذي ينص على: الإفصاح عن آلية إيصال المعلومات للمساهمين"، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (52%)، حيث ارتفع من (46%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (98%) بعد صدورها.

- البند رقم (8) والذي ينص على: الإفصاح عن الصفقات التي يكون فيها للمدير العام والمسؤولين البارزين في الإدارة منفعة شخصية، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (42%) ، حيث ارتفع من (56%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (98%) بعد صدورها.

- بنود الإفصاح المحاسبي التي كان تأثير قواعد الحوكمة عليها بدرجة متوسطة هي:

- البند رقم (16) والذي ينص على: الإفصاح عن البيانات التي تتعلق بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (34%)، حيث ارتفع من (64%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (98%) بعد صدورها.

- البند رقم (13) والذي ينص على: الإفصاح عن العلاقات التعاقدية للشركة مع شركات تعود ملكيتها لأحد أعضاء مجلس الإدارة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (27%)، حيث ارتفع من (71%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (98%) بعد صدورها.

- بنود الإفصاح المحاسبي التي كان تأثير قواعد الحوكمة عليها بدرجة ضعيفة هي:

- البند رقم (7) والذي ينص على: الإفصاح عن سياسات الشركة في إدارة المخاطر، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (19%)، حيث ارتفع من (81%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (100%) بعد صدروها.

- بند رقم (3) والذي ينص على: الإفصاح عن النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (17%)، حيث ارتفع من (81%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (98%) بعد صدورها.

- البند رقم (17) والذي ينص على: الإفصاح عن حقوق المساهمين ونسب المساهمة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (14%)، حيث ارتفع من (85%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (99%) بعد صدورها.

- البند رقم (11) والذي ينص على: الإفصاح عن الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (8%)، حيث ارتفع من (91%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (99%) بعد صدورها.

- البند رقم (1) والذي ينص على: الإفصاح عن كيفية إعداد التقارير المالية وفقاً لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (8%)، حيث ارتفع من (91%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (99%) بعد صدورها.

- البند رقم (19) والذي ينص على: الإفصاح عن إنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير التي تهم المساهمين، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (7%)، حيث ارتفع من (92%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (99%) بعد صدورها.

- البند رقم (4) والذي ينص على: نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي مع الحسابات الختامية، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (4%)، حيث ارتفع من (96%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (100%) بعد صدورها.

- البند رقم (2) والذي ينص على: الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة من جهات الاختصاص، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (1%)، حيث ارتفع من (93%) قبل صدور المدونة ليصل إلى (94%) بعد صدورها.
- البند رقم (10) الذي ينص على: الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة وبين منصب مدير عام، حيث كان معدل التغير في مستوى الإفصاح المحاسبي في هذا البند (0%)، حيث بقي هذا البند بنسبة (100%) قبل صدور المدونة وبعد صدورها.

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة: النتائج المتعلقة بالفروق في التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح المحاسبي تبعا لمتغيرات (نوع النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

للتعرف على الفروق بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من حيث مدى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تم اختبار ثلاث فرضيات هي:

4.4.1 الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير نوع النشاط.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف على الفروق في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لنوعية النشاط، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.26).

جدول (4.26) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لنوعية النشاط.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	4	0.384	0.096	2.074	0.121
داخل المجموعات	21	0.972	0.046		
المجموع	25	1.356	-		

تشير المعطيات في الجدول إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير نوعية النشاط، حيث وجد تقارب كبير في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح المحاسبي وبنوده وعلى اختلاف مجال نشاطها، وبما أن الدلالة الإحصائية (0.121) وهي أكبر من مستوى الدلالة التي تم اختبار الفرضيات عندها وهي (0.05)، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الأولى.

ولمعرفة دلالات الفروق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.27).

جدول (4.27) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير نوعية النشاط.

نوعية النشاط	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
قطاع البنوك والخدمات المالية	5	3.24	0.07	عالية
قطاع الاستثمار	6	3.24	0.16	عالية
قطاع الصناعة	9	3.00	0.23	عالية
قطاع التأمين	2	2.98	0.25	متوسطة
قطاع الخدمات	4	2.69	0.29	متوسطة
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.03	0.20	عالية

يلاحظ وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية لمدى التزام الشركات المساهمة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده وعلى اختلاف قطاعات نشاطها، ومع ذلك يمكن ترتيب الشركات تبعا لنوعية نشاطها من حيث مدى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، حيث جاءت الشركات العاملة في قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الاستثمار، كأكثر الشركات التزاما بالإفصاح المحاسبي وبنوده بمتوسط حسابي (3.24). تلاها في المقام الثاني جاءت الشركات العاملة في قطاع الصناعة،

بمتوسط حسابي (3.00). وفي المقام الثالث جاءت الشركات العاملة في قطاع التأمين، بمتوسط حسابي (2.98). وأخيرا الشركات العاملة في قطاع الخدمات، بمتوسط حسابي (2.69).

4.4.2 الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير حجم رأس المال.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف على الفروق في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لحجم رأس المال، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.28).

جدول (4.28) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لحجم رأس المال.

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	3	0.221	0.074		
داخل المجموعات	22	1.135	0.052	1.430	0.261
المجموع	25	1.356	-		

تشير المعطيات في الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير حجم رأس المال، حيث وجد تقارب كبير في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح المحاسبي وبنوده وعلى اختلاف حجم رأسمالها، وحيث أن الدلالة الإحصائية (0.261) وهي اكبر من مستوى الدلالة التي تم اختبار الفرضيات عندها وهي (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

ولمعرفة دلالات الفروق، تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.29).

جدول (4.29) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير حجم رأس المال.

حجم رأس المال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أكثر من (50) مليون دينار	4	3.21	0.13	عالية
من (20–50) مليون دينار	5	3.02	0.23	عالية
أقل من (20) مليون دينار	17	2.96	0.36	متوسطة
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.06	0.24	عالية

يلاحظ وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية لمدى التزام الشركات المساهمة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده وعلى اختلاف حجم رأسمالها، ومع ذلك يمكن ترتيب الشركات تبعا لحجم رأسمالها من حيث مدى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، حيث جاءت الشركات التي يتجاوز رأسمالها (50) مليون دينار كأكثر الشركات التزاما بمؤشر الإفصاح المحاسبي، بمتوسط حسابي (3.21) وبدرجة عالية. تلاها في المقام الثاني الشركات التي يتراوح رأسمالها ما بين (20–50) مليون دينار بمتوسط حسابي (3.02) وبدرجة عالية. أخيرا جاءت الشركات التي يقل رأسمالها عن (20) مليون دينار بمتوسط حسابي (2.96) وبدرجة متوسطة.

4.4.3 الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a<0.05) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للتعرف على الفروق في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده وتبعا لفترة الإدراج في بورصة فلسطين، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.30).

جدول (4.30) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده لفترة الإدراج في بورصة فلسطين .

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	2	0.082	0.041		
داخل المجموعات	23	1.274	0.055	0.740	0.488
المجموع	25	1.356	-		

تشير المعطيات في الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين، حيث وجد تقارب كبير في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح المحاسبي وبنوده وعلى اختلاف فترة إدراجها في بورصة فلسطين، وبما أن الدلالة الإحصائية (0.488) أكبر من مستوى الدلالة التي تم اختبار الفرضيات عندها وهي (0.05) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

ولمعرفة دلالات الفروق تم استخراج الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، وذلك كما هو موضح في جدول رقم (4.31) .

جدول (4.31) الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لمدى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

فترة الإدراج في بورصة فلسطين	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أكثر من (15) سنة	13	3.13	0.25	عالية
(11-15) سنة	5	3.01	0.13	عالية
(10) سنوات فأقل	8	3.02	0.28	عالية
المتوسط الحسابي للشركات عينة الدراسة وعددها (26)		3.05	0.22	عالية

يلاحظ وجود تقارب كبير في المتوسطات الحسابية لمدى التزام الشركات المساهمة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده وعلى اختلاف فترة الإدراج في بورصة فلسطين، ومع ذلك يمكن ترتيب الشركات تبعا لفترة إدراجها في بورصة فلسطين من حيث مدى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، حيث جاءت الشركات التي تتجاوز فترة إدراجها (15) سنة كأكثر الشركات التزاما بمؤشر الإفصاح المحاسبي ، بمتوسط حسابي (3.13) وبدرجة عالية. تلاها في المقام الثاني الشركات التي تتراوح فترة إدراجها ما بين (11-15) سنة بمتوسط حسابي (3.01) وبدرجة عالية. وجاء في المقام الثالث الشركات التي تتراوح فترة إدراجها أقل من (10) سنوات بمتوسط حسابي (3.02) وبدرجة عالية.

4.5 ملخص الفصل الرابع:

تناول هذا الفصل الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تم تحليل البيانات باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك لاستخلاص نتائج الدراسة، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسة هي:

المجموعة الأولى: النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة وعينتها، حيث تم توزيع مجتمع الدراسة وعينتها حسب نوعية النشاط، وحجم رأس المال، وفترة الإدراج في بورصة فلسطين، لمعرفة كيفية توزيع الشركات من جهة، ومعرفة الفروق بين الشركات فيما يتعلق بالحوكمة والإفصاح المحاسبي والعلاقة بينهما من جهة أخرى، وأظهرت النتائج أن واقع ومدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة الواردة في مدونة حوكمة الشركات كان بدرجة عالية وبوزن نسبي بلغ (71%).

المجموعة الثانية: النتائج المتعلقة بواقع حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة المبحوثة، من حيث مدى التزام الشركات المبحوثة بقواعد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، ومن حيث الفروق بين الشركات في مدى التزامها قواعد الحوكمة تبعا لمتغيرات (نوعية النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في البورصة)، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق قواعد حوكمة الشركات تبعا لمتغيرات (نوع النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في البورصة).

المجموعة الثالثة: النتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة في ضوء مدى التزامها بقواعد الحوكمة. حيث تم تحليل واقع الإفصاح المحاسبي من خلال مؤشر الإفصاح وبنوده، قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين وبعد صدورها، لمعرفة تأثير الحوكمة على مؤشر الإفصاح بشكل عام، وعلى كل بند من بنوده بوجه خاص، إضافة إلى معرفة الفروق بين الشركات المبحوثة في مدى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي، وأظهرت النتائج أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين (2006–2009) كان بدرجة متوسطة ، وبوزن نسبي (60%) لكنه ارتفع بفعل الحوكمة خلال السنوات (2010–2013) ليصبح بدرجة عالية جدا، وبوزن نسبي (92%).

المجموعة الرابعة: تحليل أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة، ومعرفة العلاقة الارتباطية بين تطبيق قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في تطبيق قواعد الحوكمة كتغير مستقل ومؤثر، ومستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع ومتأثر بالتغير في المتغير المستقل (الحوكمة). و تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تطبيق حوكمة الشركات كمتغير مستقل، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع، حيث بلغت قوة العلاقة (0.812)، وتأثير تطبيق قواعد الحوكمة (0.835)، مما يشير إلى أنه كلما زاد مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

وسيتم الانتقال للفصل الخامس الذي يتضمن استنتاجات الدراسة، وربطها بنتائج الدراسات السابقة، ومن ثم وضع توصيات ومقترحات في ضوء نتائج الدراسة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات

5.1 مقارنة ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة مع الأدبيات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يمكن ملاحظة أن الدراسات السابقة اشتملت على دراسات محلية أجريت في المجتمع الفلسطيني، وأخرى عربية أجريت في مجتمعات عربية، وثالثة دراسات أجنبية أجريت في مجتمعات أجنبية متعددة، وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها شملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق قواعد الحوكمة، ومن ثم قياس أثر ذلك على مؤشر الإفصاح وكل بند من بنوده، كما تميزت الدراسة الحالية بكونها قارنت بشكل تحليلي بين الإفصاح المحاسبي قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين (2009) ومستوى الإفصاح المحاسبي بعد صدور المدونة، بهدف قياس تأثير قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة على جوانب جزئية في حوكمة الشركات أو جوانب جزئية في الإفصاح المحاسبي، كما ركزت على العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي، استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري وإثراء الدراسة بالأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع البحث فيها، وكذلك استخدمت الدراسة الحالية نتائج الدراسات السابقة من خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج هذه الدراسات، وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة حيثما أمكن ذلك، مثل دراسة: دهمش (2003)، وحبوش (2007)، والهنيني (2005)، ودراسة كلا من: غزوي (2010)، Line & Shen (2012)، وكذلك دراسة Goodwin & Seow(2002).

ومن الدراسات ما تناول موضوع حوكمة الشركات وعلاقته بمتغيرات أخرى كدراسة الشيخ (2012)، التي بحثت العلاقة بين الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية، والآغا (2011)، التي بحثت دور الحوكمة على موثوقية البيانات المالية، ودراسة أبو حمام (2009)، التي درست العلاقة بين تطبيق قواعد الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي وجودة الإفصاح المحاسبي، مثلها دراسة آل غزوي (2010)، ودراسة Line & Shen (2012)، وكذلك دراسة Goodwin & Seow(2002)، التي بحثت أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

وأكدت الدراسات السابقة التي تناولت قياس مدى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من منظور حوكمة الشركات، بأن لجنة المراجعة الداخلية المكونة في الشركات بسبب تطبيق حوكمة الشركات لها علاقة قوية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، كما ظهر في دراسات كل من: الشريف و آخرين (2012)، والهنيني (2005).

وأشارت الدراسات السابقة التي تناولت مؤشرات الأداء المالي للشركات وعلاقتها بحوكمة الشركات إلى أن تطبيق الحوكمة ينعكس إيجابا على الأداء المالي للشركات، وعلى أسعار الأسهم وحجم الاستثمارات، وزيادة الثقة في التقارير المالية، كما ظهر في دراسة الشيخ (2012)، أشارت العديد من الدراسات إلى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات مع وجود مؤشرات إلى عدم الالتزام الكامل بها وبالتالي فهي مطبقة ولكن ليست بالشكل السليم، ما ظهر في دراسة(2002) ,Goodwin and Seow.

وأكدت الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وبين مهنتي المحاسبة والتدقيق على وجود علاقة قوية بحيث يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى ممارسات محاسبية سليمة وأكثر إيجابية، ويحد من إدارة الإرباح التي تنعكس سلبا على التقارير المالية، والعكس صحيح أي أن الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق يؤدي إلى تطبيق فعال لقواعد الحوكمة، كما ظهر في دراسات كل من : دهمش (2003)، وحبوش (2007)، والهنيني (2005).

مما سبق يلاحظ أن غالبية نتائج الدراسات والأبحاث التي استهدفت دراسة حوكمة الشركات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين مستوى تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات وبين مستوى الإفصاح المحاسبي، مما ينعكس على أداء الشركات ونظرة وتوقعات المستثمرين ومدراء المحافظ لهذه الشركات.

5.2 الاستنتاجات.

في ضوء نتائج الدراسة استنتج الباحث ما يلي:

1. على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لتطبيق قواعد حوكمة الشركات حسب مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، إلا أن مستوى التطبيق لا زال بحاجة إلى تطوير ومتابعة وزيادة ثقافة الحوكمة ومستوى الوعي بأهمية الحوكمة، ليكون تطبيق قواعدها بشكل اعمل واشمل، وأكثر فائدة للشركات وأصحاب المصالح والمجتمع ككل.

2. على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح في ممارسة قواعد وأساليب الحوكمة، إلا أنها غير كافية وتحتاج إلى إيجاد طرق وأساليب فعالة لتامين جذب الاستثمارات ورأس المالي الداخلي والخارجي.

3. لا زالت بعض بنود الإفصاح المحاسبي والشفافية، وخاصة المتعلقة بأصحاب المصالح بحاجة إلى تطوير وتفعيل بشكل أكبر، خاصة وأنها تؤثر على قرارات المستثمرين والمساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

4. لا يوجد في الغالبية العظمى من الشركات المساهمة العامة ممثلا لصغار المساهمين أو عضوا مستقلا يمثلهم في مجالس إداراتها.

5. سيطرة عدد قليل من المساهمين (كبار المساهمين) على مقاليد السلطة وإدارة الأمور في العديد من الشركات المبحوثة.

6. رغم التقدم الكبير في ثقافة الحوكمة والوعي بأهميتها، ما زالت هناك قصورات جوهرية في مدى الالتزام الفعلي بقواعد الحوكمة، والسبب في ذلك هو أن أحكام وقواعد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين لا ترقى إلى مستوى القانون من حيث إلزامية التطبيق، لذلك فان الحوكمة في العديد من الشركات هي مجرد مظاهر تجميلية تخفي وراءها العديد من المخالفات لقواعد الحوكمة.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة

يتناول هذا الفصل نتائج الدارسة، ومن ثم تفسير هذه النتائج والتعليق عليها، وربطها بنتائج الدراسات السابقة، لمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين النتائج الحالية ونتائج الدراسات السابقة الواردة في الفصل الثاني، كما يتضمن هذا الفصل التوصيات والمقترحات التي يقدمها الباحث في ضوء نتائج الدراسة.

6.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للشركات المساهمة العامة: المبحوثة.

6.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بنوعية النشاط .

أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتوزيع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والتي مثلت مجتمع الدراسة تبعا لنوعية نشاطها، أن ما نسبته (24.5%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعمل في قطاع الخدمات، و أن نفس النسبة (24.5%) منها تعمل في القطاع الصناعي، وأن نسبة (18.5%) تعمل في قطاع البنوك والمصارف، ونفس النسبة (18.5) منها تعمل في قطاع الاستثمار، وأخيرا فان (14%) من هذه الشركات تعمل في قطاع التأمين. كما أظهرت نتائج الدراسة أن توزيع الشركات المساهمة العامة والتي مثلت عينة الدراسة، تبعا لنوعية نشاطها كان كما يلي: نسبة (35%) من هذه الشركات تعمل في القطاع الصناعي، ونسبة (19%) منها تعمل في قطاع البنوك والخدمات المالية، وأن ما نسبته(23%) منها تعمل في قطاع الاستثمار، و نسبة (15%) منها تعمل في قطاع الخدمات، وأخيرا فإن ما نسبته (8%) من الشركات عينة الدراسة تعمل في قطاع التأمين.

[الجدول (4.1)، ص68]

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين نسب تمثيل الشركات مجتمع الدراسة، والشركات عينة الدراسة حسب نوعية النشاط، راجع إلى أن الباحث اعتمد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (2006) وما قبله، والتي لا تزال تزاول نشاطها على أرض الواقع، بصرف النظر عن نسبة تمثيلها في مجتمع الدراسة.

تعبر هذه النتائج عن الملامح الرئيسة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ونوعية نشاطها، حيث يلاحظ وجود نسبة كبيرة من هذه الشركات تعمل في قطاع الخدمات، مما ينسجم مع الصبغة الخدماتية للاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، كما أن قطاع البنوك والخدمات المالية، تحتل موقعا مهما في الاقتصاد الفلسطيني، وفي توزيع الشركات المساهمة العامة تبعا لنوعية نشاطها، أما القطاع الصناعي أي ما نسبته (24%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة، هي شركات تعمل في الصناعات الدوائية، وصناعة المشروبات الروحية، وصناعة الحجر والرخام، إضافة إلى الصناعات الغذائية، وهذه القطاعات تمثل الغالبية العظمى في القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك يرى الباحث أن توزيع الشركات المساهمة العامة من حيث نوعية نشاطها، ينسجم مع طبيعة الاقتصاد بقطاعاته المتنوعة، وخصوصياته الفريدة الناجمة عن الوضع السياسي الذي يعيشه المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

6.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة بحجم رأس المال.

بينت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من الشركات هي شركات صغيرة من حيث حجم رأس مالها والذي يقل عن (20) مليون دينار، حيث مثلت نسبة الشركات التي يقل رأس مالها عن (20) مليون دينار ما نسبته (65.5%) من مجتمع الدراسة، أما الشركات التي يتراوح رأسمالها ما بين (20–50) مليون دينار فبلغت نسبتها (19%) من مجتمع الدراسة، والشركات التي يزيد رأسمالها عن (50) مليون دينار فبلغت (15.5%) فقط من إجمالي الشركات المساهمة العامة.

[الجدول (4.2)، ص69]

تجدر الإشارة إلى أن رأس المال لجميع الشركات تم تحديده بالدينار الأردني، بغرض توحيد القياس، وأن حجم رأس مال اكبر شركة هو (183) مليون دينار، وحجم رأس مال أصغر شركة هو (0.75) مليون دينار، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2012)، والتي أظهرت أن ما نسبته (71.5%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة

هي شركات صغيرة الحجم، ويقل حجم رأسمالها عن (20) مليون دينار، كما أشارت الدارسة إلى أن الشركات الكبيرة الحجم هي (5) شركات مثلت ما نسبته (10%) من إجمالي الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة. ويرى الباحث أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، هي شركات صغيرة الحجم، لكونها تعمل في اقتصاد صغير الحجم، مقارنة باقتصاديات الدول المجاورة والدول الكبرى، إضافة إلى حداثة هذه الشركات نسبيا، وأن معظمها شركات ذات صبغة عائلية.

6.1.3 مناقشة النتائج المتعلقة بفترة الإدراج في بورصة فلسطين.

أظهرت النتائج أن ما نسبته (31%) من الشركات المساهمة العامة هي شركات مدرجة في بورصة فلسطين من فترة (15) عاما، وأن (12%) منها تتراوح فترة إدراجها في البورصة ما بين (11-15) عاما، و أن (57%) منها تقل فترة إدراجها في البورصة عن (10) سنوات.
[الجدول (4.3)، ص70]

وتظهر هذه النتائج حداثة البورصة الفلسطينية، مقارنة بالأسواق المالية في الدول المجاورة، حيث تم تشكيل هيئة سوق الأوراق المالية بناء على قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة (2004)، علما بان سوق رأس المال الفلسطيني قد تم إنشاؤه في عام (1995)، وذلك بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويرى الباحث انه في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني من جهة، والشروط والمواصفات والمتطلبات التي يفرضها الإدراج في البورصة من جهة أخرى، فإن القليل من الشركات الفلسطينية قادرة على تلبية شروط الإدراج، وهذا ما أدى إلى ضعف نسبة الشركات المدرجة في البورصة، مقارنة بالعدد الإجمالي للشركات المساهمة في فلسطين، كما أن البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية غير مشجعة على الاستثمار، بسبب التقلبات السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، الناجمة عن الوضع الاستثنائي لهذه الأراضي، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام للاقتصاد الإسرائيلي، وخضوع الوضع الاقتصادي ككل للقيود والشروط الإسرائيلية، والهادفة إلى بقاء الاقتصاد الفلسطيني ذا صبغة استهلاكية، وإبقاء الأراضي الفلسطينية سوقا استهلاكية لتصريف منتجاتها.

6.2 مناقشة النتائج المتعلقة بتقييم واقع الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين .

6.2.1 السؤال الأول : ما واقع التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات ؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات الواردة في مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، كان بدرجة عالية وبنسبة مئوية بلغت (71%)، أما من حيث الالتزام بقواعد الحوكمة، فقد جاء الالتزام بالقاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والحفاظ عليها، من حيث سهولة النقل والتحويل، والحصول على المعلومات، وحق التصويت، بدرجة عالية وبنسبة مئوية وصلت إلى (79%)، تلاها في المقام الثاني، الالتزام بالقاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين، بدرجة عالية وبنسبة (76%)، وحل في المقام الثالث، الالتزام بالقاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، وبدرجة عالية وبنسبة بلغت (72%)، وحلت القاعدة التي تنص على: وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، في المقام الرابع، وبدرجة عالية وبنسبة مئوية بلغت (70%)، تلاها الالتزام بالقاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة قواعد الحوكمة، بدرجة عالية وبنسبة مئوية بلغت (66%)، وأخيرا جاء الالتزام بالقاعدة التي تنص على: تتوفر مقومات حدود ومسؤوليات مجلس الإدارة، بدرجة عالية بنسبة (65%).

[الجدول (4.13)، ص79]

تعبر هذه النتيجة عن تنامي الاهتمام بحوكمة الشركات في فلسطين، خاصة في السنوات الأخيرة، وبعد تشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين (2009)، والتي عملت على تشكيل فريق عمل فني لصياغة مدونة حوكمة الشركات في فلسطين بما يتفق والظروف والتشريعات السائدة في فلسطين، مع مراعاة قواعد الحوكمة المعمول بها في مجال حوكمة الشركات على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أنه ومنذ إصدار المدونة عملت هيئة سوق رأس المال باعتبارها الجهة المسؤولة عن تطبيق ما ورد في المدونة من قواعد، على إيجاد البنية التحتية اللازمة لتطبيق قواعد الحوكمة وتعزيز حوكمة الشركات المساهمة العامة، من خلال التأكد من التزام الشركات بتطبيق القواعد الإلزامية، وإقناع الشركات بتطبيق القواعد الاختيارية، والتي يحتاج تطبيقها إلى جهود كبيرة، وأدوات ووسائل فعالة لإقناع

الشركات بتطبيقها، والاستفادة من المزايا الإيجابية لتطبيقها على أداء الشركات، كما أن التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة بدرجة عالية، راجع إلى الإجراءات والخطوات التي اتخذتها هيئة سوق رأس المال لإنفاذ قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة، مما أدى إلى ظهور نتائج ايجابية في مجال التزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة، ومع ذلك لا زال هناك العديد من الخطوات والأنشطة والمقومات الواجب توافرها، سواء من قبل الهيئة أو من قبل الشركات نفسها وبالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة، ليصل الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة إلى المستوى المنشود.

وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة: حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والحفاظ عليها، والتي نالت نسبة تطبيق (79%)، تتضمن حقوق المساهمين في نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد من الأرباح، والحق في مراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة. وهي قاعدة ذات أهمية قصوى، كونها تسعى إلى تجميع المدخرات الصغيرة وتوجيهها لتمويل نشاط الشركات، وأن الحفاظ على هذه القاعدة وضمان حقوق المساهمين يزيد من قدرة السوق المالي في استقطاب مدخرات المساهمين، مما ينعكس إيجابا على نشاط الشركات، وعلى مستوى الاقتصاد القومي ككل، لذلك ركزت مدونة الحوكمة من خلال هذه القاعدة على حماية حقوق المساهمين، من خلال وضع ضوابط وآليات تضمن للمساهمين التمتع بحقوق الملكية، والوقوف على كافة المعلومات عن الشركة، والاطلاع على سجلاتها.

أما القاعدة: توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين، والتي نالت نسبة التزام بلغت (76%)، فتعني: المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحق المساهمين في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعلومات والمعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، انطلاقا من أن العدالة والمساواة في معاملة المساهمين تعتبر من أهم ضوابط الحوكمة، بما في ذلك حقوق الأقليات، وحقوق المساهمين الأجانب، كما تتضمن هذه القاعدة، حق المساهمين في الحصول على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر، كما تشمل حماية حقوق المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما تشمل خطر الاتجار والتداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ومنع التداول الشخصي الصوري، وإلزام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بالإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة.

وأما القاعدة: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب، والتي نالت نسبة التزام بلغت (72%)، فتعني: احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح، وتعويضهم

عن أي انتهاك لحقوقهم، وتشمل كذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، علما بأن المقصود بأصحاب المصالح هم: البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء. وتضمن هذه القاعدة دورا فعالا لأصحاب المصالح، لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات، سواء في شكل حقوق ملكية أو ائتمان، وبما يضمن بقاء الشركة واستمراريتها ماليا وإداريا، كما تضمن تشجيع التعاون الفعال بين إدارة الشركات وأصحاب المصالح، لخلق الوظائف وتوفير المعلومات ذات الصلة، وبالقدر المناسب وفي الوقت المناسب لأصحاب المصالح، والمشاركة في تصميم هيكل كفء وفعال للحماية من الإعسار المالي والتطبيق الفعال لحقوق الدائنين.

أما القاعدة: وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، والتي نالت نسبة التزام بلغت (70%) ، فتعني: تأمين أساس فعال وكفء لقيام إطار حوكمة فعال داخل الشركة، بحيث يكون هذا الإطار مشجعا لقيام أسواق فعالة وشفافة، وان يكون متوافقا مع حكم القانون، ويحدد بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات الإشرافية والتنظيمية والقادرة على فرض تطبيق القوانين واللوائح وتحقيق مصالح الجمهور، وان تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة، وكل ذلك يتطلب وجود إطار تنظيمي فعال وقادر على ضبط كافة جوانب الحوكمة بأبعادها المختلفة.

أما القاعدة: تتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة قواعد الحوكمة، والتي نالت نسبة التزام بلغت (66%)، فتعني: احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

أما القاعدة: تتوفر مقومات حدود ومسؤوليات مجلس الإدارة، والتي نالت نسبة التزام بلغت (65%)، فتشمل: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ويرى الباحث أن تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها، يتطلب إيجاد التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية، وبين المعايير المهنية، كما يتطلب أن تقوم الشركة بالإفصاح والشفافية، وتزويد المستثمرين والجمهور وأصحاب المصالح بكافة المعلومات الضرورية، والتي يحتاجها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، كما أن لقواعد الحوكمة دورا هاما وبارزا في تحقيق الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها، وبذل الجهد اللازم لاحتوائها.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2012)، والتي هدفت إلى فحص وتحليل الخصائص والملامح الرئيسة لحوكمة الشركات في فلسطين، والتي أشارت إلى وجود مستوى معقول من حوكمة الشركات في فلسطين، وأن لدى هذه الشركات الرغبة في تعزيز حوكمة الشركات لديها، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة معهد الحوكمة الفلسطينية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) (2011)، والتي أشارت إلى الدور الكبير لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية في مجال إدخال وتفعيل ثقافة الحوكمة في الشركات الفلسطينية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود التزام كبير من قبل الشركات المساهمة العامة، بتطبيق الأحكام الرئيسة الواردة في مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، والأطر القانونية ذات العلاقة، كما أشارت هذه الدراسة، إلى وجود بعض المجالات التي لازالت دون المستوى المطلوب في مجال حوكمة الشركات، خاصة في مجال الأحكام المتعلقة بمجلس الإدارة، وحق التصويت لصغار المساهمين، وكذلك وجود قصور في مجالات التدقيق الداخلي، وفي مجال الإفصاح والشفافية.

كما اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حسين (2011)، التي خلصت إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة، على جاهزية بدرجة كبيرة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات حسب مدونة الحوكمة الفلسطينية. كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة جودة (2008)، التي أشارت إلى أن بنك فلسطين يلتزم بقواعد الحوكمة المؤسسية بدرجة عالية. كما اتفقت مع نتائج دراسة حبوش (2007) التي أشارت إلى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين قواعد الحوكمة جميعها كوحدة واحدة، ولكن يتفاوت هذا الالتزام من قاعدة لأخرى.

اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Abdelkarim, N. And Jibara K (2010)، والتي أشارت إلى وجود دلائل عديدة تشير إلى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة بالممارسات الفضلى للحوكمة، وخاصة فيما يتعلق بتكوين مجلس الإدارة واستقلاليته. كما اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Bayrakdaroglu,et.al) (2012)، والتي أظهرت أن مدى التزام الشركات المساهمة العامة التركية بقواعد حوكمة الشركات كان بدرجة متوسطة. كما اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الداعور (2008)، والتي أشارت إلى أن مستوى تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية كان بدرجة متوسطة. واختلفت كذلك مع نتائج دراسة أبو موسري (2008)، التي أشارت إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة التزاما جزئيا، ولا تلتزم بتطبيق قواعد عديدة للحوكمة. ويرى الباحث أن هذا الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية، ونتائج هذه الدراسات، قد يعود إلى اختلاف الزمان والمكان بين الدراسة الحالية وهذه الدراسات.

6.2.2 مناقشة النتائج المتعلقة بالفروق بين الشركات في مدى الالتزام بقواعد الحوكمة .

في إطار اختبار الفرضية الرئيسة الثانية، والفرضيات الفرعية المندرجة عنها، بعد اختبار تلك الفرضيات، خلصت الدراسة إلى نتائج بخصوص كل فرضية وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغيرات (نوعية النشاط، حجم رأس المال، وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا، في مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، فقد تقاربت مستويات تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بمتطلباتها وأحكامها في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وعلى اختلاف نوعية نشاطها وحجمها وفترة إدراجها في البورصة.

يرى الباحث وجود تقارب كبير بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وعلى اختلاف نوعية نشاطها، وحجم رأسمالها، وفترة إدراجها في البورصة، وهذا التقارب نابع من الخضوع للأطر القانونية والتشريعية في مجال الحوكمة، والخضوع لإجراءات ورقابة اللجنة الوطنية للحوكمة وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني، خاصة وأن قانون الشركات ومدونة الحوكمة، يؤكدان على أن الهيئة العامة في الشركة هي المصدر الأخير للسلطات في الشركة، وعليها يقع واجب الالتزام بقواعد الحوكمة، وبتطبيق أحكامها. كما أن المدونة تفترض وجود لجنة تدقيق في الشركة، ومدقق داخلي إضافة إلى المدقق الخارجي، وتلزم الشركات بنشر تقاريرها السنوية عن أوضاعها ونشاطها، مع إلزام الشركات بالإفصاح عن الملاحظات والإيضاحات المرافقة للتقارير السنوية. إضافة لذلك هناك العديد من المؤسسات الرقابية التي تمارس بشكل أو بآخر الرقابة على تطبيق قواعد الحوكمة كهيئة سوق رأس المال، باعتبارها الجهة المكلفة بشكل خاص بالرقابة على الشركات المدرجة في البورصة. ومن جميع النواحي بما في ذلك الإشراف على الجهاز المصرفي، ودائرة مراقبة الشركات في وزارة الاقتصاد، باعتبارها الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن تسجيل الشركات والرقابة على الجوانب القانونية لنشاطها، كما أن المجلس التشريعي يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة بحكم الدستور الفلسطيني، تشمل جميع المؤسسات والشركات ذات العلاقة بالقطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني. إضافة إلى اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بقضايا الحوكمة، لذلك جاء التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في

البورصة بقواعد الحوكمة متقاربا، بصرف النظر عن مجال نشاطها وحجم رأسمالها وفترة إدراجها في البورصة.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني (2012) ودراسة معهد الحوكمة الفلسطيني، بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، كما اتفقت مع نتائج دراسة الداعور وعابد (2013)، والتي أظهرت التزاما واضحا من قبل البنوك العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة الجديدة، وعدم وجود اختلاف جوهري حول مدى الالتزام بقواعد الحوكمة تبعا لنوعية النشاط (طبيعة العمل)، كما اتفقت مع نتائج دراسة الشيخ (2012)، والتي أشارت إلى وجود أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في البورصة في فلسطين، إلا أن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة.

ومع ذلك فإن هناك فروقا غير دالة إحصائية بين الشركات، في مدى التزامها بقواعد الحوكمة، حيث جاءت الشركات العاملة في قطاع البنوك والخدمات المالية، كأكثر الشركات التزاما بقواعد الحوكمة، تلاها الشركات العاملة في قطاع الاستثمار، وقطاع الصناعة، إلا أن هذه الفروق ليست جوهرية وهي غير دالة إحصائيا.

6.2.3 الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير نوع النشاط.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير نوعية النشاط، فقد وجد تقاربا كبيرا بين الشركات من حيث مدى التزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

يرى الباحث أنه يجدر التطرق إلى بعض المعطيات الإحصائية التي توصلت إليها دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2011)، والتي تظهر ملامح رئيسة للحوكمة في الشركات المساهمة العامة، فقد أظهرت الدراسة التشابه بنسبة تتراوح ما بين (90–100%) من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالأحكام المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، والتزام بنسبة (100%) بوجود نصاب في اجتماع الهيئة العامة في هذه الشركات، كما تطرقت الدراسة إلى مؤشرات عديدة، تعبر عن تقارب في الاهتمام بقواعد الحوكمة وتطبيقها في الشركات المساهمة العامة، في مجالات

الهيئة العامة، ومجلس الإدارة، والتدقيق، والإفصاح والشفافية، والإدارة التنفيذية، إلى غير ذلك من المؤشرات الدالة على التزام الشركات بقواعد الحوكمة حسب مدونة حوكمة الشركات في فلسطين.

إضافة لذلك يرى الباحث أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبصرف النظر عن مجال نشاطها، تعمل في بيئة اقتصادية واستثمارية، وتواجه تحديات متشابهة، من حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية، وآفاق الاستيراد والتصدير، ومتغيرات السوق المحلي، مما يؤدي إلى درجة كبيرة من التشابه بين هذه الشركات على اختلاف مجال نشاطها.

6.2.4 الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير حجم رأس المال.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية ودالة إحصائيا، في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بتطبيق قواعد وأحكام مدونة حوكمة الشركات في فلسطين تعزى لمتغير حجم رأس المال، حيث كان هناك تقاربا كبيرا نسبيا بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، ثم في مدى التزامها بقواعد الحوكمة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة هي نتيجة منطقية وموضوعية، خاصة وأن الشركات المبحوثة تخضع لنفس القوانين والتشريعات والتعليمات، وتخضع لإشراف ورقابة جهات عديدة كاللجنة الوطنية للحوكمة، وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وقانون الشركات، ووزارة الاقتصاد وسلطة النقد، فهذه الجهات تمارس رقابة على الشركات المساهمة العامة، إضافة إلى رقابة المساهمين وأصحاب المصالح ورقابة المدقق الخارجي، كل هذه المعطيات تشير إلى التشابه بين الشركات – بصرف النظر عن حجم رأسمالها – في مجال تطبيق قواعد حوكمة الشركات، فهي ملزمة بوجود مدقق خارجي، وملزمة بنشر تقاريرها المالية وغير المالية، والإفصاحات المرافقة لهذه التقارير، كما أنها خاضعة لنفس شروط التسجيل والإدراج في البورصة، لذلك ومع اختلاف حجم رأس المال للشركة، إلا أن ذلك لا يؤثر على التزام الشركة بقواعد الحوكمة، طالما أنها مدرجة في البورصة، وعليها الالتزام بأحكام وقواعد مدونة حوكمة الشركات مهما كان حجم رأس مالها.

6.2.5 الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تعزى لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد حوكمة الشركات تبعا لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين، ولكن وجدت فروق بسيطة وغير دالة إحصائيا، خاصة بين الشركات التي تقل فترة إدراجها في البورصة عن (10) سنوات، وبين الشركات المدرجة منذ (11–15) سنة، والشركات المدرجة لفترة تزيد عن (15) سنة.

ويرى الباحث أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبصرف النظر عن فترة إدراجها في البورصة، ملزمة حسب القانون، وحسب مدونة حوكمة الشركات في بورصة فلسطين، بقواعد الحوكمة، كما أن مدونة الحوكمة في فلسطين هي حديثة العهد، وصدرت في نهاية عام (2009) لذلك لا يوجد أثر لطول فترة الإدراج أو قصرها على مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات، وهذا ما عبرت عنه هذه النتيجة.

6.3 مناقشة النتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي

6.3.1 مناقشة النتائج المتعلقة بتقييم واقع الإفصاح المحاسبي قبل وبعد صدور مدونة الحوكمة.

في إطار إجابة الدراسة على السؤال البحثي الثاني الذي ينص على: ما واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين وبعدها؟ فقد أظهرت نتائج الدراسة أن واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة، كان قبل صدور المدونة للسنوات (2006–2009) بدرجة متوسطة وبنسبة مئوية بلغت (60%)، لكنه ارتفع بفعل قواعد حوكمة الشركات، بعد صدور مدونة حوكمة الشركات، خلال الفترة (2010–2013) ليصل إلى نسبة التزام بالإفصاح المحاسبي، وصل إلى (92%) وبدرجة عالية، مما يشير بوضوح إلى وجود تأثير ايجابي لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على مؤشر الإفصاح المحاسبي ككل، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

[الجدول 21.5]

ويرى الباحث بخصوص هذه النتيجة، أن الإفصاح المحاسبي الجيد، والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية، يمثل أهم المباديء والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات. لذلك ظهرت العديد من الدراسات والتقارير التي تؤكد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح المحاسبي والشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الإطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان مؤشرات هامة للحكم على مدى تطبيق قواعد الحوكمة داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة. لذلك ركزت مباديء حوكمة الشركات التي وضعتها (OECD) وكذلك مدونة حوكمة الشركات في فلسطين على الإفصاح المحاسبي الدقيق، وفي التوقيت السليم وعن كافة الأمور الهامة المتصلة بالشركة، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي، والأداء النقدي للشركة، والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية .

كما أن أهمية الإفصاح المحاسبي، تبرز من خلال الفهم الدقيق والسريع لكافة المعلومات والبيانات والأرقام والملاحظات المرفقة والمتعلقة بالأمور المادية في الشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي، وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، وبما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس سليمة، حيث يساعد الإفصاح المحاسبي والشفافية، على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ عليها، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الثقة بين المساهمين وذوي العلاقة، وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية، يؤدي إلى غياب النزاهة، وإلى ممارسات قد تكون غير أخلاقية، مما يزيد من الأعباء المالية للشركة ويقلل أرباحها .

ويتطلب الإفصاح المحاسبي والشفافية، الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة، وعن دور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وأن يتم الإفصاح بطريقة عادلة، بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح، وفي الوقت المناسب ودون تأخير.

وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح المحاسبي والشفافية، لا تقتصر على المعلومات الجوهرية فقط، بل يجب أن يشمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وكذلك أهدافها، وملكية الأسهم، وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم، وكيفية اختيارهم، وعلاقاتهم بالمديرين الآخرين، ومدى استقلالهم عن مجلس الإدارة، والإفصاح كذلك عن معاملات الأطراف ذات العلاقة، والإفصاح عن المخاطر المتوقعة، وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات، ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

كما يتضمن الإفصاح والشفافية، وجوب التزام الشركات بتوفير إفصاحات طوعية إضافية إلى الإفصاحات الإجبارية أو الإلزامية، والتي تعزز قواعد الحوكمة، وذلك على أساس أن الإطار العام للإفصاح الإلزامي، يوفر غالبا الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح. لكن أصحاب المصالح دائما ما يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية. وفي هذا السياق، يتضح أن صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، قد أثر بشكل كبير في كمية وماهية ونوعية الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث وصل المؤشر العام للإفصاح المحاسبي إلى ما نسبته (92%) بعد أن كان قبل الحوكمة (60%) فقط.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2011)، والتي أشارت إلى أن ما نسبته (90%) من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين قد أفصحت عن حصص أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم، وأنها تقدم التقارير المالية المطلوبة في المواعيد المحددة، كما أنها ملتزمة بالإفصاح عن نشاطها وأوضاعها والملاحظات اللازمة، وأنها تفصح عن الرواتب والمكافآت التي يتقاضاها مجلس الإدارة، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Lin & Shen (2012)، والتي أظهرت وجود تأثير كبير للحوكمة على مستوى الإفصاح في الشركات القانونية، واتفقت مع نتائج دراسة Bayrakaroglu, et.al (2012)، والتي أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى تطبيق قواعد الحوكمة وبين مستوى الأداء المالي وموثوقية التقارير المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة التركية، كما اتفقت مع نتائج دراسة الشيك (2012)، والتي أظهرت حرص الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على الإفصاح والشفافية وتحقيق متطلبات جودة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية المنشورة وذلك بفعل دور حوكمة الشركات، واتفقت مع نتائج دراسة أبو حمام (2009)، والتي أظهرت أن تطبيق قواعد الحوكمة أسهم بشكل كبير في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، كما اتفقت مع نتائج دراسة قدوري (2012)، والتي أظهرت وجود أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات والبنوك الجزائرية، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة آل غزوي (2010)، التي أشارت إلى وجود تأثير كبير لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي فيها، كما اتفقت مع نتائج دراسة Patelli & Prencipe (2007)، والتي أظهرت وجود مستوى عال من الإفصاح المحاسبي والشفافية في الشركات الايطالية، واتفقت مع نتائج دراسة Goodwin & Seow (2002)، والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بحوكمة الشركات وبين جودة بالتقارير المالية في الشركات السنغافورية.

اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني (2012)، التي أشارت إلى ضعف مستوى الإفصاح المحاسبي في مجال الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية وأعضاء

مجلس الإدارة، كما اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Abdelkarim, N. And Jibara K (2010)، التي أظهرت ضعف مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمتطلبات الإفصاح والشفافية في تقاريرها المنشورة.

6.3.2 النتائج المتعلقة بواقع التزام الشركات ببنود مؤشر الإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات.

وفي إطار الإجابة على السؤال البحثي الثالث والذي ينص على: ما مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات؟ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات كان بدرجة عالية، وذلك على مستوى مؤشر الإفصاح بكافة بنوده، كما أظهرت نتائج الدراسة أن قواعد الحوكمة قد أثرت على بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي بدرجات متفاوتة، فقد كان تأثيرها عاليا على بعض البنود ومتوسطا على بنود أخرى وضعيفا على بعض البنود.

جدول (6.1) أثر الحوكمة على بنود الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين مرتبة تنازليا حسب درجة الأثر:

م	رقم البند	نص البند	قبل الحوكمة	بعد الحوكمة	معدل الزيادة	الدرجة
1	20	مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات واتباع تعليماتها	%0	%65	%65	عالية
2	5	المسؤوليات الاجتماعية والسياسات البيئية وتلك المتعلقة بالسلامة وخدمة المجتمع مرة على الأقل في السنة	%28	%92	%64	عالية
3	12	حصص أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم بالنسبة لما يملكونه من أسهم	%22	%85	%63	عالية
4	15	أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضائها وصلاحيتها ومسؤولياتها	%9	%71	%62	عالية

5	9	الرواتب والمكافآت والبدلات والمزايا العينية وأية مبالغ حصل عليها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بالتفصيل	%35	%94	%59	متوسطة
6	6	شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة	%36	%93	%57	متوسطة
7	14	وجود دائرة للتدقيق الداخلي للشركة	%16	%69	%53	متوسطة
8	18	آلية إيصال المعلومات للمساهمين	%46	%98	%52	متوسطة
9	8	الصفقات يكون فيها للمدير العام والمسؤولين البارزين في الإدارة منفعة شخصية	%56	%98	%42	متوسطة
10	16	البيانات التي تتعلق بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة	%64	%98	%34	ضعيفة
11	13	العلاقات التعاقدية للشركة مع شركات تعود ملكيتها لأحد أعضاء مجلس الإدارة	%71	%98	%27	ضعيفة
12	7	سياسات الشركة في إدارة المخاطر	%81	%100	%19	ضعيفة جدا
13	3	النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس	%81	%98	%17	ضعيفة جدا
14	17	حقوق المساهمين ونسب المساهمة	%85	%99	%14	ضعيفة جدا
15	11	الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة	%91	%99	%8	ضعيفة جدا
16	1	إعداد التقارير المالية وفقا لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية	%91	%99	%8	ضعيفة جدا
17	19	إنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير التي تهم المساهمين	%92	%99	%7	ضعيفة جدا
18	4	نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي مع الحسابات الختامية	%96	%100	%4	ضعيفة جدا
19	2	الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة النافذة من جهات الاختصاص	%93	%94	%1	ضعيفة جدا

20	10	الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة وبين منصب مدير عام	%100	%100	%0	ضعيفة جدا

يظهر **جدول (6.1)** أن هناك تفاوتا في تأثير الحوكمة على مختلف بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي وذلك راجع إلى أنواع الإفصاح المحاسبي، فمثلا الإفصاح الإلزامي تلتزم به الشركات في تقاريرها الصادرة مثل إعداد التقارير المالية وفقا لمعايير إعداد التقارير المالية، وتلتزم بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة التي تحكم عمل الشركات، في حين أن بعض البنود تعتبر من ضمن الإفصاح الاختياري، لذلك تفاوتت تأثيرات قواعد الحوكمة على مختلف بنود الإفصاح المحاسبي الواردة في مؤشر الإفصاح ، وبالتالي نرى أن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ومتطلباتها كان على رأس بنود الإفصاح المحاسبي التي تأثرت بفعل الحوكمة، وكذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والسياسات البيئية، وتلك المتعلقة بالسلامة العامة والتي زاد التزام الشركات بالإفصاح عنها حيث كان مستوى الإفصاح عنها قبل صدور المدونة (28%) وارتفع إلى (92%)، وكذلك البند رقم (12) والذي تضمن الإفصاح عن حصص أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم والذي ارتفع مستوى الإفصاح فيه من (22%) ليصل إلى (85%)، كما تعبر هذه النتيجة عن وجود توجه نحو الالتزام بالإفصاح عن المعلومات غير الجوهرية والملاحظات التفسيرية، إضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في التقارير المالية، مما يعبر عن زيادة مستوى الحرص لدى الشركات على مستوى معقول من الشفافية والإفصاح، خاصة وأن أهمية حوكمة الشركات تزايدت في السنوات الأخيرة إقليميا ودوليا بعد الأزمات المالية العالمية، وخاصة الأزمة المالية الآسيوية النابعة عن أزمة ثقة بسبب ظهور عمليات ومعاملات موظفين وأقارب غير صحيحة، والقيام بعمليات دون إعلام المساهمين ومعرفتهم، واتباع طرق محاسبية مضللة ومبتكرة ، لذلك حرصت الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين نسبيا على ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم، وزادت من حرصها على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حقوق صغار المساهمين، مع زيادة الحرص على الشفافية وحقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك انسجاما مع مقومات ومتطلبات حوكمة الشركات، وهذا ما عبرت عنه هذه النتيجة والتي تشير إلى حرص الشركات المبحوثة على تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية وتمويلية ومالية، ودرء حدوث انهيارات في نشاطها.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشريف آخرون (2012)، والتي أظهرت التزام الشركات بالمساهمة العامة في فلسطين بتشكيل لجان التدقيق، والتي كان لها دورا فعالا في تطبيق قواعد الحوكمة وفي مستوى الإفصاح المحاسبي، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (2012)

Bayrakdaroglu, et.al والتي أشارت إلى التزام الشركات التركية بالإفصاح والشفافية خاصة فيما يتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، واتفقت كذلك مع نتائج دراسة أبو حمام (2009)، التي أظهرت أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات في فلسطين ساهم بشكل كبير في تعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، واتفقت كذلك مع نتائج دراسة قدوري (2012)، التي أشارت إلى اهتمام البنوك والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح المحاسبي في ضوء تطبيق قواعد حوكمة الشركات، كما اتفقت مع نتائج دراسة إبراهيم (2012)، والتي أشارت إلى ارتفاع مستوى التزام الشركات المصرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والشفافية والنزاهة عند الإفصاح عن تقاريرها المالية وغير المالية، اتفقت كذلك مع نتائج دراسة آل غزوي (2010)، والتي أظهرت تفاوتا في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة السعودية، وأن نسبة تطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي كاملا كانت بنسبة (71%) مع اختلاف النسبة بين بنود المؤشر.
و اختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Abdelkarim, N. And Jibara K (2010)، والتي أشارت إلى ضعف التزام الشركات المساهمة العامة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وكذلك الشفافية في تقاريرها المالية المنشورة.

6.3.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالفروق بين الشركات في مستوى الإفصاح المحاسبي تبعا للمتغيرات الديموغرافية.

في إطار إجابة الدراسة على الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغيرات (نوعية النشاط ، حجم رأس المال وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى التزام الشركات المبحوثة بالإفصاح المحاسبي تبعا لمتغيرات نوع النشاط وحجم رأس المال وفترة الإدراج في البورصة، حيث كان مستوى التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي متقاربا على اختلاف التوزيع القطاعي لهذه الشركات وعلى اختلاف حجم رأس مالها وكذلك على اختلاف فترة إدراجها في البورصة.

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى الدور الذي تمارسه اللجنة الوطنية للحوكمة، وكذلك هيئة سوق رأس المال وجهات أخرى، من حيث الرقابة على مدى التزام الشركات بقواعد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين،

والتي من أهم قواعدها الإفصاح والشفافية، وكذلك الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، لذلك جاء مستوى التزام الشركات بالإفصاح المحاسبي متقاربا بصرف النظر عن نوعية نشاطها أو حجم رأس مالها أو فترة إدراجها في البورصة، وكانت الفروق بسيطة وغير دالة إحصائيا، وللتعرف على دلالات هذه الفروق البسيطة، تم اختبار ثلاث فرضيات، حيث أشارت نتائجها إلى:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير نوعية النشاط.

بينت النتائج عدم وجود فروق جوهرية ودالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير نوعية نشاط الشركة، وجاءت الفروق بسيطة حيث احتل قطاع البنوك والخدمات المالية المستوى الأعلى من بين القطاعات الأخرى، من حيث مستوى الالتزام بالإفصاح المحاسبي، تلاه في المقام الثاني قطاع الاستثمار، ثم القطاع الصناعي، ثم قطاع التامين، وأخيرا قطاع الخدمات، مع الإشارة إلى أن هذه الفروق هي فروق بسيطة وغير دالة إحصائيا.

يرى الباحث أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعلى اختلاف نوعية نشاطها، ملتزمة نسبيا بمباديء وقواعد ومعايير الإفصاح والشفافية المالية، بفعل الالتزام الإجباري بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الواردة في مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية والصادرة عام (2009)، كما تشير هذه النتيجة إلى تنامي ثقافة الحوكمة في فلسطين، خاصة بعد تأسيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة، والتي تضم ممثلين عن جهات رقابية واقتصادية وقانونية وأكاديمية متنوعة، وحيث أن مدونة حوكمة الشركات تسري على الشركات المساهمة العامة، وعلى اختلاف قطاعات نشاطها، وهي ملزمة بتطبيق القواعد الإلزامية، وهي القواعد التي تستند إلى نصوص تشريعية صريحة، وتضع المخالفات في تطبيق هذه القواعد الشركات تحت طائلة المسؤولية القانونية، وقد تفرض عليها غرامات وعقوبات، لذلك التزمت الشركات وعلى اختلاف قطاعات نشاطها بالإفصاح المحاسبي والشفافية في تقاريرها المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تغزى لمتغير حجم رأس المال.

بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تبعا لمتغير حجم رأس المال، كما أظهرت النتائج وجود فروق بسيطة وغير دالة إحصائيا بين الشركات المساهمة العامة تبعا لحجم رأسمالها ، حيث جاءت الشركات الكبيرة والتي يتجاوز حجم رأسمالها (50) مليون دينار ، كأكثر الشركات المساهمة التزاما بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده، تلاها في المقام الثاني الشركات التي يتراوح حجم رأسمالها ما بين (20–50) مليون دينار، وأخيرا الشركات التي يقل رأسمالها عن (20) مليون دينار، مع الإشارة إلى أن هذه الفروق هي فروق بسيطة وغير دالة إحصائيا.

يرى الباحث أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية بحسب ما هي محددة في الأطر التشريعية هو أحد أهم مقومات الحوكمة الجيدة في الشركات المساهمة العامة وعلى اختلاف حجم رأسمالها، حيث أن الإفصاح المحاسبي يحد من فرص الفساد المالي وتأثير الشائعات المضللة، لذلك لم تظهر فروق دالة إحصائيا بين الشركات المساهمة وعلى اختلاف حجم رأسمالها من حيث مستوى التزامها بالإفصاح المحاسبي والشفافية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2011)، والتي أشارت إلى أن أكثر من (90%) من الشركات المساهمة العامة في فلسطين تفصح عن المعلومات الجوهرية في تقاريرها المالية، وخاصة حصص أعضاء مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، وقد يكون السبب الرئيسي وراء هذا الالتزام هو التخوف من العقوبات التي يمكن أن تفرضها هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين واللجنة الوطنية للحوكمة على الشركات المخالفة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لمتغير فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده تعزى لفترة الإدراج في البورصة، ولكن وجدت فروق بسيطة وغير دالة إحصائيا في مستوى التزام الشركات بمؤشر الإفصاح وبنوده تبعا لفترة إدراجها في البورصة، حيث جاءت الفروق لصالح الشركات التي تزيد فترة إدراجها عن (15) سنة، تلاها الشركات التي تتراوح فترة إدراجها بين (11–15) سنة، وأخيرا الشركات التي تقل فترة إدراجها في البورصة عن (10) سنوات.

يفسر الباحث عدم وجود فروق جوهرية بين الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بمستوى التزامها بمؤشر الإفصاح المحاسبي والشفافية تبعا لفترة إدراجها في البورصة بأنه وبعد صدور مدونة حوكمة

الشركات عام (2009)، أصبحت الشركات ملزمة بحسب القوانين بالالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات، والتي من ضمنها الإفصاح والشفافية، وذلك حماية لحقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، لذلك على الشركات بمختلف فترات إدراجها في البورصة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات كما هي في مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية، والشركة التي لا تلتزم بهذه القواعد، وبمعايير الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في الأطر التشريعية تتعرض لمساءلة وعقوبات تحت طائلة القانون، لذلك كان مستوى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بمؤشر الإفصاح المحاسبي والشفافية متقاربا.

6.4 مناقشة النتائج المتعلقة بأثر الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

في إطار قياس العلاقة (نوعها وقوتها) بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل ومؤثر، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع ومتأثر، وذلك للإجابة على السؤال البحثي والذي ينص على: ما أثر قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟ توصلت نتائج الدراسة إلى النتائج الآتية :

- بلغ معامل الارتباط الخطي بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل، وبين مستوى الالتزام بمؤشر الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (0.812)، وهو دال إحصائيا، كما انه معامل ارتباط عال علما بان أقوى معامل ارتباط هو واحد صحيح، وهذا يعني وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تطبيق قواعد الحوكمة وبين مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المبحوثة.

- بلغ مدى الدقة في تقدير المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) بدلالة المتغير المستقل (حوكمة الشركات) والذي يعبر عنه معامل (R Square) (66%)، مما يدل على أن دقة خط الانحدار في تقدير المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل ذو فعالية كبيرة في تقدير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وقياس تقدير العلاقة بينهما.

- بلغت قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار والمعبر عنها بقيمة (F) هي (46.540) وهي قيمة دالة إحصائيا ، حيث بلغت الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أعلى دلالة إحصائية يمكن الحصول

عليها، مما يشير إلى وجود تأثير دال إحصائيا لتطبيق قواعد حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المبحوثة.

- بلغ ميل خط الانحدار (0.835) ومقطع خط الانحدار (0.358) وقيمة(t) هي (10.123) والدلالة الإحصائية (0.000)، أي أن أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي دال إحصائيا وأن معادلة الانحدار الخطي والتي يمكن من خلالها تقدير أثر المتغير المستقل (الحوكمة) على المتغير التابع (الإفصاح) هي: $Y=A\pm B(X)$

ومعادلة الانحدار لهذه العلاقة هي :

$$Y= 0.358+0.835(X)$$

حيث أن:

(Y): هي المتغير التابع المراد قياسه (مستوى الإفصاح المحاسبي).
(X): هي المتغير المستقل المراد قياس تأثيره (حوكمة الشركات).
(A): الحد الثابت لمعادلة الانحدار = (0.358).
(B): ميل خط الانحدار (أثر الحوكمة على الإفصاح) = 0.835 والإشارة موجبة.

والنتيجة هي وجود علاقة ارتباطية طردية وموجبة وقوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات كمتغير مستقل، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي معبرا عنه بمؤشر الإفصاح وبنوده كمتغير تابع في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، بحيث كلما زاد الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والعكس صحيح.

ولأن تقييم العلاقة بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين هو الهدف الرئيس لهذه الدراسة، قام الباحث بتفسير هذه العلاقة بشيء من التفصيل.

يرى الباحث أن الحوكمة أصبحت من الموضوعات الهامة التي فرضت نفسها على المؤسسات والمنظمات الدولية، وكذلك الحكومات، خاصة بعد سلسلة الأحداث التي وقعت خلال العقدين

الماضيين، ما زالت تقع حتى الآن بين فترة وأخرى، لذلك زاد الاهتمام بالحوكمة على مستوى كافة المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية، حيث تشكل الحوكمة عنصرا مهما من عناصر تقييم الشركة، كما أنها عامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي، وأصبح المستثمرون المحترفون ومديري الاستثمار يأخذون مدى تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة، بل بأن لها دورا كبيرا في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة، وليس ذلك فحسب بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة.

كما أن الحوكمة تتضمن معان أساسية أهمها أنها:

- تمثل مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تعني الحوكمة وجوب إدارة الشركة لصالح المساهمين والمستثمرين.
- تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تعني الحوكمة وجوب إدارة الشركة لصالح المساهمين والمستثمرين .
- تمثل الحوكمة مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكلية مؤسسية ومنظمة تتضمن توزيع الحقوق والواجبات والمشاركة في إدارة الشركة.
- تمثل الحوكمة مجموعة من المفاهيم والإدارة والرقابة بما في ذلك حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء وتطوير الشركة، وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة، والإشراف على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكفاءة ونزاهة عالية.

وحيث أن الحوكمة تهدف إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء أكان فسادا ماليا أم إداريا أم محاسبيا، كما تهدف

الحوكمة إلى تدعيم استقرار أسواق رأس المال وتحسين الاقتصاد، من خلال التأكيد على احترام أحكام القانون والعمل على مراجعة الأداء المالي، وتهدف الحوكمة كذلك إلى تدعيم عنصر الشفافية في كافة عمليات ومعاملات الشركة وإجراءاتها المحاسبية والمراجعة والتدقيق، بشكل يضمن ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة زمنية، لذلك يرى الباحث أن الأهداف التي تسعى الحوكمة لتحقيقها تتطلب مجلس إدارة قوي، كما تتطلب مراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة، وتعميق ثقافة الالتزام بالمباديء والمعايير المحاسبية والسلوكية والإدارية، وخلق أنظمة رقابة ذاتية في إطار أخلاقي ناجح، وبالتالي أصبح الالتزام بقواعد الحوكمة وتطبيقها وسيلة فعالة لتعزيز الثقة في الشركات، ومؤشرات على المستوى الذي وصلت إليه هذه الشركات في مدى التزام إدارتها مهنيا بقواعد الحوكمة في حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة والإفصاح الكافي، ووجود إجراءات للحد من الفساد، وجاءت العلاقة بين الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لتعبر عن علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات من جهة، ومستوى الإفصاح المحاسبي من جهة أخرى، كما عبرت عنها هذه النتيجة.

ويرى الباحث أن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق مستوى معقول من الإفصاح المحاسبي ومن الشفافية وجودة التقارير والمالية والمعلومات الناتجة عنها، كما أن أحد المعايير الأساسية للحوكمة هو إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي فان هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي وكفايته، مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات هما وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أهم قواعد حوكمة الشركات، فان إطار الإجراءات الحاكمة للشركات توجب الإفصاح المحاسبي بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية، كما أن الأثر المباشر لتطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، وذلك باعتبار المعلومات المحاسبية التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم ونوعية المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، معدل الفائدة ، مخاطر الأعمال والإدارة ومخاطر أسعار الصرف، فضلا عن الدور الكبير للتقارير المالية كأداة للتنبؤ وتحليل وتقييم القرار الاستثماري، الذي يعتمد أساسا على عناصر هي: العائد المحاسبي، معدل التوقعات، معدل النمو، وبعض النسب المالية والمحاسبية، لذلك تؤثر التقارير المالية ومستوى الإفصاح فيها على قرارات المستثمر من خلال المعلومات الواردة في التقارير المفصح عنها حول الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الاستثمار أو قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد القرار الاستثماري.

إن العلاقة بين قواعد الحوكمة من جهة، والإفصاح المحاسبي من جهة أخرى، كانت موضوعا لدراسات عديدة محلية وعربية وأجنبية، فقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات عديدة كدراسة الشيخ (2012)، والتي أشارت إلى العلاقة بين تطبيق الحوكمة وبين جودة المعلومات المحاسبية، وأن للحوكمة تأثير على سعر السهم للشركة، وكذلك دراسة أبو حمام (2009)، والتي أظهرت أن تطبيق قواعد الحوكمة عزز وبشكل كبير الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ودراسة قباجة (2008) التي أشارت إلى وجود علاقة بين فاعلية الحوكمة المؤسسية وبين مستوى الأداء المالي مقاسا بالعائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وسعر السهم والقيمة السوقية له، كما أشارت دراسة أبو موسري (2008) إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مباديء الحوكمة وأداء وكفاءة السوق المالي، وأشارت دراسة فريد (2014) إلى الدور الكبير للحوكمة في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية، وأيضا أشارت نتائج دراسة قدوري (2012) إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات والمؤسسات الجزائرية، كما خلصت دراسة الشحادات وعبد الجليل (2012) إلى وجود علاقة بين تبني الشركات الأردنية المساهمة العامة لمباديء الحوكمة المؤسسية وبين قيمة الشركة السوقية، وقدرتها على الحصول على التمويل اللازم، ودراسة إبراهيم (2012) التي أشارت إلى علاقة طردية بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، ودراسة آل غزوي (2010) التي أشارت إلى علاقة موجبة بين الحوكمة وبين مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة السعودية، كما خلصت دراسة الهنيني (2005) إلى وجود علاقة لتطبيق الحوكمة المؤسسية وتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني في الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما أشارت دراسة Bahgat & Bolton (2008) إلى أن الشركات الملتزمة بتطبيق الحوكمة تتمتع بأداء مالي أفضل، وأشارت دراسة Drobetz, et.al (2008) إلى أن الشركات التي تلتزم بالحوكمة ترتفع أسعار أسهمها وتزداد عوائدها، أما دراسة Klapper & Love (2002)، فقد أشارت إلى علاقة ارتباطية موجبة بين الحوكمة وجودة الأداء المالي والتقييم السوقي للشركة، ومثلها دراسة (2002) Goodwin & Seow التي أشارت إلى تأثير موجب لتطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وتدقيقها في سنغافورة، كما أشارت دراسة Lin & Shen (2012) إلى وجود أثر بدرجة عالية لتطبيق قواعد الحوكمة على موثوقية التقارير المالية والإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصينية.

6.5 النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة، والتي أجريت على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. خلصت الدراسة إلى أن واقع ومدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد الحوكمة الواردة في مدونة حوكمة الشركات في فلسطين كان بدرجة عالية وبوزن نسبي بلغ (68%).

2. بينت النتائج أن أكثر قواعد حوكمة الشركات التزاما بها من قبل الشركات المساهمة العامة وعلى الترتيب هي:

- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والحفاظ عليها بوزن نسبي (79%).
- توفر مقومات معاملة عادلة ومتساوية بين جميع المساهمين بوزن نسبي (76%).
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب بوزن نسبي (72%).
- وجود أساس محكم وفعال للحوكمة بوزن نسبي (70%).
- دور أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة بوزن نسبي (66%).
- مسؤوليات مجلس الإدارة بوزن نسبي (65%).

3. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق قواعد حوكمة الشركات تبعا لمتغيرات (نوع النشاط، حجم رأس المال وفترة الإدراج في البورصة).

4. تبين أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة بمؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده قبل صدور مدونة حوكمة الشركات في فلسطين (2006–2009) كان بدرجة متوسطة ، وبوزن نسبي (60%) لكنه ارتفع بفعل الحوكمة خلال السنوات (2010–2013) ليصبح بدرجة عالية جدا، وبوزن نسبي وصل إلى (92%).

5. تراوح تأثير الحوكمة على بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي ما بين تأثير بدرجة عالية جدا إلى تأثير بدرجة متوسطة، وتأثير بدرجة ضعيفة على بعض بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي.

6. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي تبعا لمتغيرات (نوع النشاط، حجم رأس المال، وفترة الإدراج في بورصة فلسطين).

7. تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة وقوية بين تطبيق حوكمة الشركات كمتغير مستقل، وبين مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع، حيث بلغت قوة العلاقة (0.812)، وتأثير تطبيق قواعد الحوكمة (0.835)، مما يشير إلى أنه كلما زاد مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

6.6 التوصيات:

استنادا إلى أهداف الدراسة ونتائجها، يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل من قبل كل الجهات ذات العلاقة بالحوكمة وبالشركات على تبني منهج علمي لتحسين مستوى التزام الشركات بقواعد الحوكمة في فلسطين.

2. دمج أحكام وقواعد مدونة حوكمة الشركات في فلسطين وخاصة القواعد الأساسية في الأطر القانونية لتكون إلزامية التطبيق وليست مجرد مظاهر تجميلية.

3. توفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المستثمرين والمساهمين، وتزيد من إمكانيات جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وحشد المدخرات وتشغيلها بما يخدم المستثمر والشركة والاقتصاد المحلي.

4. حث الجهات وخاصة هيئة سوق رأس المال واللجنة الوطنية للحوكمة على بذل المزيد من الجهود والمتابعة المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة، وبذل الجهود لتنمية الوعي الاستثماري في المجتمع.

5. حث الشركات المساهمة العامة على منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.

6. حث الشركات المساهمة العامة على مواصلة إتباع المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بحيث تكون متاحة لجميع المساهمين وأصحاب المصالح والمستثمرين.

7. بالرغم من أن نسبة مستوى تطبيق قواعد الحوكمة تعتبر عالية، يشير الباحث إلى ضرورة زيادة مستوى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للحد من درجة المخاطرة، خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمرين في الاستثمار.

8. ضرورة وجود جسم واضح ومحدد وله سلطات وصلاحيات، ولديه آليات محددة وواضحة للإشراف والمتابعة على تقييد والتزام الشركات المساهمة بقواعد الحوكمة، وتفعيل نظام للعقوبات على الشركات المخالفة.

9. إلزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بان تتضمن تقاريرها السنوية ملحقا منفصلا خاصا بموضوع الحوكمة في الشركات.

10. دعوة الجامعات الفلسطينية على طرح مساق خاص بالحوكمة في كليات العلوم الإدارية والمالية، وكذلك في كليات الحقوق والقانون، لتزويد الطالب الفلسطيني وقبل دخوله لسوق العمل بمستوى معقول من الوعي والثقافة في موضوع الحوكمة.

11. إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الحوكمة في مؤسسات فلسطينية أخرى، وحول جوانب أخرى من جوانب الحوكمة لما لها من أهمية قصوى للاقتصاد الوطني.

6.7 ملخص الفصل السادس:

تناول الفصل السادس تفسير ومناقشة نتائج الدراسة من خلال تبرير الباحث للنتائج وتفسيرها ومناقشتها، ومن ثم ربطها بنتائج الدراسات السابقة من حيث الاتفاق والاختلاف، كما تضمن الفصل ملخصا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة واستنتاجات الباحث في ضوء نتائج الدراسة، وتضمن الفصل توصيات ومقترحات الباحث استنادا لنتائج الدراسة، والتي يمكن أن تخدم أهداف الدراسة ومجتمع الهدف والمجتمعات المماثلة، ويلي هذا الفصل قائمة المصادر والمراجع التي استقى منها الباحث واستعان بها خلال هذه الدراسة، ويليها ملاحق الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع والدراسات العربية

المؤلفات:

1. الحيالي، وليد (2004): دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط (1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. دهمش، نعيم (2003): الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان: التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة،عمان، الاردن (24–25 أيلول 2003).
3. سليمان، محمد (2009): حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، ط(1)، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
4. حماد، طارق عبد العال (2005): حوكمة الشركات (المفاهيم، المباديء، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، مصر.
5. حماد، طارق عبد العال (2007): إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية: الشركات والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
6. عبد الوهاب، علي (2007): مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
7. ميلليستاين، ابرام (2003): دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، الطبعة الثالثة، 2003، 32.
8. يوسف، محمد (2007): محددات الحوكمة ومعاييرها، معهد الامام السيرازي الدولي للدراسات – واشنطن، www.siironline.org.

الرسائل الجامعية:

9. أبو حمام، ماجد اسماعيل (2009): أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

10. أبو موسري، أشرف (2008): حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين.

11. الآغا، عماد (2011): دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية (دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية)،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة.

12. آل غزوي، حسين (2010): حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على عينة من الشركات المساهمة العامة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدانمرك، قسم المحاسبة والتمويل.

13. جودة، فكري (2008): مدى تطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمباديء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين.

14. حبوش، محمد جميل (2007): مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.

15. حسين، عماد (2011): الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعاسها على التنمية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

16. الداعور، إسلام (2008): مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، كلية إدارة الأعمال.

17. الشريف، إبراهيم وآخرون (2012): مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتفعيل لجان التدقيق وأثرها في تطبيق مباديء الحوكمة، فلسطين، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

18. الشيخ، عبد الرزاق (2012): دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة.

19. بن عيشي عمار، عمري سامي (2010): تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهونات وآفاق، جامعة أم البواقي، 7 – 8 ديسمبر (2010).

20. فراجات، عيسى (2007): حوكمة الشركات في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

21. قباجة، عدنان (2008): أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، أطروحة دكتوراه ، شباط، (2008).
22. قدوري، مبروك (2012): أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي في البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، ورقلة، الجزائر.
23. الهنيني، إيمان (2005): تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان الاهلية، الاردن.

المجلات والدوريات:

24. الخيال، توفيق (2009): تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد (1)، مصر.
25. الداعور، جبر، وعابد، محمد (2013): مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، مجلد (15)، العدد (1).
26. الرحيلي، عوض بن سلامة (2008): لجان المراجعة كاحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلسة جامعة الملف عبد العزيز، قسم الادارة والاقتصاد، المجلد (22)، العدد (1).
27. الشحادات، محمد، وعبد الجليل، توفيق (2012): أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمباديء الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (8)، العدد (1).
28. صيام، وليد (2007): أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (39)، العدد (2).
29. علاونة، عاطف (2007): مراجعة لدور أهمية سوق رأس المال في الرقابة على السوق المالي، ورقة عمل، الملتقي السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين.
30. فريد، أمينة (2014): دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في عينة من الشركات الفرنسية المسجلة بمؤشر (SBF250)، المجلة الجامعية، المجلد (1)، العدد (16)، الجزائر.
31. مطر، محمد (2009): أثر النظم المحاسبي والمعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الادارية، المجلد (36)، العدد (2).

معاهد وهيئات ومؤتمرات:

32. أبو دياب، نبيل (2007): آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله.
33. عبد الكريم، نصر (2007): تقييم تجربة الإدراج والإفصاح في سوق فلسطين للأوراق المالية، ورقة عمل مقدمة في الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين.
34. اللجنة الوطنية للحوكمة الفلسطينية (2009): مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، www.hawkama.ps .
35. اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين (2009): لنستثمر الحوكمة في بناء المؤسسات الفلسطينية، موقع اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، www.hawkama.ps .
36. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2008): تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين. www.mas.ps .
37. معهد الحوكمة الفلسطينية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (2011): الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. www.hawkama.ps .
38. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، الإدارة العامة للدراسات والطوير (2012) : الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. www.pcma.ps .
39. الوزير، جهاد (2007): دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.

المواقع الالكترونية

40. موقع بورصة فلسطين. www.pex.ps
41. موقع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. www.pcma.ps
42. موقع المعهد العربي للتخطيط. www.arab-api.org
43. موقع الحوكمة الفلسطيني. www.hawkama.ps
44. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. www.pcbs.gov.ps
45. موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة. www.cipe.org
46. موقع الموسوعة الحرة العربية. www.ar.wikipedia.org
47. الموقع الإلكتروني للمجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونيين. www.ascasociety.org

48. Abdelkarim, N. and Jibara K. (2010): Evidence on Corporate Governance Compliance by Palestine Securities Exchange Listed Companies, Global Journal of Business Research, Vol. 4, No. 3.
49. Barako, L, et.al, (2006): Optional for measuring the disclosure of accounting information on companies in Kenya, New York, Richard D.Irwin, Inc. Hoom Wood.
50. Bayrakdragoglu, A, et.al, (2012): Is There a Relationship Between Corporate Governance and Value-based Financial Performance Measures? A Study of Turkey as an Emerging Market, Asia-Pacific Journal of Finance Studies, Vol (41), Issue (2).
51. Bhagat, S., and B. Bolton (2008). "Corporate governance and firm performance." Journal of Corporate Finance, 14; 257-273.
52. Depetz m, et.al, (2002): Determinates of corporate governance rating in Germany, European Financial Management, Vol (8), No. (1).
53. Drobetz, W., Schillhofer, A. and Zimmermann, H., (2003): Corporate governance and expected stock returns: evidence from Germany, European Financial Management, Volume (10), Issue (2), pages 267–293.
54. Goodwin J., and Seow J., (2002): The influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: Perceptions of auditors and directors in Singapore, Accounting and finance, Volume (42), Issue (3), pages 195–223.
55. Julie: M., (2001), "A History of Corporate Governance", An Australian Perspective July, pp: 1-33.
56. Klapper, L.F. and Love, I., (2004): Corporate governance, investor protection, and performance in emerging markets. Journal of Corporate Finance, vol. (10), no. (5), 703-728.
57. Lin, K., & Shen, C. (2012 April): The Impact of Corporate Governance on the Relationship between Investment Opportunities and Dividend Policy: An Endogenous Switching Model Approach. Vol 41, No., (2), P 125-145.
58. M. Sweidan & Ritab Al-Khouri, (2000): An Empirical Examination of the Relationship Between Increased Disclosure in Jordanian Corporate Annual Reports and Risk, Journal of Dirasat , Vol. (27), no.(2).
59. Nasir, N., and Abdullah, J., (2004): The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies, Social Responsibility Journal, Volume (5) Issue (2).
60. Organization of Economic Co-operation and Development (OECD), (2004): Principles of corporate governance, www.oecd.org.

61. Organization of Economic Co-operation and Development (OECD), (2011): Role of institutional investors in promoting good corporate governance, www.oecd.org.
62. Patelli. F., and Prencipe, k., (2007): Measuring the disclosure of accounting information in Italian environment, Auditing A Journal of Practice and Theory: Vol (27), No., (2).
63. Yu, F., (2006): Corporate governance and earnings management, Working Paper, Carlson School of Management, University of Minnesota, Minneapolis.

الملاحق

ملحق رقم (1): أداة الدراسة (1) (الاستبانه):

الرقم	
التاريخ	

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس – أبوديس

معهد الإدارة والاقتصاد

استبانه

تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي

(دراسة مقارنة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

القسم الأول: مقدمة الإستبانه :

السادة رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات ومدراء الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، تحية طيبة وبعد:

أضع بين أيديكم هذه الإستبانه التي تهدف إلى تقييم أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مع استعدادنا الكامل لتقبل تعليقاتكم وآرائكم بكل احترام وشفافية.

وحيث أننا نؤمن بأنكم خير مصدر للمعلومات المطلوبة، ونعهد بكم الاهتمام والاستعداد لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تهتم بخدمة مجتمعنا وتطويره، لذا توجهنا إليكم وكلنا أمل في أن نجد التعاون المطلق من قبلكم وذلك من خلال الإجابة على أسئلة هذه الإستبانه، علما بأن الإجابة ستُعامل بسرية تامة وستُستخدم لاغرض البحث العلمي فقط.

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية بدقة وموضوعية سيؤدي وبدون شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، مما سيعود بالنفع والخير على مؤسساتنا ووطننا بإذن الله.

ولكم فائق شكرنا وعرفاننا.

الباحث:
أ.حاتم عمرو

القسم الثاني: معلومات عامة.

1- القطاع الذي تنتمي إليه الشركة (نوع النشاط).

☐البنوك والخدمات المالية ☐التأمين ☐الصناعة ☐الاستثمار ☐الخدمات

2- حجم رأس المال.

☐أقل من (20) مليون دينار ☐من (20- 50) مليون دينار ☐أكثر من (50) مليون دينار

3- فترة الإدراج في بورصة فلسطين.

☐(10) سنوات فأقل ☐(11-15) سنة ☐أكثر من (15) سنة

4- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى

5- المستوي الوظيفي:

☐ مجلس إدارة ☐ مدير ☐ أخرى

6- عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

القسم الثالث: قواعد حوكمة الشركات في فلسطين.

الرقم	قواعد الحوكمة	السنة				
1	**وجود أساس محكم وفعال للحوكمة**	**أوافق بشدة**	**أوافق**	**محايد**	**أعارض**	**أعارض بشدة**
1.1	تتوفر أنظمة واضحة تحدد المسؤوليات في الشركة					
1.2	تعمل الإدارة على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركة					
1.3	يتوفر إطار تنظيمي فعال للشركة					

1.4	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي					
1.5	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قانون الشركة المعمول به					
1.6	تقوم الشركة باللإفصاح بصفة دورية ومنتظمة					
1.7	يكفل النظام الداخلي في الشركة للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
2	**توفر مقومات حقوق حملة الأسهم والمستثمرين**					
2.1	يوجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الأسهم					
2.2	يتم حصول المساهمين على المعلومات بصفة دورية ومنتظمة					
2.3	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية بشكل عادل					
2.4	يشارك المساهمون في اتخاذ اجراءات الانتخاب والعزل					
2.5	يشارك المساهمون في أية تعديلات على النظام الأساسي للشركة					
2.6	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس مال الشركة					
2.7	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية في الشركة					
2.8	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة					
2.9	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات كافية عن الاجتماعات					
2.10	يحق للمساهمين التصويت بالحضور شخصيا او غيابيا					
3	**توفر مقومات المعاملة العادلة لحملة الأسهم**					
3.1	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس بالتساوي					
3.2	تتوفر وسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين					
3.3	يتم الإفصاح المحاسبي عن التعاملات الخاصة للمساهمين					
3.4	يحق للمساهمين الحصول على المعلومات الداخلية للشركة					
3.5	توجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود					
3.6	يتم الإفصاح عن تداولات المطلعين					
3.7	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين					
3.8	يحصل جميع المساهمين على المعلومات الكافية بالتساوي					
4	**توفر مقومات دور أصحاب المصالح**					
4.1	توجد آلية لمشاركة جميع العاملين في تحسين أداء الشركة					
4.2	تتوفر ضمانات لتعويض عند انتهاك حقوقهم					

4.3	تتوفر قنوات اتصال فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة					
4.4	يوجد هيكل فعال للحماية من الإعسار المالي للشركة					
4.5	يتم تأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركة بالتنسيق مع أصحاب المصالح					
4.6	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة					
5	**توفر مقومات الإفصاح والشفافية**					
5.1	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي					
5.2	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين					
5.3	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين					
5.4	يتم الإفصاح عن وجود ممارسة او سلوك غير أخلاقي					
5.5	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة					
5.6	يتم الإفصاح عن الضمانات					
5.7	يتم الإفصاح عن المعلومات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية					
5.8	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته					
6	**توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة**					
6.1	يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة					
6.2	يقوم المجلس باختيار ومتابعة وإحلال كبار المديرين					
6.3	يقوم المجلس بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الإتصال					
6.4	يوفر المجلس نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة					
6.5	يوجد هيكل تنظيمي لمجلس الإدارة					
6.6	يوجد تحديد دقيق للأهداف من قبل مجلس الإدارة					
6.7	يراعي أعضاء المجلس جميع المساهمين على أساس المعلومات الكافية التي يتم توفيرها لهم					
6.8	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والانظمة الصادرة عن الجهات الرقابية					

ملحق رقم (2) أداة الدراسة (2): الإستقصاء: مؤشر الإفصاح المحاسبي وبنوده:

Index to examine disclosure level after and before governance application

تم جمع البيانات من خلال الدراسة الدقيقة للتقارير المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية الخاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وإفصاحات هذه الشركات، إضافة للبيانات المنشورة حول الشركات المساهمة العامة المدرجة على موقع بورصة فلسطين، وكذلك المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية لهذه الشركات، والبيانات المنشورة من قبل مركز الإيداع والتحويل في البورصة، والبيانات والإفصاحات المنشورة على الموقع الإليكتروني لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، والبيانات الواردة في دليل الشركات المساهمة العامة المدرجة للأعوام السابقة<

م	بنود الإفصاح	قبل صدور مدونة الحوكمة الفلسطينية				بعد صدور مدونة الحوكمة الفلسطينية			
		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	إعداد التقارير المالية وفقا لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية								
2	الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة من جهات الإختصاص								
3	النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس								
4	نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي مع الحسابات الختامية								
5	المسؤوليات الإجتماعية والسياسات البيئية وتلك المتعلقة بالسلامة وخدمة المجتمع مرة على الأقل في السنة								
6	شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة								
7	سياسات الشركة في إدارة المخاطر								
8	الصفقات يكون فيها للمدير العام والمسؤولين البارزين في الإدارة منفعة شخصية								
9	الرواتب والمكافآت والبدلات والمزايا العينية وأية مبالغ حصل عليها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بالتفصيل								
10	الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة وبين منصب مدير عام								
11	الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة								
12	حصص أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم بالنسبة لما يملكونه من أسهم								
13	العلاقات التعاقدية للشركة مع شركات تعود ملكيتها لأحد أعضاء مجلس الإدارة								
14	وجود دائرة للتدقيق الداخلي للشركة								
15	أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضائها وصلاحيتها ومسؤولياتها								
16	البيانات التي تتعلق بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة								
17	حقوق المساهمين ونسب المساهمة								
18	آلية إيصال المعلومات للمساهمين								
19	إنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقاريرالتي تهم المساهمين								
20	مدى الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات واتباع تعليماتها								

ملحق رقم (3): البيانات الأساسية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين:

الرقم	القطاع	رمز الشركة	اسم الشركة	رأس المال	العملة
1	البنوك والخدمات المالية	AIB	البنك الإسلامي العربي	50,000,000	$
2		ISBK	البنك الإسلامي الفلسطيني	50,000,000	$
3		PCB	البنك التجاري الفلسطيني	30,026,056	$
4		PIBC	بنك الإستثمار الفلسطيني	55,000,000	$
5		TNB	البك الوطني	50,000,000	$
6		QUDS	بنك القدس	50,000,000	$
7		BOP	بنك فلسطين	160,000,000	$
8		PSE	بورصة فلسطين	10,000,000	$
9		PMHC	فلسطين لتمويل الرهن العقاري	20,000,000	$
10	الاستثمار	APIC	العربية الفلسطينية للاستثمار	60,000,000	$
11		AQARIYA	العقارية التجارية للاستثمار	4,409,558	JD
12		UCI	الإتحاد للإعمار والإستثمار	32,000,000	$
13		PID	الفلسطينية للإستثمار والإنماء	4,840,419	JD
14		JREI	القدس للإستثمارات العقارية	10,000,000	$
15		ARAB	المستثمرون العرب	9,452,328	JD
16		PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي	18,750,000	JD
17		PRICO	فلسطين للإستثمار العقاري	63,762,486	JD
18		PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار	250,000,000	$
19	الخدمات	ABRAJ	أبراج الوطنية	11,000,000	$
20		PALTEL	الإتصالات الفلسطينية	131,625,000	JD
21		PLAZA	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق/بلازا	7,000,000	JD
22		WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية/ واصل	6,500,000	JD
23		PEC	الفلسطينية للكهرباء	60,000,000	$
24		AHC	المؤسسة العربية للفنادق	19,677,158	JD
25		ARE	المؤسسة العقارية العربية	948,890	JD
26		PALAQAR	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	2,514,140	JD
27		GCOM	جلوبل كوم للإتصالات	5,595,585	$
28		NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي	3,177,813	JD
29		RSR	مصايف رام الله	3,616,467	JD
30		WATANIYA	الوطنية الفلسطينية للإتصالات/ موبايل	258,000,000	$

31		APC	العربية للصناعات والدهان	1,500,000	JD
32		JPH	القدس للمستحضرات الطبية	17,060,000	$
33		NCI	الوطنية للصناعة الكرتون	5,000,000	$
34		BPC	بيرزيت للأدوية	18,502,825	$
35		AZIZA	دواجن فلسطين	13,440,000	JD
36		JCC	سجائر القدس	10,000,000	JD
37	الصناعة	LADAEN	فلسطين للصناعة اللدائن	7,000,000	JD
38		VOIC	مصانع الزيوت النباتية	4,000,000	JD
39		GMC	مطاحن القمح الذهبي	15,000,000	JD
40		ELECTRODE	مصنع الشرق للإلكترود	750,000	JD
41		NAPCO	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات/ نابكو	6,900,000	JD
42		PHARMACARE	دار الشفاء لصناعة الأدوية	5,462,623	$
43		NIC	التأمين الوطنية	12,000,000	$
44		AIG	المجموعة الأهلية للتأمين	10,000,000	$
45		MIC	المشرق للتأمين	5,200,000	$
46	التأمين	TRUST	ترست العالمية للتأمين	10,000,000	$
47		PICO	فلسطين للتأمين	5,000,000	$
48		TIC	التكافل الوطنية للتأمين	8,500,000	$
49		GUI	العالمية المتحدة للتأمين	8,000,000	$

ملحق رقم(4): البيانات الأساسية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تكونت منها عينة الدراسة، و عددها 26 شركة:

م	اسم الشركة	رمز الشركة	سنة الإدراج	القطاع	العملة	رأس المال	عدد أعضاء مجلس الإدارة
1	البنك الاسلامي العربي	AIB	1997	البنوك والخدمات المالية	$	50,000,000	9
2	بنك فلسطين	BOP	2005	البنوك والخدمات المالية	$	160,000,000	11
3	البنك التجاري الفلسطيني	PCB	2006	البنوك والخدمات المالية	$	30,026,056	11
4	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	1997	البنوك والخدمات المالية	$	55,000,000	11
5	بنك القدس	QUDS	1997	البنوك والخدمات المالية	$	50,000,000	11
6	العربية لصناعة الدهانات	APC	1997	الصناعة	JD	1,500,000	5
7	دواجن فلسطين	AZIZA	2002	الصناعة	JD	13,440,000	11
8	بيرزيت للادوية	BPC	2004	الصناعة	$	18,502,825	7
9	مطاحن القمح الذهبي	GMC	2005	الصناعة	JD	15,000,000	9
10	سجاير القدس	JCC	1997	الصناعة	JD	10,000,000	11
11	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	1997	الصناعة	$	17,060,000	11
12	فلسطين لصناعات اللدائن	LADAEN	2002	الصناعة	JD	7,000,000	9
13	الوطنيه لصناعة الكرتون	NCI	2006	الصناعة	$	5,000,000	7
14	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	1999	الصناعة	JD	4,000,000	7
15	المجموعة الاهلية للتأمين	AIG	1997	التأمين	$	10,000,000	9
16	التأمين الوطنية	NIC	1997	التأمين	$	12,000,000	9
17	المستثمرون العرب	ARAB	1997	الاستثمار	JD	9,452,328	10
18	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	2006	الاستثمار	$	10,000,000	11
19	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	1997	الاستثمار	$	250,000,000	10
20	الفلسطينية للاستثمار والانماء	PID	2006	الاستثمار	JD	4,840,419	7
21	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	2002	الاستثمار	JD	18,750,000	9
22	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	1997	الاستثمار	JD	63,762,486	10
23	المؤسسه العقاريه العربيه	ARE	1997	الخدمات	JD	948,890	6
24	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	1997	الخدمات	JD	131,625,000	11
25	الفلسطينية للكهرباء	PEC	2004	الخدمات	$	60,000,000	15
26	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	PLAZA	2000	الخدمات	JD	7,000,000	8

ملحق رقم (5): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) لفقرات أداة الدراسة:

المحور	الرقم	الفقرات	معامل الارتباط (R)	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: قواعد حوكمة الشركات	1	وجود أساس محكم وفعال للحوكمة	0.664	0.000
	2	توفر مقومات حقوق حملة الأسهم والمستثمرين	0.729	0.000
	3	توفر مقومات المعاملة العادلة لحملة الأسهم	0.740	0.000
	4	توفر مقومات دور أصحاب المصالح	0.614	0.000
	5	توفر مقومات الإفصاح والشفافية	0.626	0.000
	6	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة	0.355	0.000
الدرجة الكلية للمحور الأول (قواعد حوكمة الشركات)			0.621	0.000
المحور الثاني: مستوى الإفصاح المحاسبي	1	إعداد التقارير المالية وفقا لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية	0.910	0.000
	2	الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة من جهات الاختصاص	0.721	0.000
	3	النظام الداخلي للشركة وعقد التأسيس	0.805	0.000
	4	نشر تقرير مدقق الحسابات الخارجي مع الحسابات الختامية	0.702	0.000
	5	المسؤوليات الاجتماعية والسياسات البيئية وتلك المتعلقة بالسلامة وخدمة المجتمع مرة على الأقل في السنة	0.553	0.000
	6	شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة	0.586	0.000
	7	سياسات الشركة في إدارة المخاطر	0.814	0.000
	8	الصفقات يكون فيها للمدير العام والمسؤولين البارزين في الإدارة منفعة شخصية	0.662	0.000
	9	الرواتب والمكافآت والبدلات والمزايا العينية وأية مبالغ حصل عليها رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بالتفصيل	0.491	0.000
	10	الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة وبين منصب مدير عام	0.954	0.000
	11	الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة	0.883	0.000
	12	حصص أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم بالنسبة لما	0.518	0.000

		يملكونه من أسهم		
	13	العلاقات التعاقدية للشركة مع شركات تعود ملكيتها لأحد أعضاء مجلس الإدارة	0.668	0.000
	14	وجود دائرة للتدقيق الداخلي للشركة	0.443	0.000
المحور الثاني: مستوى الإفصاح المحاسبي	15	أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء أعضائها وصلاحيتها ومسؤولياتها	0.476	0.000
	16	البيانات التي تتعلق بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة	0.775	0.000
	17	حقوق المساهمين ونسب المساهمة	0.734	0.000
	18	آلية إيصال المعلومات للمساهمين	0.637	0.000
	19	إنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتم من خلاله نشر كافة المعلومات والتقارير التي تهم المساهمين	0.825	0.000
	20	مدى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات واتباع تعليماتها	0.751	0.000
الدرجة الكلية للمحور الثاني (مستوى الإفصاح المحاسبي)			0.695	0.000
الدرجة الكلية للمحورين الأول والثاني			0.658	0.000

ملحق رقم (6): قائمة المحكمين لأداة الدراسة:

م	الإسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	أ.د. محمود الجعفري	دكتوراه في الإقتصاد	مدير معهد الإدارة والاقتصاد / جامعة القدس
2	د. ابراهيم عتيق	دكتوراه في المحاسبة	أستاذ مشارك بالمحاسبة / معهد الإدارة والاقتصاد / جامعة القدس
3	د. كامل الدرابيع	دكتوراه في الإحصاء	أستاذ مشارك / جامعة القدس المفتوحة/ فرع الخليل
4	د. بشار أبو زعرور	دكتوراه في أسواق المال والمحافظ الاستثمارية	مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتطوير / هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
5	د. محمد عمرو	دكتوراه في إدارة الأعمال	أستاذ مشارك / رئيس قسم إدارة الأعمال / جامعة القدس المتوحة / فرع الخليل